



دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق

الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي

giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة

الاسكوا
ESCWA

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقفٍ وعزمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق

الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي

© 2020 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org

إعداد: عبد الله حامد الحاسي

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها، كما لا تمثل بالضرورة رأي الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) أو مؤسسة "Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH".

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-5758، بيروت، لبنان.

أعد هذا التقرير بالشراكة بين وكالة GIZ والإسكوا، ونُشر بدعم مالي من التعاون الإنمائي الألماني.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

مصادر الصور:

ص. 10: [iStock.com/lachris77](https://www.iStock.com/lachris77)

ص. 12: [iStock.com/batuhanozdel](https://www.iStock.com/batuhanozdel)

ص. 54: [iStock.com/Taha Sayeh](https://www.iStock.com/Taha Sayeh)

ص. 62: [iStock.com/Noctiluxx](https://www.iStock.com/Noctiluxx)

شكر وتقدير

آسيا (الإسكوا) في كفالة دقة الدراسة وجودتها، وهو يضم طارق العلمي، ويونس أبو أيوب، وابراهيم قرادة، وهيثم الكيب، وجالا العاكوم، وندى عون، والطيب الدجاني. والشكر لفريق وكالة GIZ على مساهمته القيّمة في هذا التقرير، وبشكل خاص للسيد مارك فورنس من معهد التنمية الألماني على مساهمته الجوهرية.

أعد عبد الله الحاسي هذا التقرير كدراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي. وقد استفاد في إعداده من تعليقات قيّمة وبيانات تشاركها خبراء ليبيا في مشاورات متعددة عقدت في تونس على مدار عامي 2019 و2020. وأسهم الفريق العامل على شؤون ليبيا في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي

موجز تنفيذي

إنّ الهدف من هذا العمل هو إعداد دراسة مبدئية تحدّد أبرز التحدّيات التي تواجه الاقتصاد الليبي الحالي ومدى تأثيرها على تطور الأعمال والاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، ومن ثم اقتراح بعض المواضيع التي تَصْلح للحوار المجتمعي لإعداد استراتيجية وطنية.

منذ عام 2011 تأثرت الدولة الليبية بشكل كبير بالتفجّرات التي حصلت؛ فبسقوط نظام القذافي وجدت الدولة الليبية نفسها أمام تحديات كبيرة ويومية شملت تحديات اقتصادية وأمنية واجتماعية وسياسية. فقد تم إيقاف تصدير النفط في عام 2013 من قِبَل رئيس حرس المنشآت ممّا انعكس على تمويل الميزانيات العامة للدولة والتي أصبحت تُموّل بالعجز الذي وصلت نسبته إلى 6 في المائة مقارنة بعام 2010. وازدادت التحديات صعوبة بعد انتخابات مجلس النواب والتي لم يعترف بنتائجها بعض أعضاء المجلس الوطني، الأمر الذي تفاقم إلى تشكيل حكومات متناظرة في كل من طرابلس والبيضاء. ومن ثم استمر الانقسام ليطال أغلب مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية، ونجت من ذلك، جزئياً، المؤسسات القضائية، إلّا أنها تأثرت في أداء أعمالها. وقد أدى هذا الانقسام الى صرف مبالغ كبيرة بين الحكومات، صُرفَ أغلبها على المرتبات والأجور والنفقات التسييرية، في حين أن بنود التنمية في الميزانيات المتعاقبة لم تتعدّ نسبتها 7.5 في المائة لدى كل الحكومات.

كذلك تمكّنت التشكيلات المسلّحة من السيطرة على الاقتصاد الوطني ومؤسسات الدولة وأصبحت الجريمة مؤسّسة بين الموظفين العامين ورجال الأعمال وأفراد التشكيلات المسلحة، خاصّة في القطاع المصرفي، حيث استفادت الجماعات المسلحة من الاعتمادات المستندية وشراء العملة الصعبة ومن ثم بيعها بأسعار تفوق 500 في المائة من سعر شرائها، حيث إن سعر الصرف في السوق الموازي وصل إلى 12 ديناراً ليبياياً (شراء بالصك)

فيما تكلفه شرائه من المصرف المركزي لا تتجاوز 1.4 دينار ليبيا. ناهيك عن تهريب السلع والوقود المدعومة من الخزينة العامة والتي تُهزّب إلى دول الجوار وتُباع بأضعاف أسعار شرائها. وقَدّرت مؤسسات حكومية أنّ أكثر من 3 مليارات دينار ليبيا سنوياً يتم تهريبها من الوقود المدعوم خارج ليبيا، في الوقت الذي تدعم فيه الدولة سنوياً هذا القطاع بمبلغ 4.2 مليار دينار تقريباً.

استمرت حالة الحرب والاختلال في ليبيا منذ عام 2011، فمنذ بداية حرب إسقاط نظام القذافي توالى المعارك والحروب والصراعات، ثم نشبت بعد ذلك معارك فجر ليبيا في الغرب وحرب الكرامة لمحاربة الإرهاب في الشرق، والحرب على نظام الدولة الإسلامية في مدينة سرت، وأخيراً حرب السيطرة على طرابلس. إنّ هذه الحروب المتعاقبة منذ 2011 تسببت بشكل كبير في دمار البنية التحتية لمدن ومناطق مختلفة من ليبيا، ناهيك عن المبالغ الكبيرة التي صُرفت لتجهيز الجيوش بالأسلحة والتموينات والتجهيزات والتي تقدّر بمليارات الدينارات. إنّ إعادة إعمار واستقرار ما خلفته الحروب ليس بالأمر الهين، إذ يحتاج إلى مبالغ طائلة وتحديد أولويّات الاستقرار ومعالجة البنى التحتية الأساسية للعيش الكريم، الأمر الذي لا يمكن للدولة في ظل الظروف الحالية الإيفاء به خاصّة مع هذا الإسهاب في الصرف على بنود غير متعلّقة بالتنمية الشاملة، من قبيل تجهيزات الحروب والمرتبات والمصاريف الأخرى، فضلاً عن مشكلة المهجرين بالداخل والخارج وحاجتهم إلى العودة إلى مدنهم المدمّرة وغير المؤهلة حالياً وحياتهم الكريمة التي لا يمكن أن يجدها في الوقت الراهن.

كما أنّه ثمة تحديات قديمة في الاقتصاد الليبي يستمرّ تأثيرها إلى الآن، وتتمثل تحديداً في التوظيف في القطاع العام والذي يشكل فيه عدد الموظفين ما يقدر بـ 85 في المائة من إجمالي القوى العاملة، حيث تُنفق أكثر من نصف الميزانية العامّة سنوياً على المرتبات

وتطوّر قطاعاتها الخدمية والإنتاجية خاصّةً وأنّه ثمة بعض المميزات في الاقتصاد الليبي والتي قد تساهم في تبني أي استراتيجية ورؤية وطنية جديدة، منها الموقع الجغرافي المميّز والإرث التاريخي الزاخر بثقافات ومدن أثرية وقلّة عدد السكان وارتفاع نسبة الشباب وتوفّر الموارد المالية والمخزونات الطبيعيّة من الطاقة والمعادن.

للخروج من التحديات التي تواجهها الدولة الليبية يجب العمل على حوار مجتمعي يتناول أهمّ المواضيع التي يجب معالجتها. بالطبع لا يمكن التعامل مع كل التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي جملة واحدة، بل يجب تقسيمها للتعامل مع التحديات الملحة وذات الطابع العاجل والتي تتمثل في محاربة الجريمة في القطاع المصرفي وتهريب السلع والبشر والوقود، وذلك باتخاذ إجراءات كفيلة بردع المجرمين وتجفيف مصادر تمويلهم ووضع آليات وحلول لمشكلة فروقات سعر الصرف بين السوق الموازي والسعر الرسمي. وعلى المدى الطويل يجب العمل على حلحلة المواضيع الحساسة والتي يُعتقد أنها كانت سبباً في استمرار الصراعات والحروب، ومنها الفساد المستشري في كلّ مؤسسات الدولة، والاحتكار في الاستفادة من موارد الدولة، والتوزيع العادل للثروة بين جميع أبناء الوطن الواحد، وتحديد آليات إدارة الموارد الطبيعيّة. بالإضافة الى ضرورة العمل على تخفيض النفقات العامة وتقليص العمالة الفائضة وتحرير الاقتصاد من العراقيل المُكبّلة له والصرف بشكل إيجابي على التنمية والاقتصاد.

والأجور. هذا بالإضافة إلى استمرار تحديات التوظيف الأخرى، كالازدواجية وتوظيف القاصرين والمحاربة في التوظيف. أما القطاع الخاص والذي يوظف 15 في المائة من إجمالي العاملين في ليبيا فلم يتمكن من تخفيض نسبة البطالة والبالغة 19 في المائة تقريباً. ويُضاف إلى هذا كلّ مسألة العمالة في القطاع غير الرسمي والتي سيطر عليها العمّال الأجانب نظراً لضعف مخرجات التعليم ومراكز التدريب الليبية والتي لا تتماشى مع متطلبات السوق. كذلك الدعم على الوقود والمحروقات والسلع والتي يستحوذ على 28 في المائة من الإنفاق العام، حيث إنّ هذا الدعم ساهم بشكل كبير في نمو العمليات الإجرامية والتهريب.

لحلحلة هذه التحديات، خرجت العديد من المحاولات لاقتراح استراتيجيات ورؤى وطنية منذ عام 2006. من ذلك مثلاً الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية المقدّمة من مجموعة مونيتر لرفع القدرة التنافسية العالمية للاقتصاد الليبي، ورؤية ليبيا 2040 المعدّة من قبل مجلس التخطيط الوطني، ورؤية بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا للفترة 2019-2020. غير أن جميع هذه المحاولات شابها بعض القصور، حيث وُضع بعضها للتركيز على مجالات معيّنة من دون مراعاة التحديات والمشاكل الحقيقية للبلد وخصوصية الاقتصاد والمجتمع الليبي، واقتصر بعضها على قطاعات دون أخرى. إن الحاجة إلى رؤية واستراتيجية جديدة أصبح أمراً ضرورياً في ليبيا حتى تتمكن الدولة من الابتعاد عن الاعتماد على النفط

المحتويات

ص. 3	شكر وتقدير
ص. 4	موجز تنفيذي
ص. 11	مقدمة
ص. 13	الجزء الأول: الاقتصاد الليبي الحالي
ص. 13	1. لمحة عامة عن الدولة الليبية
ص. 13	2. ملامح الاقتصاد الليبي (الوضع الحالي)
ص. 13	1.2 النمو الاقتصادي
ص. 15	2.2 التضخم
ص. 16	3.2 سعر الصرف
ص. 17	4.2 الفقر
ص. 17	3. المالية العامة
ص. 18	1.3 لمحة عن الميزانية العامة (النفقات والإيرادات) - حكومة الوفاق الوطني
ص. 19	2.3 لمحة عن الميزانية العامة (النفقات والإيرادات) الحكومة المؤقتة والمصرف المركزي - البيضاء
ص. 20	3.3 مساهمة القطاعات غير النفطية في الإيرادات العام
ص. 20	4.3 عجز الميزانية والدين العام (البيضاء - طرابلس)
ص. 21	4. اقتصاد الظل واقتصاد الحرب
ص. 21	1.4 الخطف وخدمات الحماية
ص. 22	2.4 تهريب البشر
ص. 23	3.4 الدعم السلعي
ص. 24	4.4 تهريب السلع غير المشروعة
ص. 24	5.4 تهريب الوقود
ص. 25	5. الموارد البشرية والتعليم والتوظيف والبطالة
ص. 25	1.5 بناء الموارد البشرية
ص. 25	2.5 التعليم والتدريب
ص. 26	3.5 التوظيف والبطالة
ص. 26	4.5 التوظيف في القطاع العام
ص. 26	5.5 الموظفون غير الملتحقين بأعمالهم (الموظفون الوهميون أو "الأشباح")
ص. 27	6.5 التوظيف في القطاع الخاص
ص. 27	7.5 العمالة الأجنبية

6. القطاع المالي (المصارف وأسواق المال)	ص. 28
1.6 قانون الصيرفة الإسلامية وصعوبة تطبيقه	ص. 29
2.6 السيولة	ص. 29
3.6 الاعتمادات المستندية والبطاقات المصرفية	ص. 30
7. قطاع الأعمال	ص. 32
1.7 الشركات العامة المملوكة للدولة الليبية	ص. 32
2.7 القطاع الخاص	ص. 33
3.7 القطاع الخاص غير الرسمي	ص. 35
8. الاستثمارات والشراكة بين العام والخاص	ص. 35
9. الصناديق السيادية ودورها في تقديم ضمانات استثمارية	ص. 37
1.9 المؤسسة الليبية للاستثمار	ص. 37
2.9 صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي	ص. 38
10. البنى التحتية الأخرى	ص. 38
1.10 قطاع الطاقة	ص. 38
2.10 الكهرباء	ص. 39
3.10 الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)	ص. 40
4.10 الاتصالات	ص. 40
5.10 المواصلات	ص. 41
6.10 الإسكان والمرافق	ص. 42
7.10 الصحة	ص. 42
8.10 الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	ص. 43
9.10 السياحة	ص. 44
11. الشمول الاقتصادي وقضايا الهجرة	ص. 44
1.11 الأنشطة الاقتصادية وتحديات الشباب	ص. 44
2.11 الأنشطة الاقتصادية وتحديات المرأة	ص. 45
3.11 الهجرة والنازحون	ص. 45
12. الفساد	ص. 47
13. المدن المتضررة وإعادة الإعمار	ص. 47
1.13 المدن المتضررة من الاقتتال	ص. 48
2.13 مدن وبنى تحتية تضررت من الانفلات الأمني	ص. 48
3.13 محاولات لإعادة الإعمار واستكمال المشاريع المتوقفة	ص. 48
4.13 تحديات إعادة الإعمار	ص. 49
14. الانقسام المؤسسي	ص. 50
1.14 الانشطار المؤسسي	ص. 50
2.14 التناظر المؤسسي	ص. 51
3.14 الانشطار أو الانقسام الجزئي للمؤسسات	ص. 52

4.14 المؤسسات المستحدثة	ص. 52
5.14 المؤسسات المحافظة على وحدتها	ص. 52
6.14 التحديات من الانقسام المؤسسي	ص. 52
7.14 محاولات لتوحيد المؤسسات	ص. 53
ص. 55 الجزء الثاني: الاستراتيجيات السابقة والتحديات	
15. الخطط والرؤى السابقة	ص. 55
1.15 الاستراتيجية الوطنية - مجموعة مونيتر	ص. 56
2.15 رؤية ليبيا 2040 - مجلس التخطيط الوطني	ص. 56
16. تحديات الاقتصاد الليبي	ص. 57
17. مميزات الاقتصاد الليبي	ص. 60
ص. 63 الجزء الثالث: مقترحات للحوار المجتمعي وتأسيس رؤية مستقبلية	
18. مقترحات الحوار المجتمعي	ص. 63
19. معالجة الظواهر الاستثنائية - الشق الاستعجالي	ص. 63
1.19 محاربة الأعمال الإجرامية	ص. 63
2.19 إعادة الإعمار والاستقرار وتطوير البنية التحتية	ص. 64
20. معالجة التحديات الأخرى - الشق المتوسط وطويل الأجل	ص. 65
1.20 موظفو القطاع العام والبطالة ومخرجات التعليم	ص. 65
2.20 محاربة الفساد والوساطة والمحسوبية	ص. 66
3.20 تنويع مصادر الدخل	ص. 66
4.20 تجارة الترانزيت والمناطق الحرة	ص. 69
5.20 بناء الاقتصاد الخاص	ص. 69
6.20 الخصخصة	ص. 70
7.20 تشجيع الاستثمار الأجنبي ورفع القيود على الاستثمار	ص. 71
8.20 إدارة الموارد الطبيعية أو التوزيع العادل للثروة	ص. 72
21. الخلاصة	ص. 74
المراجع	ص. 75

قائمة الجداول

الجدول 1. التطور الاقتصادي	ص. 14
الجدول 2. سعر الصرف	ص. 16
الجدول 3. الإيرادات والنفقات	ص. 19
الجدول 4. القاعدة النقدية	ص. 30
الجدول 5. الهجرة في ليبيا	ص. 46
الجدول 6. الفساد	ص. 47

قائمة الاشكال

الشكل 1. التطور الاقتصادي	ص. 14
الشكل 2. التضخم في ليبيا، 2018	ص. 15
الشكل 3. المالية العامة	ص. 18
الشكل 4. عجز الميزانية	ص. 21
الشكل 5. مشاركة القطاع الخاص، 2014	ص. 33
الشكل 6. الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة	ص. 34
الشكل 7. الاستثمار الخارجي في ليبيا	ص. 36



مقدمة

مصرف ليبيا المركزي ومصلحة الإحصاء والتعداد وتقارير الهيئات الرقابية والحكومية، حيث تم إعطاء الأولوية في السرد والشرح للبيانات الوطنية. إلا أن بعض البيانات الوطنية المتوفرة تشوبها بعض التساؤلات عن مدى صحتها ودقتها خاصة وأن آخر مسح وطني لمصلحة الإحصاء والتعداد، على سبيل المثال، كان في عام 2006. بالإضافة إلى ذلك، يُشكّل الوصول إلى بيانات دقيقة (بخلاف تقارير الرقابة الإدارية ومصرف ليبيا المركزي) تحدياً أساسياً في ظل الانقسام المؤسسي والصراع السياسي الحالي.

تم تقسيم هذا التقرير إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، حيث يشمل الجزء الأول نظرةً عامةً على الاقتصاد الليبي وأهم التَشَوُّهات القديمة والحديثة بما في ذلك بعض الممارسات التي نتجت جراء عدم الاستقرار السياسي واقتصاد الحرب الناتج عن التهريب والخطف والمضاربة بالعملة الأجنبية والهجرة وغيرها. كما أن هذا الجزء يوضِّف الوضع الراهن الخاص بالبنية التحتية والقطاعات الأخرى في الاقتصاد الليبي. أما الجزء الثاني فيسرد الرؤى المقترحة منذ عام 2006 وحتى الآن ويعرض ملخصاً للتحديات السابقة والحالية التي حالت دون تحقيق هذه الرؤى والتي يجب معالجتها. وفي الجزء الثالث، تُستعرض المواضيع الاستشرافية ذات التأثير الإيجابي على الاقتصاد الليبي والتي تصلح أن تكون مواضيع حوار مجتمعي.

تعتبر هذه الورقة دراسة مبدئية لمشروع حوار ليبيا الاقتصادي الاجتماعي. حيث يهدف المشروع إلى توفير منبر ملائم لنطاق واسع وشامل من الخبراء وأصحاب المصلحة الليبيين من الذين يهتمون بصياغة رؤية مستقبلية طويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا، وإلى وضع خيارات السياسات التي تمكّن صانعي القرار الليبيين من تحقيق تلك الرؤية بعد إجراء حوار مجتمعي حولها.

تشكّل هذه الدراسة قاعدةً أدلّةً لعملية الحوار الشاملة المرتقبة، وذلك من خلال توفير ملخّص عن الاقتصاد في ليبيا وإعداد دراسة أولية لتحديد النطاق عبر القيام بمسح نقدي للأبحاث والرؤى المقترحة والمتعلقة بالاقتصاد الليبي، وتحديد التحديات والفرص الممكنة في الاقتصاد الليبي لعدد من القضايا الاقتصادية المختارة. كما توضّح الدراسة أسباب هذه التحديات وتهديدها لمستقبل التنمية. ويقترح هذا التقرير اللجوء إلى عدد من القضايا القابلة للتنفيذ والتي يمكن أن تكون حاسمة لمستقبل الاستقرار والتنمية في ليبيا.

بالإضافة إلى منشورات الهيئات الدولية، بما في ذلك منشورات البنك الدولي والأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها والاتحاد الأوروبي، تم جمع البيانات الواردة في هذه الورقة من المستندات والأبحاث المتوفرة الخاصة بالمنشورات الحكومية، بما في ذلك منشورات



الجزء الأول: الاقتصاد الليبي الحالي

1. لمحة عامة عن الدولة الليبية

ليبيا بلد كبير يقدر عدد سكانه بـ 6.3 مليون نسمة، 90 في المائة منهم يعيشون في 10 في المائة من مساحة الأراضي الساحلية. حيث تبلغ الكثافة السكانية حوالي 50 شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد (130 ميل مربع/ميل) في المنطقتين الشمالييتين في طرابلس وبرقة، ولكنها تنخفض إلى أقل من شخص واحد لكل كيلومتر مربع (2.6 ميل مربع) في أماكن أخرى. حوالي 88 في المائة من السكان يقطنون المدن، حيث يتركز معظمهم في المدن الأربع الرئيسية، أي طرابلس وبنغازي ومصراتة والبيضاء. (الأرقام بحسب مصلحة الإحصاء والتعداد، المنظمة الدولية للهجرة، 2018).

انخفض النمو السكاني من نمو سنوي بلغ نسبة 2.17 في المائة في عام 2007 إلى 1.06 في المائة في عام 2018. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها العزوف عن الزواج نتيجة غلاء المعيشة وتدني الأجور والمرتببات وارتفاع نفقات الزواج وعدم توفر السكن. ناهيك عن الخسائر في الأرواح جراء الحروب الدائرة منذ عام 2011. إنَّ جُلَّ المفقودين في هذه الحروب هم من فئة الشباب، وهو ما يُتوقَّع أن ينعكس أيضاً على النمو السكاني المستقبلي في ليبيا.

2. ملامح الاقتصاد الليبي (الوضع الحالي)

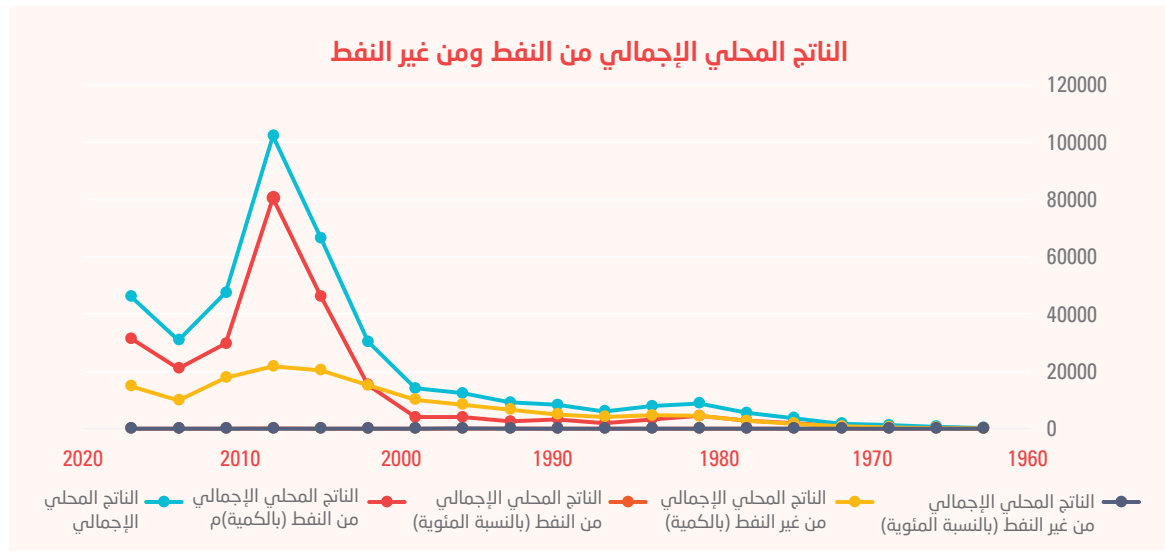
1.2 النمو الاقتصادي

ليبيا من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، حيث يُسجَّل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الرقم الأعلى في أفريقيا نتيجة للموارد النفطية. وقد بلغ متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي 7.99 في المائة في

الفترة من 2000 إلى 2012 ووصل إلى 122 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2012 بعد الانخفاض بنسبة 60 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2011 (مصرف ليبيا المركزي، 2012). كذلك في عام 2013، انخفض النمو الاقتصادي السنوي مرة أخرى إلى 6 في المائة دون الصفر وذلك نتيجة إيقاف تصدير النفط من قبل رئيس جهاز حرس المنشآت النفطية بالمنطقة الشرقية (إبراهيم الجضران) والذي تسبب في خفض الإنتاج إلى مستويات قياسية تقدر بحوالي 190 ألف برميل فقط بعدما وصل إلى 1.5 مليون برميل يومياً في 2010. ونتيجة لذلك، خسرت ليبيا ثلثي احتياطياتها بين عامي 2013 و2016، أي ما قيمته 75 مليار دولار أمريكي. وفي عام 2017، سجَّل الاقتصاد الليبي الذي شهد انكماشاً كبيراً منذ 2014 تحسناً كبيراً في أدائه الاقتصادي الكلي بسبب زيادة إنتاج النفط وتصديره بعد ما تم إعادة السيطرة على الحقول النفطية من قبل الجيش الليبي وتسليمها للمؤسسة الوطنية للنفط. وقُدِّر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 28.3 في المائة في عام 2017، حيث كان قد وصل إلى 8.4 في المائة دون الصفر في عام 2016. وبلغت النسبة 7.4 في المائة في عام 2018، ومن المتوقع أن يتبع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الاتجاه نفسه (المؤسسة الوطنية للنفط، مصرف ليبيا المركزي، تقرير البنك الدولي 2018).

ولإيضاح صورة النمو الاقتصادي في ليبيا فإنه يجب التركيز على النمو في القطاع غير النفطي، حيث أنه وطبقاً لبيانات مصرف ليبيا المركزي فإن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ضعيف، حيث شكَّل ما يقارب 32 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و7 في المائة من الإيراد العام في 2014، ثم ارتفع إلى 13 في المائة في عام 2017 من الإيراد العام وظلَّ في حدود 32 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. تأثَّر هذا التغيُّر بشكل كبير جزاء ارتفاع قيمة الواردات الخارجية من الرسوم والضرائب على الاعتمادات المستندية ومستندات أخرى برسم التحصيل (مصرف ليبيا المركزي، 2017).

الشكل 1. التطور الاقتصادي



الجدول 1. التطور الاقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي		الناتج المحلي النفطي		السنة
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
235.3	57.7	135.7	42.3	99.6	1963
634.9	43.9	278.8	56.1	356.1	1966
1223	38.3	468.3	61.7	754.7	1969
1752	47.5	831.4	52.5	920.6	1972
3674.3	46.7	1713.2	53.3	1961.1	1975
5496.1	48.9	2687.4	51.1	2808.7	1978
8798.8	50	4395.5	50	4403.3	1981
7804.7	58.9	4594.9	41.1	3209.8	1984
6011.6	68.8	4136.2	31.2	1875.4	1987
8246.9	60.7	5003.1	39.3	3243.8	1990
9137.7	73.1	6677.6	26.9	2460.1	1993
12327.3	76.9	8367	32.1	3960.3	1996
14075.2	71.7	10079.3	28.3	3995.9	1999
30330.5	49.9	15120.7	50.1	15209.8	2002
66618.6	30.3	20412.9	69.7	46205.7	2005
102242.9	21.3	21752.2	78.7	80490.7	2008
47549.5	37.4	17787.8	62.6	29761.7	2011
30871	32	9878.7	68	20992.3	2014
46153	32	14769	68	31384	2017

المصدر: إدارة البحوث والإحصاء - مصرف ليبيا المركزي.

2.2 التضخم

تزايد التضخم في الاقتصاد الليبي بسرعة في الأعوام الماضية. فقد قفز من 9.8 في المائة في عام 2015 إلى 25.9 في المائة في عام 2016 وبلغ الذروة عند مستوى غير مسبوق في عام 2017 يُقدَّر بنحو 28 في المائة. ويعزى هذا التضخم إلى عدّة أسباب منها الاضطرابات في سلسلة التوريد وضعف العملة المحلية والدعم المالي للوقود والأغذية والتي تأثرت بشكل مباشر بفعل تدني إنتاج النفط وتصديره. وفي ما يخص السلع المستهلكة خاصة المواد الغذائية على سبيل المثال، فقد أشارت التقارير إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 10.7 في المائة في المتوسط في الفترة ما بين حزيران/يونيو وتشرين الأول/أكتوبر 2017 (BTI، 2018؛ البنك الأفريقي للتنمية، 2018).

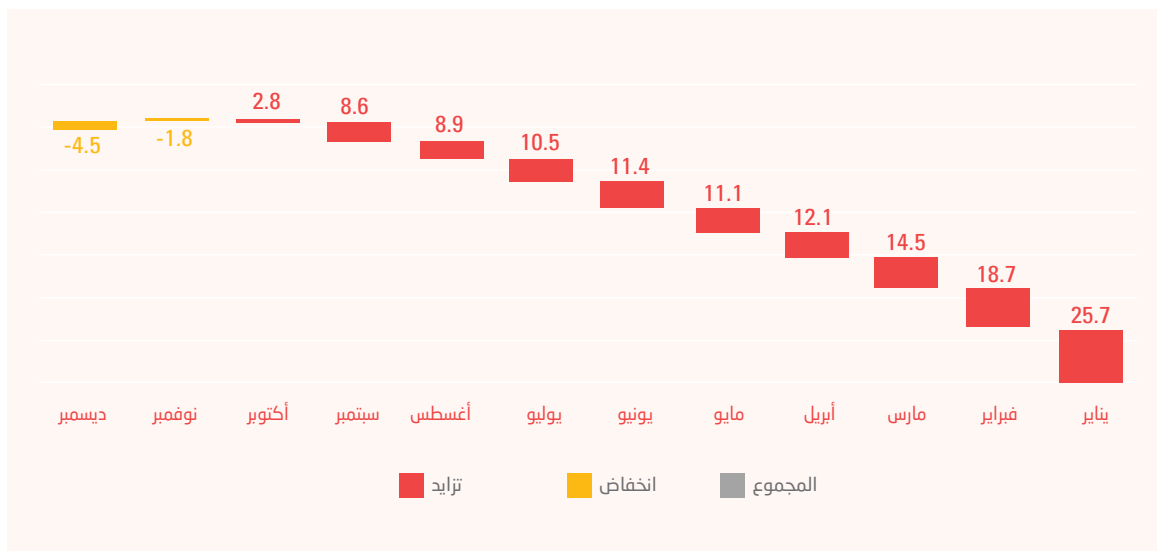
كذلك فإن الانقسام المؤسسي ووجود وزارتين للمالية مرتبطتين بحكومتين متنافستين قد يكون مساهماً في التضخم الحاصل في الاقتصاد الليبي، خاصة وأن الحكومتين مؤلّتا ميزانياتهما وترتيباتهما المالية إلى حدّ كبير من خلال الاقتراض من أحد المصارف المركزية المتنافسة وبدرجة أقل من البنوك التجارية.

وعلى الرغم من الجهود المتكررة لتنويع الاقتصاد الليبي، إلا أن قطاع الطاقة ظلّ المصدر الرئيسي محققاً أكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث ساهم بأكثر من 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الليبي و90 في المائة من الإيرادات الحكومية وأكثر من 95 في المائة من الصادرات في عام 2018، في الوقت الذي شكّلت فيه القطاعات الأخرى مساهمةً بحصص منخفضة نسبياً من الناتج المحلي الإجمالي (مصرف ليبيا المركزي، 2018).

طبقاً لبيانات إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي فإنّ الجدول أدناه يبين هيكل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1963 وحتى 2017.

يلاحظ أن مساهمة الإنتاج النفطي شكّلت في معظم السنوات أكثر من 50 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، إلا أنه وفي بعض السنوات انخفض إلى نسبة 26.9 في المائة كما في عام 1993 واستمر حتى عام 1999 حيث بلغ الناتج المحلي النفطي ما نسبته حوالي 28.3 في المائة، ومن ثم استمر في الارتفاع حتى وصل في 2008 إلى ما نسبته 78.8 في المائة. وقد يُفسَّر ذلك بأن هذا التغيُّر ناتج عن انخفاض أسعار النفط العالمية في تلك السنوات وليس بسبب زيادة إنتاجية القطاع غير النفطي (بوسنينة، 2018).

الشكل 2. التضخم في ليبيا، 2018



3.2 سعر الصرف

ثمة مجموعة من التحدّيات من المتوقع أن تؤثر في ديمومة فاعلية السعر المعدّل، ذلك أنّ فعالية هذا الإصلاح تحتاج إلى وقت حتى تنعكس آثارها على الاقتصاد، خاصة مع فتح وإعادة إصدار الاعتمادات المستندية. كما أن المتغيّرات الخارجية، مثل عائدات النفط وتقلب الأسعار تظل غير قابلة للتنبؤ بدرجة كبيرة بسبب حالات الصراع المتكررة. ناهيك عن توقعات تدخّل الحكومة عبر إعفاء عدد من الشركات والسلع المختارة من سعر الصرف القائم على الرسوم. بالإضافة إلى ذلك، فإن القلق من استخدام الرسوم من قبل الحكومة في أغراض غير سداد الدين العام ومشاريع التنمية (المتوقع أن تصل إلى أكثر من 21 مليار دينار لسنة 2019) قد يخلق المزيد من التضخم في السوق، مما سينعكس سلباً على هذه الإصلاحات. إلّا أنّه وحتى كانون الأول/ديسمبر 2019، أدّى تطبيق سياسة الرسوم على سعر الصرف إلى نتائج إيجابية أجبرت صغار المضاربين في السوق الموازية على الخروج من السوق وخفّضت أسعار صرف العملات.

إن استمرار تدخّل مصرف ليبيا المركزي في تخفيض سعر الصرف من دون وضع آليات ودراسات عمليّة تحقّق السعر التوازني المناسب قد يخلق ضغطاً على العملة المحلية أو المصرف المركزي للبيع بسعر غير عادل، ومن ثم ينعكس ذلك اقتصادياً على قدرة المواطن أو قدرة المصرف المركزي على الإيفاء بالتزاماته. لذا، من الأجدى أن يدرس المصرف المركزي حلولاً أكثر ديمومة مثل إمكانية تحرير العملة المحلية وتعويم سعر الدينار الليبي لتجنّب الضغط على العملة المحلية والمصرف المركزي ببيع العملة الصعبة بسعر غير عادل.

دعم الصراع السياسي في البلاد نموّ السوق الموازية. ثمة انفصال بين النظام المصرفي والسوق الموازية للعملة في ما يخصّ سعر الصرف، حيث تصرّفت السوق الموازية بشكل منفصل عن المصرف المركزي حتى أواخر عام 2018. لقد خسرت العملة الوطنية بسبب الانخفاض السريع قيمتها بشكل مستمرّ منذ عام 2014 وبلغت قيمتها انخفاضات غير معقولة حيث وصل انخفاض العملة المحلية مقابل الدولار إلى نسبة 75 في المائة، في حين ظلّ سعر الصرف الرسمي ثابتاً عند 1.4 دينار للدولار. ووصل السعر في السوق الموازية إلى أرقام قياسية في عام 2017، حيث قدّر متوسط السعر في السوق الموازية بـ 12.39 دينار مقابل الصك المصرفي. يبيّن الجدول أدناه سعر الصرف مقابل الدولار خلال السنوات الخمس الأخيرة، بما يشمل السعر النقدي والصكوك المصرفية.

في آذار/مارس 2019 خفّض مصرف ليبيا المركزي مرّة أخرى رسوم سعر الصرف من 183 في المائة إلى 163 في المائة مما خفّض سعر الصرف إلى 3.6 دينار مقابل الدولار. هذا الانخفاض انعكس على السوق الموازية حيث أصبح سعر الدولار يتراوح بين 4.05 و4.15 دينار مقابل الدولار، متراجعاً بذلك عن عتبة 7.4 دينار مقابل الدولار كما كانت الحال في عام 2018. وانخفض معدل الشراء بالصكّ إلى أقل من 7 في المائة.

الجدول 2. سعر الصرف

سعر الصرف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
متوسط السعر الرسمي	1.272	1.272	1.38	1.37	1.37	*1.4	*1.4
متوسط السعر الموازي بالإضافة إلى الرسم	-	-	-	-	-	*3.9	*3.6
متوسط السعر الموازي	-	*1.8	*3.00	*6.5	*8.85	*4.5	*4.15
متوسط السعر الموازي بالصك	-	-	-	*9.1	*12.39	4.7*	*4.35

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة، 2017. * تقديرات الباحث.

3. المالية العامة

وفقاً للتشريعات القائمة، يجب أن تتم الموافقة على الميزانية من قبل السلطة التشريعية، ومع ذلك، وبسبب الصراعات في البلاد على مدى السنوات الخمس الماضية، تستمر الحكومات في الإنفاق من دون الحصول على هذه الموافقات أحياناً ولأسباب مختلفة. فمثلاً لجأت الحكومة المؤقتة إلى الاستمرار في الصرف من دون ميزانية معتمدة في 2016، وذلك لتأخر مجلس النواب في اعتماد الميزانية المقترحة لأكثر من سنة. واعتمدت حكومة الوفاق الترتيبات المالية من دون موافقة الجهة التشريعية نظراً لعدم اعتراف مجلس النواب بحكومة الوفاق وعدم منحها الثقة طبقاً لما نص عليه الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي (الصخيرات).

في عام 2012، وقبل انقسام الحكومات، بلغت الميزانية السنوية 68.5 مليار وفي عام 2013 بلغت 66.8 مليار دينار. وفي عامي 2014 و2015، ومع بداية الصراع السياسي وتشكيل الحكومات المتنافسة وبدء عمليات فجر ليبيا في الغرب وعمليات الجيش الليبي في الشرق، أقرت الحكومة المؤقتة (الشرقية) ميزانية بمبلغ قدره 44 مليار دينار اقترحت فيها الحكومة من البنوك التجارية بنسبة فائدة بلغت 4 في المائة. وكان إجمالي المبلغ المقترض في تلك السنة تحديداً 1.5 مليار. أما في غرب ليبيا، فيُتوقع أن تكون قد استخدمت حكومة الإنقاذ الاحتياطيات الموجودة في حسابات الجهات العامة لضمان استمرارية وجودها. وفي تلك السنة وحدها، تُقدّر قيمة الإنفاق بما يفوق 16 مليار دينار.

في الفترة 2015-2016، وافقت حكومة الوفاق الوطني بعد اجتماع لاعتماد الميزانية في لندن على ميزانية تبلغ 37 مليار دينار، ووافق مصرف ليبيا المركزي في طرابلس على توفير هذا المبلغ المعتمد في 2019، أصدرت حكومة الوفاق ترتيباتها المالية بقيمة إجمالية وقدرها 46.8 مليار دينار. ومع هذا فإن الإنفاق على المرتبات والدعم عن طريق الاقتراض من مصرف ليبيا المركزي لا يزال مستمراً. أما الحكومة المؤقتة فقد تحضلت على إقرار للميزانية من قبل مجلس النواب بإجمالي 42 مليار لعام 2019.

4.2 الفقر

لا يمكن حساب نسبة السكان الذين يعيشون في فقر في ليبيا بدقة؛ ويبيّن د. بوسنينه في بحثه عن دور الاقتصاد في الهوية الوطنية أنّ معظم السكان الليبيين في المتوسط هم فوق خط الفقر الدولي والذي يُقدّر بقيمة 1.25 دولار في اليوم، وذلك باحتساب دخل الفرد اليومي بحوالي 7.559 دينار، أي ما يعادل 5.3 دولار في اليوم طبقاً للسعر الرسمي للصرف. إلا أنّ أسعار السوق الموازية في كانون الأول/ديسمبر 2016 كان 6.23 دينار مقابل الدولار، نقداً [أيّ إنّ الدخل اليومي (7.559 دينار) لا يزيد عن 1.21 دولاراً في اليوم]. مما يجعل القيمة الفعلية أقل من معدل الفقر العالمي، ناهيك عن احتساب قيم الدولار مقابل الصكوك المصرفية والتي تزيد قيمتها عن سعر الصرف بـ 40 في المائة (بوسنينه، 2018).

إلا أن البنك الأفريقي يشير إلى أنّ تقديرات الفقر في ليبيا مرتفعة، حيث إنّ حوالي ثلث الليبيين يعيشون تحت خط الفقر الوطني. ويُعلّل ذلك بأنّ أحد أسباب هذا الفقر هو اعتماد الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة التي تأثرت بعدم استقرار عائدات النفط والتضخم بسبب الوضع الأمني والسياسي. (تقرير الاقتصاد الأفريقي، 2018)، كما إنّ معظم الليبيين يعملون في القطاع العام وبأجور متدنية، ففي ظل التضخم الحالي فإن معظم فئات المجتمع تتأثر سلباً. ناهيك عن ضعف خدمات القطاع العام خاصة العلاجية مما يجبر المواطنين على استخدام مّدخراتهم وإنفاقها خارج البلاد لهذه الأغراض.

بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر استهلاك السوق وانخفاض مستوى التصنيع سبباً آخر للفقر. إنّ نسبة كبيرة من المواد الغذائية (تقدّر بـ 80 في المائة) يتم استيرادها وتسعيها بسعر الصرف في السوق الموازية مما يصعب على الليبيين في كثير من الحالات شراء تلك السلع. علاوة على ذلك، يلعب نقص السيولة دوراً هاماً في تفاقم الوضع.

1.3 لمحة عن الميزانية العامة (النفقات والإيرادات) - حكومة الوفاق الوطني

انتهجت الحكومات في ليبيا سياسة تخفيض الإنفاق، حيث انخفضت المصروفات من 145 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 إلى 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. وبلغت نفقات مصرف ليبيا المركزي في طرابلس 42.5 مليار دينار، وبلغ الإنفاق الفعلي 40.5 مليار في عام 2018. ويعزى هذا التخفيض إلى الإجراءات التي اتبعتها مصرف ليبيا المركزي في طرابلس للحد من صرف مخصصات الوزارات والهيئات بالإضافة إلى النتائج الإيجابية لتخفيض الازدواجية في الوظيفة العامة وتقليل المصاريف العامة.

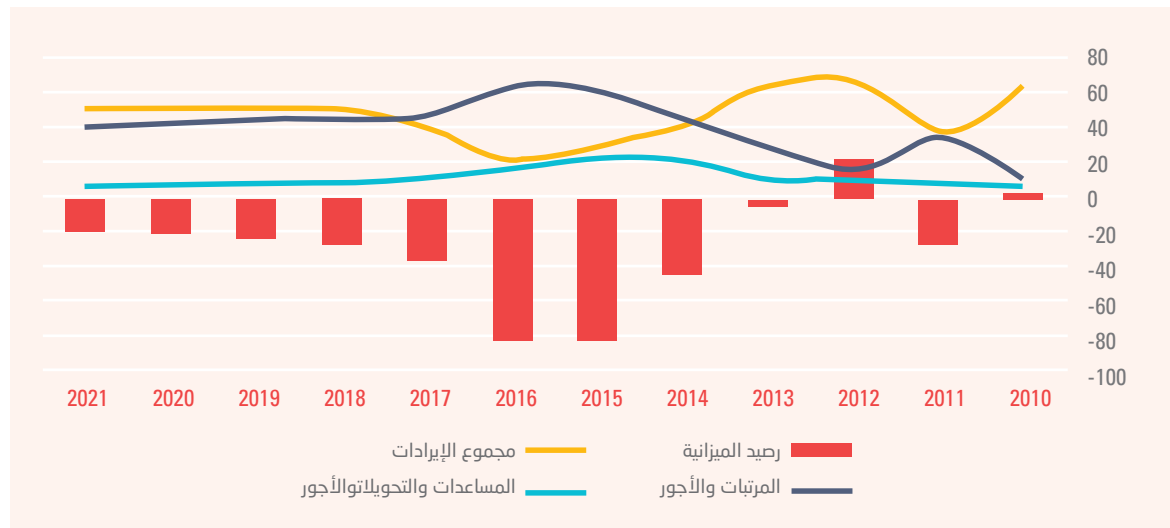
إلا أنّ الجزء الأكبر من إجمالي الإنفاق لا يزال مخصصاً لمرتبات الدولة (63.5 في المائة) والدعم (21 في المائة)، في حين أن نسبة النفقات في قطاع التنمية مقارنة بالإنفاق العام لم تتعدّ 7.5 في المائة كمتوسط للسنوات الثلاث الأخيرة.

بلغ إجمالي النفقات 30 مليار دينار في عام 2016، وشكّلت المرتبات ما نسبته 65 في المائة من إجمالي الإنفاق وبلغت قيمتها 19 مليار دينار، وبلغت النفقات على التنمية 1.5 مليار دينار فقط. وفي عام 2017، بلغ الإنفاق

الإجمالي 32 مليار دينار، وسجّل بند المرتبات والأجور مبلغاً قدره 20 مليار دينار (في حدود المليار زيادةً عن السنة السابقة) وبلغت النفقات التسييرية 10.7 مليار دينار ونفقات التنمية 1.9 مليار دينار، في حين أن الدعم استحوذ على 6.3 مليار دينار (ما يقدر بـ 20 في المائة من إجمالي الإنفاق)، 50 في المائة منها أنفقت على استيراد المحروقات. وبمقارنة الأرقام الفعلية للنفقات التسييرية (المرتبات - المصروفات - الدعم) بأرقام مصاريف التنمية في عام 2017 يتبيّن أنّ ما تم إنفاقه في النفقات التسييرية يقدر بحوالي 30.7 مليار دينار، في حين أنّ ما أنفق في التنمية هو 1.9 مليار دينار أيّ ما يُشكل نسبة 6 في المائة. وكذلك الحال في عام 2018، حيث بلغت المرتبات والأجور 66 في المائة من النفقات، وتم إنفاق 3.4 مليار دينار فقط على مشاريع التنمية، بينما تم إنفاق 7.8 مليار دينار على الدعم الحكومي (مصرف ليبيا المركزي، 2018؛ تقرير ديوان المحاسبة، 2017).

في عام 2019 وطبقاً لتقرير مصرف ليبيا المركزي في طرابلس، فقد وصل إجمالي الإنفاق حتى تاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى 40.174 مليار دينار، استحوذ باب المرتبات والأجور على 54 في المائة منها، والنفقات التسييرية على 20 في المائة، والدعم على 17 في المائة، في حين اقتصرت النفقات على التنمية على ما نسبته 9 في المائة.

الشكل 3. المالية العامة



المصدر: تقرير البنك الدولي، 2019.

الجدول 3. الإيرادات والنفقات

السنة	الإيرادات	النفقات	العجز/الفائض
2012	70	49	21
2013	55	65	(10)
2014	22	44	(22)
2015	11	36	(25)
2016	9	30	(21)
2017	22	32	(10)
2018	35.9	40.5	(4.6)
2019 (رسوم العملة الأجنبية غير محسوبة)	33.9	45.8	(12)

المصدر: ديوان المحاسبة، 2017؛ مصرف ليبيا المركزي، 2019.

مليار دينار لصالح وزارة المالية من مصرف ليبيا المركزي في البيضاء مقابل سندات خزينة بفائدة 3 في المائة (تقرير هيئة الرقابة الإدارية، 2018).

أما نفقات الحكومة المؤقتة والمصرف المركزي في البيضاء فكانت أقل من النفقات المسجلة في طرابلس، فقد بلغت المصروفات الفعلية للحكومة المؤقتة مبلغاً قدره 6.4 مليار أنفق منها ما يقارب 70 في المائة على المرتبات والأجور و8 في المائة على النفقات التسييرية و15 في المائة على التنمية و7 في المائة على الدعم. حيث بلغ إجمالي الدعم 480 مليون دينار أنفق منها على الهيئة العامة للكهرباء ما نسبته 39 في المائة وصندوق موازنة الأسعار 41 في المائة (تقرير الرقابة الإدارية، 2017).

وفي عام 2018، بلغ إجمالي النفقات 10.7 مليار دينار ليبي أنفق منها على المرتبات والأجور ما قيمته 6.3 مليار واستحوذت النفقات التسييرية على 1.3 مليار دينار، والدعم على 888 مليون دينار صرف جُلها على صندوق موازنة الأسعار، وبلغ مجموع ما أنفق على التنمية ما قيمته 2.1 مليار دينار (تقرير الرقابة الإدارية، 2018).

وفي كل الأحوال، فإنه من الواضح أن الحكومة الليبية خلال الفترات ما قبل 2011 وحتى هذا التاريخ تنتهج سياسة إدارة شؤون الدولة بالتركيز على الإنفاق الاستهلاكي من دون التركيز على التنمية كما هو واضح من البيانات الخاصة بالحكومتين. وذلك على الرغم من أن هذا النهج يُعتبر مخالفة صريحة للقوانين السارية حيث إن القانون رقم 13 لسنة 2000 بشأن التخطيط ينص على

بلغت الإيرادات الحكومية في عام 2017 قيمة 22.33 مليار دينار. وفي عام 2018، وطبقاً لقرار المجلس الرئاسي للترتيبات المالية لعام 2019، فإن إجمالي الإيرادات المحققة وصل إلى 46.8 مليار دينار ساهمت الموارد النفطية بقيمة 26.4 مليار منها، والإيرادات الأخرى بقيمة 31 مليار دينار، في حين أن إيرادات رسم بيع العملة حقق 15.8 مليار دينار. وفي عام 2019 فإن إجمالي الإيرادات بلغ 30.662 مليار دينار حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر، كما بلغ إجمالي إيرادات رسوم بيع العملات الأجنبية مبلغاً وقدره 21.088 مليار دينار ليبي للفترة نفسها. ويبيّن الجدول أدناه الإيرادات والنفقات الفعلية حتى 2017.

2.3 لمحة عن الميزانية العامة (النفقات والإيرادات) الحكومة المؤقتة والمصرف المركزي - البيضاء

لم تحقّ الحكومة المؤقتة أي إيرادات تُذكر، حيث إن جُلّ الإيرادات اقتصر على ما يتم تحصيله من المؤسسات والمكاتب التابعة للحكومة المؤقتة، كمكاتب الضرائب مثلاً، حيث بلغت الإيرادات الضريبية لفروع ومكاتب مصلحة الضرائب التابعة للحكومة المؤقتة لعام 2018 مبلغاً إجماليّاً قدره 202 مليون دينار ليبي، إلا أنها لم تُورّد لحساب الإيراد العام وتم إحالتها مباشرة لهيئات ومؤسسات وبلديات في مناطقها في مخالفة للتشريعات. وقد مؤّلت الحكومة المؤقتة ميزانياتها بالاقتراض من المصارف التجارية والمصرف المركزي في البيضاء مقابل إصدار سندات خزينة. ففي عام 2018 تم تسييل مبلغ 9.7

بشكل كبير من خلال الاقتراض من المصرف المركزي والمصارف التجارية. يُعزى هذا العجز إلى تركب عوامل متعدّدة، من قبيل الإنفاق العام غير المنضبط، وانخفاض الإيرادات نظراً للاضطرابات السياسية، والاقتتال على مصادر النفط، بالإضافة إلى الفساد وسوء إدارة الأموال. ومنذ عام 2013 تموّل الميزانيات بالعجز، حيث سجّل هذا العجز 10 مليارات دينار لعام 2013، و25 مليار دينار لسنة 2015، قبل أن ينخفض إلى 10 مليارات دينار في ميزانية 2017. في طرابلس، أدى اقتراض وزارة المالية إلى زيادة إجمالي الدين العام المحلي إلى 74 مليار دينار في عام 2017، في حين أنّ العجز كان 56 مليار في عام 2016، و20 مليار دينار في عام 2014. واعتمد مصرف ليبيا المركزي بالبيضاء كذلك نظام الاقتراض نفسه، حيث تم إقراض الحكومة المؤقتة طيلة هذه السنوات ومنذ العام 2014، ويقدر المبلغ الإجمالي لهذه القروض بحوالي 34 مليار دينار لبيبي. إضافة إلى أنه في عام 2018، وطبقاً لتقرير هيئة الرقابة الإدارية، فإن المصرف المركزي أقرض الحكومة المؤقتة مبلغاً إجماليّاً قدره 9.7 مليار دينار بفائدة سنوية 3 في المائة مقابل سندات خزينة (تقرير هيئة الرقابة الإدارية، 2017 و2018؛ تقرير ديوان المحاسبة، 2017).

إلا أنّه وحتى عام 2019، تم تضيق عجز الموازنة؛ ففي عام 2018 تم تخفيض عجز السنة إلى 4.6 مليار دينار بعد أن وصل إلى 10.6 مليار دينار في عام 2017، في الوقت الذي من المتوقع فيه أن تموّل الترتيبات المالية لحكومة الوفاق لسنة 2019 من دون عجز إذا ما تمت إضافة إيرادات رسم بيع العملة وارتفاع معدّل الإنتاج وارتفاع أسعار بيع النفط.

إنّ هذا الدين العام المعلن لا يُعتبر كل الدين المستحقّ على الدولة الليبية، إذ ثمة بعض الالتزامات الناتجة عن قرارات وقوانين صادرة يمكن أن تؤثر في قيمة الدين العام، مثل قرارات مجلس الوزراء رقم 641 لسنة 2013 الخاصّ بزيادة مرتبات العاملين الإدارية، ورقم 642 لنفس السنة الخاصّ بالعاملين في قطاع النفط، والقوانين الخاصة بمنحة العائلة وزيادة مرتبات الشرطة والتعليم العالي وغير ذلك من القرارات التي تبلغ قيمتها التقديرية ما يقارب 100 مليار دينار لبيبي حتى 2019، وباستحقاق سنويّ يقدر بحوالي 12 مليار دينار لبيبي.

أن لا تتجاوز الميزانية التسييرية (مرتبات - مصروفات - دعم) ما نسبته 30 في المائة من إيرادات النفط وأن تحظى التنمية بما نسبته 70 في المائة. إلا أنّه وفي واقع الأمر، فإن النفقات التسييرية تُقدّر نسبتها بـ 85 في المائة، في حين أنّ التنمية تُقدر بـ 7.5 في المائة.

3.3 مساهمة القطاعات غير النفطية في الإيرادات العام

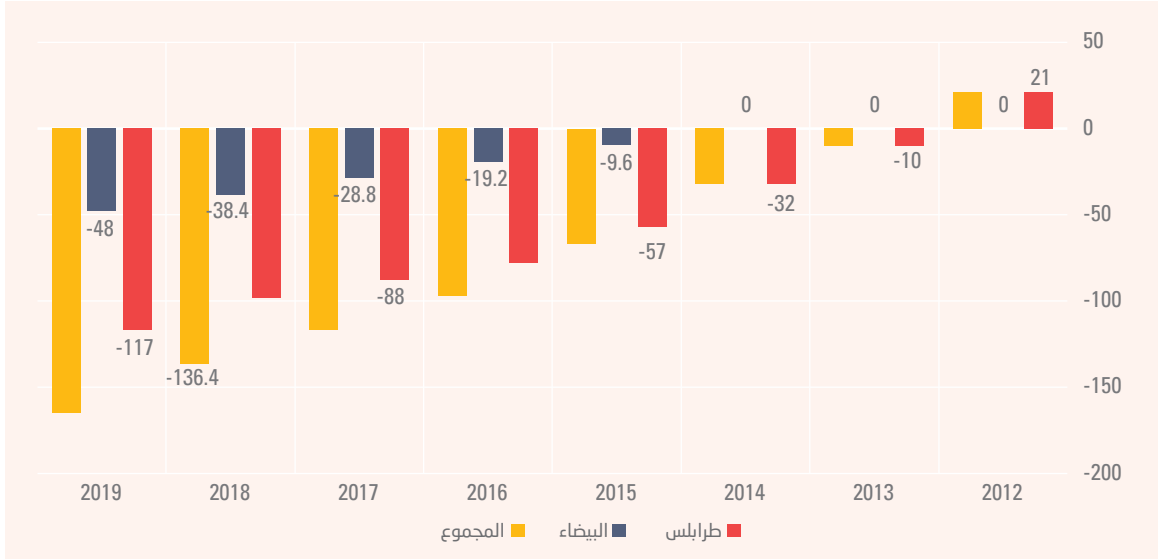
شكّلت مبيعات النفط والهيدروكربونات، دائماً، النسبة الأكبر من الإيرادات العامة (قبل العام 2011)، حيث إنّ الإيرادات السيادية الأخرى مثل الضرائب والجمارك والاتصالات والرسوم الأخرى شكّلت نسبة بسيطة نسبياً. في عام 2017 على سبيل المثال حقق قطاع الهيدروكربونات 22 مليار دينار في حين حققت الإيرادات السيادية الأخرى مبلغاً إجماليّاً وقدره 3.3 مليار دينار شكّلت نسبة الضرائب منها 38 في المائة (أقل من 0.05 في المائة من الإيرادات العامة) والجمارك 7.4 في المائة (أقل من 0.01 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة) وساهمت الاتصالات بنسبة 18.2 في المائة. وفي عام 2019 (حتى تاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2019) ساهمت الضرائب بنسبة 2.7 في المائة بما قيمته 842 مليون دينار، والجمارك بنسبة 0.08 في المائة بقيمة إجمالية وصلت إلى 257 مليون دينار لبيبي، والاتصالات بنسبة 0.06 في المائة بقيمة إجمالية بلغت 201 مليون دينار (تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2019).

إنّ مساهمة الإيرادات السيادية الأخرى في الإيراد العام وبهذه النسب مقارنة بالدول الأخرى تعتبر ضعيفة جداً مما يؤكد الحاجة إلى إصلاحات لتطوير تحصيل الإيرادات السيادية وإدارتها، من قبيل تطوير النظام الضريبي وآليات تحصيل الضرائب وتنويع مصادر الإيرادات.

4.3 عجز الميزانية والدين العام (البيضاء - طرابلس)

مُوّلت الميزانيات العامة للسنوات الأخيرة بالعجز، حيث لا يزال عجز الموازنة مرتفعاً للغاية، ويتم تمويله

الشكل 4. عجز الميزانية



المصدر: تقرير ديوان المحاسبة، 2016 - في ما يخص طرابلس.

مجموع التداولات 34.9 مليار دينار، بما في ذلك العملات الموزعة من مصرف ليبيا المركزي في البيضاء وطرابلس حتى نهاية 2017. لقد أصبح اقتصاد الحرب المحرك الأساسي لاقتصاد الظل في ليبيا وليس من المتوقع أن ينتهي هذا الأمر حتى يتم إنهاء الصراع السياسي القائم. تعددت أنواع اقتصاد الحرب في ليبيا بشكل متسارع وأصبح من الصعب السيطرة عليها من قبل الجهات المختصة. لذلك، وجب فهم وتقييم العوامل المحركة والحلول المحتملة لهذه الأنشطة؛ يمكن تلخيص بعض الأنشطة على النحو التالي:

1.4 الخطف وخدمات الحماية

إحدى نشاطات اقتصاد الحرب هي عمليات الخطف؛ تبحث الجماعات المسلحة على طرق لتمويل نفسها، وعادة ما تكون عمليات الخطف من أجل كسب الأرباح من أنماط هذا التمويل، وفي بعض الأحيان يكون الخطف مبنياً على خلافات سياسية أو قبلية. كذلك نشط الخطف في القطاع المصرفي نظراً لقيمة الأموال المتداولة والأرباح المحققة من النشاطات المرتبطة بتوفير العملة الصعبة كالاتمادات المستندية والبطاقات المصرفية حيث أصبحت هذه النشاطات

كذلك أصبحت هذه الالتزامات نافذة وإلزامية وعلى الدولة الوفاء بها، مما سيزيد قيمة الدين العام. لذا، فعلى وزارة المالية والمصرف المركزي حصر هذه القيم المستحقة ووضع خطط وآليات لاحتوائها قبل أن تنعكس على الاقتصاد المحلي. ويضاف إلى ذلك كله الأحكام القضائية والتحكيمية النهائية الصادرة ضد الدولة الليبية والتي تُقدّر تبعاتها بمليارات الدولارات والتي تسعى الشركات المتحصلة عليها إلى تنفيذها على أصول وممتلكات الدولة الليبية في الخارج، مما يتسبب في عجز الدولة في الوفاء بالتزامات عقدية تضطر إلى الإيفاء بها، وهو ما يضمن قيمة الدين العام المستحق.

4. اقتصاد الظل واقتصاد الحرب

تطوّر اقتصاد الظل في ليبيا بعد عام 2011 بشكل متسارع وأضيف عليه الطابع المؤسسي. ارتكز هذا الاقتصاد بشكل أساسي إلى فروقات أسعار الصرف في السوق الموازية وأزمات السيولة. إن أهمية اقتصاد الظل لا ينبغي الاستهانة بها، فقد تم تداول مليارات الدولارات في القطاع غير الرسمي خارج النظام المصرفي. وبلغ

والحراسة مبلغاً شهرياً بقيمة 100 دينار تقبضه مجموعة مسلحة تنشط في المكان، وقُدّرت الإيرادات الإجمالية لهذه العملية بحوالي 750 ألف دينار لبيي (جونسون وآخرون، 2016).

كذلك فإن أغلب مؤسسات الدولة تحرسها المجموعات المسلحة نظراً إلى الوضع الأمني المتردي وتوَعَلَّ المجموعات المسلحة في مؤسسات الدولة، حيث تحرس هذه الجماعات، كلُّ حسب منطقتها، أغلب المقار الحكومية بما في ذلك أبراج المكاتب في طرابلس والمؤسسة الوطنية للنفط. وعلى صعيد أعمال التهريب، فإن المهربين أيضاً لا يمكنهم العمل من دون حماية خاصة في المناطق القبلية. لذا فإن سوق الحماية أصبحت توفّر فرصاً كبيرة وتخلق نوعاً من الاستدامة لعمل المجموعات المسلحة.

إن استمرار أعمال الخطف والتهريب والحماية يعتبر تحدياً لبناء اقتصاد سليم، كما أن جميع الأموال المولّدة من هذه النشاطات الإجرامية هي خارج النظام الرسمي.

2.4 تهريب البشر

لطالما كانت ليبيا بوابةً لتهريب البشر إلى أوروبا، ولكن بسبب ثورات الربيع العربي أصبحت الآن مساراً شائعاً ونقطة انطلاق رئيسية للمهاجرين واللاجئين من الجمهورية العربية السورية ودول جنوب الصحراء الأفريقية. في عام 2012، استخدم حوالي 15000 مهاجر ليبيا للوصول إلى دول أخرى. بحلول عام 2016، وصل هذا الرقم إلى حوالي 163000 مهاجر. وعلى الرغم من أنّ هذا الرقم كبير، إلا أنه لا يزال يمثل نسبة صغيرة نسبياً من العدد الإجمالي للمهاجرين في ليبيا، والذي تقدر المنظمة الدولية للهجرة (IOM) أنّ أعدادهم تتراوح بين 700000 ومليون مهاجر، منهم 20000 فقط داخل مراكز احتجاز تديرها الحكومة. وقد قُدّرت إيرادات عمليات تهريب البشر في ليبيا بنحو 978 مليون دولار أمريكي في عام 2016 وذلك طبقاً لأبحاث ودراسات دولية. ويقوم التقدير على احتساب مبلغين من التكاليف، إذ بلغت الرسوم على السفر البرّي حوالي 726.3 مليون دولار أمريكي، أمّا رسوم عبور البحر المتوسط فقُدّرت بـ 251.4 مليون دولار أمريكي. (إيتون، 2018؛ IOM، 2018)

آلية لتوليد المال (جونسون وآخرون، 2016؛ إيتون، 2018). جل هذه الحالات حدثت في المناطق الغربية نظراً لتفرد المصرف المركزي في طرابلس بإصدار الاعتمادات المستندية وتوافر العملات الأجنبية. إلا أنه تم رصد حالات خطف لموظفين مصرفيين من أجل توفير السيولة وإنهاء إجراءات في المنطقة الشرقية وإن كان ذلك بوتيرة أقل.

بالطبع، مثل هذه الأنشطة أوجدت طلباً لخدمات الحراسة من المؤسسات العاملة في السوق الليبية. على سبيل المثال تقوم فروع المصارف التجارية بدفع رسوم شهرية للجماعات المسلحة مقابل خدمة الحراسة لتجنب السرقة والاختطاف. وقد أدى تواجد وانخراط الجماعات المسلحة في العمل المصرفي (كالمساعدة في توزيع النقدية) إلى إنشاء مصدر آخر لدخل المجموعات المسلحة حيث مكّنهم ذلك من الاستفادة من وفرة المبالغ النقدية في المصارف وبيعها بفروقات سعر تصل إلى 40 في المائة. بمثل هذه الخدمات والأرباح المحققة منها تمكّنت المجموعات المسلحة من إنشاء شراكة تجارية غير رسمية مع موظفي المصارف ورجال الأعمال.

وفي مجال الأعمال التجارية، أصبحت خدمات الحماية أيضاً عملاً مؤسسياً، حيث تقوم الجماعات المسلحة بتحصيل مبالغ من الأسواق أو الشركات المحلية مقابل خدمة الحماية التي تقدّمها لها، إذ يتعاقد رجال الأعمال المحليون مع مجموعات مسلحة من أجل سلامتهم وسلامة منتجاتهم وأعمالهم. في إحدى الحالات، قامت مجموعات مسلحة بتقديم خدمات حماية لرجال أعمال مقابل رسوم شهرية بعدما تم اختطافهم ودفع فدية (أحياناً من نفس المجموعة)، وذلك لكي لا يتم اختطافهم من قبل مجموعات أخرى.

في بعض المناطق في طرابلس، قامت إحدى البلديات بفرض رسوم على التجار والشركات لخدمات الأمن والحراسة مخالفة بذلك القوانين والتشريعات. إلا أن خدمة الحماية ساهمت في خلق نوع من الطمأنينة لدى التجار مما شجع في استمرار عمل السوق وتدفق السلع والخدمات. ويعتبر سوق الكريمة مثلاً آخر على هذا الواقع، حيث يدفع كل تاجر في السوق مقابل الأمن

تسميتها بـ"صندوق موازنة الأسعار" تحت إشراف وزارة الاقتصاد، تعتبر هذه المؤسسة السلطة المسؤولة عن جلب السلع الغذائية الأساسية وبيعها بأسعار مدعومة. لقد تم تصميم البرنامج لمساعدة الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع، ومن ثم تم السماح به لجميع الليبيين. وبعد 2014 تم تجميد برنامج الدعم السلي. إلا أنه في عام 2015 قرر مجلس النواب إعادة تنشيط برنامج الدعم السلي وتفعيل دور صندوق موازنة الأسعار، حيث زودت الحكومة المؤقتة السوق الليبية بالسلع الأساسية وتم توزيعها على الجمعيات الاستهلاكية لتصل للمواطن. ويقدر المبلغ الإجمالي المرصود لهذا التعاقد من الحكومة المؤقتة بنحو 500 مليون دينار سنوياً. وفي عام 2016 قامت حكومة الوفاق بتفعيل دور صندوق موازنة الأسعار وخصّصت مبلغ 1.2 مليار دينار له وكلفته توفير 11 سلعة أساسية بسعر الصرف الرسمي، وتم منح اعتمادات مستندية بالسعر الرسمي توافقاً عليها وزارة الاقتصاد ومصرف ليبيا المركزي. كما أن مصرف ليبيا المركزي في البيضاء قام بشراء سلع من التجار (مقوماً العملة الصعبة بسعر السوق الموازي) وبيعها بأسعار مدعومة للمواطنين مستخدماً قنوات الجمعيات الاستهلاكية للتوزيع. في عام 2018، خصصت الحكومة المؤقتة ما قيمته 800 مليون دينار لصندوق موازنة الأسعار طبقاً لقراري مجلس الوزراء رقم 17 و33 من سنة 2018 (تقرير هيئة الرقابة الإدارية 2017، 2018؛ تقرير ديوان المحاسبة، 2016).

إنّ معظم هذه السلع المستوردة باعتمادات مستندية لا تصل إلى المواطن بالسعر المحدد لها، حيث إنّها تباع في الأسواق بسعر السوق الموازية أو يتم تهريبها إلى بلدان أخرى أو أحياناً يباع الاعتماد بسعر يفوق كثيراً السعر الرسمي أو قد تصل شحنات فارغة إلى المواطنين أو مراكز التوزيع (كما حدث في حالات مثبته). وقد بلغ معدل التضخم 2.4 في المائة عام 2014، و9.8 في المائة في عام 2015، وارتفع إلى 25.3 في المائة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو 2016. كذلك الحال بالنسبة لصندوق موازنة الأسعار فإنّه في بعض الأحيان تباع البضائع المستوردة في أسواق الجملة وفي أحيان أخرى يعاد بيعها بطرق غير قانونية للموردين ومن ثم من المرجح أن تعود لتباع للصندوق بسعر يفوق سعر شرائها بعد إعادة تغليفها.

اتسعت عمليات تهريب البشر لتشمل انخراط السكان المحليين، حيث يقدم الأفراد المحليون خدمات على المستوى المحلي في كلّ موقع بما في ذلك الأطعمة والإيواء، ناهيك عن خدمات النقل وتنظيم الرحلات إلى أوروبا واستغلال المهاجرين للعمل من دون مقابل والمتاجرة بهم في بعض الأحيان. وجدير بالذكر أنّه يُتوقّع من عمليات الجيش الليبي في الجنوب، والتي بدأت في شباط/فبراير 2019 ضد الإرهاب والتهريب، أن تسهم بشكل كبير في تأمين الحدود وتقليص عدد المهاجرين خاصة من دول جنوب الصحراء الكبرى. وبعد بداية حرب طرابلس في نيسان/أبريل 2019، لوحظ انخفاض تدفق المهاجرين وذلك لانشغال بعض التشكيلات المسلحة بالحرب مما يعزز نظرية ضلوعهم في عمليات التهريب.

إن أعمال الهجرة تخلق تحديات خطيرة في الواقع الليبي، حيث إنّها تشجع المواطنين على الانخراط في الأعمال الإجرامية نظراً لعدة أسباب منها ضعف مؤسسات الدولة خاصة الأمنية والشرطية، والعوائد الماديّة المحصّلة من الخدمات المقدّمة في إطار التهريب. أمّا على الصعيد المجتمعي، فإن الهجرة تنسبّ في جلب أمراض وأوبئة غير متعارف عليها محلياً، ناهيك عن انتشار الدعارة والشعوذة وغيرها من الأعمال غير الأخلاقية والتي قد تؤثر في البيئة الاجتماعية. وعلى الصعيد الإنساني، فإنّ استغلال المهاجرين والمتاجرة بهم يشجع المهريين على بذل كل المساعي لاستمرار أعمال التهريب والاحتجاز ويؤثر في القيم النبيلة والسمة المتجذرة والمكتسبة التي يمتاز بها المجتمع الليبي. إن أعداد المهاجرين الكبيرة الموجودة في ليبيا وغير الراغبة في العودة إلى مواطنها قد تشكل تحدياً كبيراً للدولة الليبية. فمن الممكن الضغط على الدولة الليبية دولياً لتوطينهم ومنحهم الجنسية مستقبلاً أو قد تستغلّ هذه الجماعات الفساد المستشري للحصول على جنسية ليبية.

3.4 الدعم السلي

قدّمت ليبيا لسنوات عديدة منتجات استهلاكية مدعومة للمواطنين؛ فقد تم تأسيس منظمة حكومية باسم "المؤسسة الوطنية للسلع التمويينية" ومن ثم أعيد

للتحقق من محطات الوقود أن هناك 87 محطة من أصل 105 مسجلة تتلقى شحنات وقود في حين أنها غير عاملة. وفي مقلبٍ آخر، أصدر النائب العام لائحة بأسماء مجموعة من مالكي محطات البنزين للتحقيق في مسائل التهريب ذات الصلة في شباط/فبراير 2019 (المؤسسة الوطنية للنفط، 2018).

لقد كلف تهريب الوقود الدولة مليارات الدولارات. فمن ناحية التكلفة، بلغت كلفة توريد المحروقات إلى السوق المحلية لسنة 2017 حوالي 3 مليارات في حين أن دعم المحروقات للعام نفسه قد وصل إلى 4.2 مليار دينار تم تهريب منه ما نسبته 30 في المائة ولم تتلق الدولة سوى 15 في المائة من الدخل المتوقع منذ كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2017 (ديوان المحاسبة، 2017).

وقد لوحظ في عام 2017 تقدّم في أنشطة مكافحة الحرب الاقتصادية، حيث انخفض عدد القوارب في البحر المتوسط أكثر من 30 في المائة مقارنة بعام 2016. كذلك وبانتهاء حرب تحرير الجنوب في 2019، لوحظ أنّ محطات الوقود عادت للعمل وتدفّق امداد الوقود بشكل منتظم وتمت مصادرة شاحنات نقل وكميات جاهزة للتهريب.

إن اقتصاد الحرب في ليبيا يضرّ بمستقبل الدولة لعدة أسباب: فهذا النوع من الأعمال يوفّر بيئة خصبة للشبكات الإجرامية وموظفي القطاع العام وبعض رجال الأعمال وبعض النخب السياسية لمواصلة أنشطتهم بالأعمال غير القانونية مسخرين الإمكانيات المحلية والوطنية لذلك. كذلك فإن هذه الأعمال تدر دخلاً ومزايا كبيرة للموظفين والمتنفذين تحفزهم على المحافظة على ديمومتها واستمرارها بل وتوسعتها أحياناً مما ينعكس على الاقتصاد الوطني وقدرة مؤسسات الدولة على الاضطلاع بمهامها بالطريقة المثلى للحدّ من هذه الأعمال، بل يساهم في تقويض ما تبقى من مؤسسات الدولة (إيتون، 2018؛ لاشر والإدريسي، 2018).

ومن ما سبق، يتّضح في أكثر من أي وقت مضى أنّ اتخاذ قرارات وإجراءات رادعة لمحاربة اقتصاد الحرب أصبح ضرورة ملحة، فمن دون تجفيف مصادر الارتزاق

لقد خلقت الفروقات الكبيرة في أسعار العملة الصعبة وفي هامش الربح في التوريد تكتلاتٍ خاصّة بتجارة السلع ومجموعات مغلقة يصعب اختراقها، ومن ثمّ فإن مزايا الدعم أصبحت تعود بالنفع بشكل أكبر على الموردين بدلاً من المواطنين. كذلك فإن نسبة كبيرة من السلع الموردة تهزّب إلى دول الجوار أو يستفيد منها الأجانب المقيمون في الدولة الليبية. لذا يتوجب على الدولة الليبية ومُتخذ القرار فيها وضع آليات لمعالجة آليات الدعم (كإلغاء الدعم أو استبداله بمقابل نقدي) ليعكس بشكل مباشر على المواطن ويقطع مصادر ارتزاق الشبكات الإجرامية على الدعم والذي بدوره سينعكس انخفاضاً في معدل الجريمة والتهريب.

4.4 تهريب السلع غير المشروعة

من المتوقع أن تكون تجارة المخدرات والأسلحة وتهريبها أكثر رقابة، إلّا أنه وطبقاً لتقارير دولية فإن ليبيا لا تزال سوقاً ونقطة عبور للأسلحة والمخدرات، حيث تم اكتشاف أسلحة من ليبيا في الجمهورية العربية السورية وفلسطين ودول أفريقية أخرى. بالنسبة للعقاقير فإن الدراسات المتاحة تشير إلى أن ليبيا هي سوق عبور راسخ لمادة الحشيش المخدرة، ونقطة عبور للهرويين والكوكايين، وعلى نحو متزايد فإنّها سوق ومنطقة عبور للميثامفيتامين. على سبيل المثال في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 تم اعتراض أكثر من 18 مليون حبة من مادة الترامادول المخفف للألام في ميناء بنغازي (correspondent, 2017).

5.4 تهريب الوقود

يتم توجيه معظم الوقود المهزّب براً إلى تونس بكميات صغيرة من الوقود (حيث السعر الرسمي -0.75 دولاراً أمريكياً) أو بلدان أخرى، ويتم بيع بعضها الآخر بأسعار السوق الموازية بدلاً من الأسعار المدعومة خصوصاً في الجنوب الليبي. ويتم تهريب الوقود بكميات أكبر إلى مالطا وإيطاليا، حيث أفادت لجنة أزمة الوقود والغاز أن المهريين يبيعون محتويات ناقلة وقود بسعر 100000 دينار لكل 40000 لتر نفط. كذلك هناك محطات وقود غير موجودة في الواقع. فعلى سبيل المثال وجدت اللجنة المكلفة من المؤسسة الوطنية للنفط

في ما يخص التعليم العالي، ثقة 17 جامعة على الأقل وأكثر من 100 مؤسسة فنية ومهنية تعمل في ليبيا. ووفقاً للمجلس البريطاني، يتم تسجيل ما يقارب من 90 في المائة من طلاب المستوى الجامعي في الجامعات العامة التي تجتهد لتلبية الطلب. كذلك ثمة منح دراسية حكومية متاحة للطلاب الليبيين، حيث يصل عدد الطلاب الدارسين في الخارج والممولين من الحكومة الليبية إلى 20000 طالب يدرسون في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا ومصر وماليزيا. ومع ذلك، فإن المدفوعات تحدث بطريقة متقطعة للغاية، بسبب الوضع السياسي الصعب في ليبيا مما أثر سلباً على الطلبة الدارسين في الخارج، ناهيك عن أن مجموعة من الطلبة الليبيين في الخارج يرفضون العودة ويفضلون العمل خارج الدولة (المجلس البريطاني، 2018).

بعد عام 2011، واجهت الجامعات الليبية عدداً من التحديات، حيث كان الوضع الأمني هو التحدي الرئيسي. كما تمثل القدرة المؤسسية تحدياً آخر أثر بشكل مباشر على التعليم العالي في ليبيا من خلال تخريب السجلات والمحفوظات في مختلف الجامعات. وقد أثر الصراع أيضاً على القدرة البشرية، وقد أدى العنف في بعض المناطق إلى نقص في أعضاء هيئة التدريس وامتناعهم عن أداء عملهم.

وعلى الصعيد الخاص، ثقة مجموعة من الجامعات والمعاهد الخاصة الفاعلة في السوق الليبي والتي تغطي معظم التخصصات. إلا أنه يؤخذ على هذه الجامعات ضعف التحصيل وتماشي مناهجها مع المناهج المعتمدة في الجامعات العامة وحرصها على تحقيق الأرباح من دون التركيز على التحصيل العلمي. إلا أنه هناك بعض الجامعات التي حظيت بسمعة جيدة ونجحت في فرض وجودها في السوق الليبي كالجامعة الدولية للدراسات الطبية في بنغازي.

أما بالنسبة للمعاهد ومراكز التدريب، فقد أنشأت ليبيا معهد التدريب التقني والمهني (TVET)، والذي كان من المفترض أن يقوم بتدريب وإعداد العمال الليبيين لتلبية الطلب في السوق. يتم التدريب الفني والمهني الحالي في عزلة نسبية عن سوق العمل، مما يخلق فجوة بين العمال المهرة وغير المهرة. ويواجه القطاع الخاص

لهذه الجماعات ستستمر الأعمال الإجرامية وتتوسع، لذا فإن وضع تصورات وحلول وخطط لمعالجة هذه القضايا (كحلول بديلة لخطط الدعم والإعانات وإمكانية تعويم سعر الصرف) قد تكون ضرورية مع الأخذ في الاعتبار نتائج تلك الإجراءات وانعكاسها على احتياجات المواطنين على المدى القصير والمتوسط والطويل، من قبيل ضمان توفير المواد والسلع وقدرة العامة على شرائها. إن خبرات دول أخرى واجهت مشكلة الدعم وخلقت حلولاً بديلة قد تكون مجدية وذات نفع للتعليم والاستفادة من المعوقات والتحديات أثناء التنفيذ.

5. الموارد البشرية والتعليم والتوظيف والبطالة

1.5 بناء الموارد البشرية

بلغ مؤشر التنمية البشرية في ليبيا 0.75 في عام 2015، مما جعل ليبيا تحتل المرتبة 102 من أصل 188 بلداً. لقد تدهور أداء ليبيا منذ عام 2014 (عندما سجّل 0.7196) وتراجع عن المستوى الذي كان ما قبل الثورة (0.756 في عام 2010). ومع ذلك فإن أداء ليبيا لا يزال يُعتبر عالياً في فئة التنمية البشرية حيث يقيس مؤشر التنمية البشرية التنمية البشرية في ثلاثة مجالات رئيسية وهي: التعليم والصحة ومستويات المعيشة. وتتأثر بعض المناطق الليبية بشكل كبير بانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي في البلاد، وكذلك بالتقلب في أداء القطاع النفطي الذي يمول إيرادات الحكومة وقدرتها على الإنفاق على بناء القدرات البشرية. في عام 2018 تدل المؤشرات على أن مؤشر التنمية البشرية في ليبيا لعام 2017 وصل إلى 0.706 مما يضع البلد في فئة التنمية البشرية العالية ويمنح ليبيا المرتبة 108 من أصل 189 بلداً؛ لقد زادت القيمة 4.2 من القيمة السابقة (تقرير التنمية البشرية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019).

2.5 التعليم والتدريب

يواجه نظام التعليم في ليبيا مشكلة في الجودة والقدرة على إعداد الخريجين لأسواق العمل المحلية والدولية.

المائة والصحة على 11 في المائة. في حين أن قطاع النفط وظّف 2.5 في المائة وقطاع العمل 5.5 في المائة. وبالنسبة إلى القطاعات الأخرى، استحوذت الزراعة على 3.2 في المائة والسياحة على 0.5 في المائة (تقرير ديوان المحاسبة، 2017؛ وزارة المالية، 2013). لا يشمل هذا العدد بالطبع أعداد من تم تعيينهم من قبل الحكومة المؤقتة خاصة في المؤسسة العسكرية وبعض القطاعات الأخرى والذي لم يكن بالمقدور معرفة عددهم إلا أن تكلفة المرتبات التي تُدفع من الحكومة المؤقتة سنوياً تقدر بمبلغ يفوق 6 مليارات دينار.

بلغ إجمالي مرتبات موظفي القطاع العام في سنة 2017 مبلغاً قدره 20.3 مليار دينار لبيبي، بانخفاضٍ بنسبة 14 في المائة عن قيمة المرتبات والأجور في عام 2014 والتي بلغت 23.6 مليار دينار. ويعود سبب هذا التراجع إلى حالات الازدواجية التي تم اكتشافها والتعيينات للقاصرين (الموظفون الوهميون أو "الأشباح"). إلا أنه وطبقاً للترتيبات المالية لعام 2019 لدى حكومة الوفاق الوطني فإن بند المرتبات والأجور قُدّر بمبلغ إجمالي يصل إلى 25.3 مليار دينار، وهو ما يشكل زيادة في الإنفاق في بند المرتبات والأجور بنسبة 7 في المائة مقارنة بعام 2014. كذلك أنفقت الحكومة المؤقتة مبلغاً قدره 6.3 مليار دينار على المرتبات والأجور في 2018، ومن المتوقع أن يزداد هذا المبلغ بعد صدور قرارات جديدة لتعيينات وتعديل مرتبات بعض القطاعات (تقرير هيئة الرقابة الإدارية، 2018).

5.5 الموظفون غير الملحقين بأعمالهم (الموظفون الوهميون أو "الأشباح")

يتأثر القطاع العام بشكل كبير بالعمالة غير الموجودة فعلياً ("الأشباح" أو الازدواجية في التوظيف)، حيث يتم دفع الرواتب لموظفين لا يلتحقون بالعمل ولا يقدمون إنتاجية في مكان العمل. يقدر مسؤولون حكوميون أنه ثمة 5 مليارات دينار قد تم توفيرها سنوياً في ميزانية الدولة الليبية كانت تُصرف على رواتب مكررة زائفة منذ آذار/مارس 2015، حيث تم تحديد أكثر من 100000 رقم هوية وطني مكرر واكتشاف مرتبات لوظائف مختلفة في نفس الوقت للشخص نفسه، وتراوح عددها من 2 إلى 8 وظائف. بالإضافة إلى ذلك، تم توقيف 1732 مرتباً تتعلق

صعوبات في الحصول على العمال المهرة من السوق الليبي، حيث إنّ الموظفين الليبيين دائمو الشكوى من العمل، وغالباً ما تظهر مشاكل من قبيل انخفاض المسؤولية وتوجيه الموظفين الليبيين المفرط. كل هذه الاختلافات خلقت عدم توافق بين النظام التعليمي والطلب في السوق مما خلق فرصة للعمال الأجانب لملاً هذا الفراغ (مؤسسة التدريب الأوروبية، عام 2014).

3.5 التوظيف والبطالة

لدى ليبيا أحد أعلى معدلات البطالة في العالم، وخاصة إذا ما تم مقارنتها بمعدلات ارتفاع نسبة التوظيف. ووفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية، لا تزال معدلات العمالة مرتفعة بالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة، حيث كانت نسبة البطالة في ليبيا ثابتة عند حوالي 19 في المائة منذ عام 2012، ومن المتوقع أن تبقى عند المعدل نفسه تقريباً في 2018. في ما يخص فئة الشباب فقد وصلت نسبة البطالة بينهم إلى 47.7 في المائة في عام 2015 على سبيل المثال (BTI، 2019).

هناك اختلاف كبير في معدلات المشاركة في الحياة العامة بحسب نوع الجنس، حيث يشكل الذكور ما نسبته 73.7 في المائة فيما يبلغ معدل توظيف النساء 26.3 في المائة من القوة العاملة. كما أن نسبة 16 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية تشغلها نساء، و69 في المائة من النساء البالغات بلغن مستوى تعليمياً ثانوياً على الأقل، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018).

4.5 التوظيف في القطاع العام

يوصل توظيف القطاع العام جذب الباحثين عن العمل. وتوظف الحكومة ما يصل إلى 85 في المائة من جميع الليبيين في سوق العمل والبالغ عددهم 1.8 مليون عامل، حيث أظهرت إحصائيات وزارة المالية في أيار/مايو 2013 أن الحكومة كانت تدفع الرواتب إلى 1.486 مليون موظف عام في نيسان/أبريل 2013. وفي عام 2017 بلغ إجمالي عدد موظفي القطاع العام 1568748 موظفاً طبقاً لبيانات تقرير ديوان المحاسبة من العام نفسه، حيث استحوذ قطاع التعليم على 36.8 في المائة من الموظفين والقطاع الأمني والعسكري على 26.3 في

ألف باكستاني و59 ألف سوداني وعدد كبير من السكان الأفارقة الصحراويين قادمين بشكل رئيسي من النيجر وتشاد ومالي ونيجيريا وغانا. ومع ذلك، فقد غادر أكثر من 372768 مهاجراً نتيجة الاقتتال في ليبيا خلال عام 2011 (المنظمة الدولية للهجرة، 2011).

يعمل العمال الأجانب ذوو المؤهلات العالية بشكل رئيسي في القطاع الخاص كمديرين ومهندسين وخبراء اقتصاديين واستشاريين في مجال التكنولوجيا، ومعظمهم من أوروبا الغربية والشرقية، بينما يكون عادة عمال الطبقة الوسطى من الهند وباكستان ومصر والأردن والجمهورية العربية السورية وتونس ويكون العقال غير المهرة للوظائف البسيطة من بنغلاديش ونيبال والنيجر وتشاد والسودان. حالياً، معظم المهاجرون البالغ عددهم 800000 - الذين ينتظرون في ليبيا في رحلتهم إلى الاتحاد الأوروبي - يعملون بشكل غير رسمي في السوق المحلية ولا يتم حصرهم أو تسجيلهم أو منحهم تراخيص للعمل.

لا يختلف موظفو القطاع الخاص كثيراً عن موظفي القطاع العام من حيث تدني الخبرة وضعف التحصيل وعدم تماشي قدراتهم العلمية مع احتياجات السوق ومتطلباتها مما انعكس على ضعف المرتبات والأجور الممنوحة في القطاع الخاص وتفضيل توظيف العمالة الأجنبية. لذا فإنّ على الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة تحديات التوظيف والبطالة في ليبيا، ودعم الجهود المبذولة من قبل هيئة الرقابة الإدارية ومصرف ليبيا المركزي في طرابلس لتخفيض عدد العمالة المقنعة في القطاع الحكومي وإعداد استراتيجيات وطنية للتخلص من الفائض الوظيفي وخلق فرص عمل مناظرة في القطاع الخاص وتطوير وتهيئة العمالة الوطنية لمواكبة احتياجات السوق، وذلك من خلال إعداد برامج تدريبية متخصصة ووضع استراتيجيات لإحلال العمالة الوطنية بدل العمالة الأجنبية. وفي ما يخص العمالة الأجنبية، فإن وجود هذه العمالة من دون حصر أو تسجيل قد يخلق تحدياً أمنياً واقتصادياً، حيث إن هذه الأعداد الكبيرة للمهاجرين المتواجدين في السوق الليبية تسيطر على الوظائف المتاحة للقطاع الخاص. ولا يمكن للعمالة الوطنية منافسة هؤلاء لعدة أسباب منها تدني أجور العمالة الوافدة، والخبرة. كما أن هذه

بقاصرين تتراوح أعمارهم من 10 إلى 18 سنة. وفي عام 2016، تم إيقاف أكثر من 15000 راتب لمتقاعدين مستمرين في تقاضي مرتباتهم (تقرير هيئة الرقابة الإدارية، 2017؛ مؤسسة التدريب الأوروبية، 2014).

6.5 التوظيف في القطاع الخاص

ثمة اختلاف كبير بين إعانات الضمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص، حيث تشير البيانات إلى أن 46 في المائة فقط من الموظفين يتم تغطيتهم في القطاع الخاص، مقارنة مع 98 في المائة من العاملين في القطاع العام، مما يزيد من قائمة الانتظار لوظائف القطاع العام. تقدّر بعض التقارير الدولية أن حوالي 4 في المائة من القوى العاملة فقط تعمل في القطاع الخاص، فيما يعمل 120 ألف ليبي لحسابهم الخاص. إلا أنه وإذا ما سلمنا بأن عدد العاملين في ليبيا يقدر بـ 1.8 مليون عامل طبقاً لتصريح السيد وزير العمل بحكومة الوفاق الوطني وأن القطاع الحكومي وفقاً للبيانات الصادرة من وزارة المالية يقدر عدده بحوالي 1.56 مليون موظف، فإن العاملين خارج النطاق الحكومي تقدّر نسبتهم بحدود 15 في المائة من القوى العاملة، أي ما يعادل 200000 شخص.

مسألة أخرى تخص التوظيف في القطاع الخاص هي العمالة غير الرسمية. فوفقاً لبنك التنمية الأفريقي، تقدّر العمالة غير الرسمية في ليبيا بحوالي 40-60 في المائة من إجمالي العمالة. وتشير تقديرات مؤسسة التدريب الأوروبية إلى أنّ عدداً يتراوح ما بين 1.2 و1.6 مليون شخص آخرين يعملون بشكل غير رسمي، لا سيما في قطاعات الزراعة والبناء والتجارة بالتجزئة. توقّر العمالة غير الرسمية للباحث عن عمل سهولة الوصول إلى العمل وتقليل الأوراق والإجراءات. وقد أثرت هذه العمالة سلباً على إيرادات الدولة لأن هؤلاء العمال لا يقومون بالتزاماتهم تجاه الدولة كدفع الضرائب والضمان وغير ذلك من الرسوم الأخرى الواجبة (بنك التنمية الأفريقي، 2011؛ مؤسسة التدريب الأوروبية، 2014).

7.5 العمالة الأجنبية

يقدر إجمالي عدد الأجانب المقيمين في ليبيا قبل الأزمة بنحو 2.5 مليون شخص منهم حوالي مليون مصري و80

إعادة هيكلته وتغيير أغراضه تحت مسمى صندوق ضمان الإقراض.

قبل 2011، لوحظ عدم قيام القطاع المالي في ليبيا بدوره في تمويل المشاريع الخاصة مقارنة بحجم الخصوم المودعة المتوفرة لدى المصارف. ولعل السبب في ذلك أنّ البنوك الليبية واجهت صعوبات في تقييم مخاطر القروض لأنها تفتقر إلى المعايير والمعلومات الموثوقة حول الظروف المالية للمقترضين، وتعوزها بيانات السوق. ولجأت هذه المؤسسات لتخفيف مخاطر الإقراض إلى سياسات تعسفية، كطلب ضمانات كبيرة - ما يصل إلى 125 في المائة من إجمالي القرض في بعض الحالات واشترط الملكية القطعية للأراضي. كذلك فإن الحوافز الممنوحة لموظفي المصارف ضعيفة في حالات القروض الجيدة، بينما يواجه الموظفون عقوبات شديدة في حالة الديون المعدومة. وبالتالي فإن البنوك تميل إلى اتباع سياسة الإقراض الدفاعي، مع الاحتفاظ بأموال كبيرة في الأصول السائلة.

بعد 2014، ونظراً لانخفاض سعر العملة المحلية ومحدودية السيولة في المصارف فقد لوحظ وبشكل كبير الفساد واستغلال الوظيفة في القطاع المصرفي، حيث أشارت مجموعة من التقارير إلى هذه الممارسات الخاطئة، حيث إن الفساد وسوء الإدارة (على سبيل المثال، تهريب الأموال والتحويلات المصرفية الخارجية غير القانونية من خلال التلاعب في الاعتمادات المستندية) منتشران بشكل كبير في القطاع المصرفي الليبي وبهدان الاقتصاد الليبي. مؤخراً، في عام 2019، أدرجت ليبيا في القائمة السوداء مع عدد من الدول الأخرى لتهريب وغسيل الأموال. هذه القائمة تجعل من الصعب على المنظمات الدولية والشركات التعامل مع البنوك الليبية بشكل مباشر (تقرير ديوان المحاسبة، 2016).

إضافةً إلى ذلك، ألقى الانقسام المؤسسي في مصرف ليبيا المركزي بظلاله على القطاع المصرفي الليبي حيث تواجه البنوك التجارية العاملة محلياً تحدياً في التعامل مع المصرفين المركزيين؛ على سبيل المثال يواجه مصرف الصحاري بعض الصعوبات في التعامل مع المصرف المركزي الموجود في البيضاء نظراً لامتناله كلياً لتعليمات المصرف المركزي في طرابلس، في

العمالة تستفيد بشكل مباشر أو غير مباشر من برامج الدعم المتاحة للمواطنين (كالكهرباء والوقود والسلع) من دون دفع أي مبالغ إضافية، ناهيك عن أنّ جل هذه العمالة الوافدة ليس لها أي إجراءات أو تراخيص للعمل وبذلك فهي لا تدفع أي رسوم سيادية للدولة الليبية (كالضرائب والضمان وغيرها).

6. القطاع المالي (المصارف وأسواق المال)

تسيطر الدولة على أغلب القطاع المالي الليبي حيث تقدّر نسبة ملكية الدولة في القطاع بحوالي 85 في المائة. قبل أحداث عام 2011 اتخذت الدولة العديد من الإصلاحات لتحرير القطاع المالي، وتضمنت عدداً من عمليات الخصخصة الجزئية ومشاركة شركاء أجنب في 6 من 16 مصرفاً تجارياً. ومع ذلك، تظل غالبية النشاط المالي تحت سيطرة الحكومة المباشرة أو غير المباشرة (صندوق النقد الدولي، 2012؛ البنك الأفريقي للتنمية 2018).

أما بالنسبة إلى سوق المال الليبية، فتمتلك الدولة الليبية مُمثلةً بصندوق الإنماء سوق المال الليبية، حيث تم إدراج مجموعة من الشركات العامة في السوق إلا أن خدمات المضاربة متواضعة ولا ترتقي لما كان متوقعاً. إن سوق المال الليبية غير ناضجة حيث أظهرت استطلاعات في عام 2005 أن ليبيا تحتل المرتبة الأخيرة في مسح حول تطور الأسواق المالية في الدول، والمرتبة 105 من بين 111 دولة في الوصول إلى سوق الأسهم المحلية. وبيّنت دراسات حديثة أخرى أن ليبيا لا زالت في مراحل متأخرة مقارنة بأسواق أخرى (LEBS، 2005).

يقتصر الوصول إلى رأس المال بشكل كبير على طرقٍ تمرّ عبر المصارف التجارية العاملة والمصارف المتخصصة كالمصرف الزراعي والصناديق العامة كصندوق التحوّل للإنتاج، حيث يوفر المصرف الزراعي قروضاً زراعية للمزارعين، في حين يمنح صندوق التحوّل للإنتاج الموظفين قروضاً إنتاجية بمبالغ عالية عند استقالتهم من القطاع الحكومي، وذلك قبل أن تتم

دينار في السنة، أي ما يعادل 25 في المائة من الودائع الوطنية و20 في المائة من الأصول الوطنية (مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية، 2019).

اعتمد مصرفا ليبيا المركزيان في الشرق والغرب أساليب مختلفة للتعامل مع هذا القانون، حيث طبق مصرف ليبيا المركزي بطرابلس وفروع البنوك التجارية في الغرب الليبي القانون وذلك بإلغاء الفوائد على الودائع والقروض من عام 2013، وقدمت بدلاً عن ذلك خدمات إسلامية كخدمات المراجعة الإسلامية. في حين أنّ المصارف المتعاملة مع مصرف ليبيا المركزي في البيضاء اعتمدت تجميد تنفيذ القانون بناءً على قرار مجلس النواب في آب/أغسطس 2015 (والذي نصّ على تعليق القانون لمدة خمس سنوات حتى يصبح الاقتصاد أكثر استقراراً)، ووفرت أموالاً مقابل سندات حكومية وبفائدة تقدر بـ4 في المائة سنوياً للجهات الاعتبارية مخالفة بذلك قانون الصيرفة الإسلامية. كما استمرت البنوك العاملة بالشرق الليبي في التعامل بنظام الخدمات الإسلامية مع المواطنين.

إذا استمرت حالة عدم الوضوح في منهجية تطبيق قانون الصيرفة الإسلامية واستمرّ عدم تمكن المصارف من خلق منتجات مصرفية تمكن المصارف من تحقيق أرباح بدلاً عن المفقودة جراء تطبيق القانون، فإن ذلك سيشكل عائقاً كبيراً في نمو القطاع المصرفي وسيؤدّي إلى تآكل رأس المال. ومن ثم فإن ذلك سينعكس سلباً على النمو الاقتصادي لناحية عدم قدرة القطاع المصرفي على تقديم الخدمات والتمويلات المرجوة لإعادة بناء الاقتصاد.

2.6 السيولة

يعاني النظام المصرفي في ليبيا من أزمة توفير سيولة على الرغم من الزيادات الأخيرة في المعروض النقدي، حيث يحتجز المواطنون المال بشكل متزايد. وتُظهر إحصائيات مصرف ليبيا المركزي أن من بين المعروض النقدي البالغ 42 مليار دينار في عام 2015، تم تداول مليار خارج النظام المصرفي. وبحلول نهاية عام 2016، بلغ هذا الرقم 26.5 مليار دينار (بزيادة 17 في المائة عن العام السابق). ثمّ وصل إلى 34.7 مليار في نهاية 2018

حين أن مصرف التجارة والتنمية، من ناحية أخرى، تضرر بشدة نظراً لعلاقته السابقة المميزة مع مصرف ليبيا المركزي بالبيضاء. وقد أثرت هذه المنافسة بين المصرفين المركزيين في معالجة قضايا السيولة والخدمات المصرفية للمواطنين الذين يواجهون في بعض الأحيان صعوبات حتى في إصدار صكوك مصدّقة أو تحويل أموال من حساباتهم.

يعتبر القطاع المالي في ليبيا متأخراً مقارنة بالمصارف الدولية حيث يحتاج النظام المصرفي إلى تحديث للتوافق مع التغيرات السريعة في النظام المصرفي الدولي. في عام 2009، اعتمد المصرف المركزي برنامجاً لتطوير القطاع المصرفي في ليبيا يهدف إلى ربط جميع البنوك إلكترونياً وتوفير الخدمات عبر الإنترنت للعملاء، إلا أن المشروع لم ينفذ كلياً، لذا فإن لدى جميع المصارف العاملة فروعاً غير مرتبطة إلكترونياً وتعمل بشكل منفصل، مما يجبر العميل على التعامل مباشرة مع الفرع الذي فُتِح فيه الحساب المصرفي. لم تكن المصارف العاملة في السوق الليبية تعتمد على التكنولوجيا كثيراً خاصة الخدمات الإلكترونية التي تمكن المستخدمين من الولوج لحساباتهم عن بُعد واستخدام البطاقات الإلكترونية في العمليات اليومية إلا مؤخراً، وذلك لمعالجة أسباب نقص السيولة (مثل خدمة وثبة لمصرف التجارة والتنمية، وموبي كاش لمصرف الوحدة). إنّ البنية التحتية الحالية، خاصة الاتصالات، تشكل تحدياً للمصارف لربط الفروع والأقسام إلكترونياً، وإن كانت قد شهدت تطوراً ملحوظاً بعد 2005، إلا أن الحرب تسببت في دمار جزء من هذه البنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، فإن موظفي القطاع المصرفي بحاجة إلى التدريب والتطوير وإعادة التهيئة للتعامل المُرضي مع العميل والتكيّف مع استخدام التكنولوجيات الحديثة.

1.6 قانون الصيرفة الإسلامية وصعوبة تطبيقه

تم تقديم قانون الصيرفة الإسلامية في عام 2013 ليحل محل قانون المصارف التقليدي. وقد أدى هذا القانون بالمصارف التجارية العاملة إلى فقدان مصدر هام للدخل والسيولة. لم تكن معظم البنوك مستعدة للتحوّل إلى التعامل بالقانون الجديد، فقد بلغت قروض وسلف المصارف الممنوحة للقطاعين العام والخاص 14 مليار

الجدول 4. القاعدة النقدية

السنة	احتياطيات المصارف التجارية	ودائع المؤسسات المالية	القاعدة النقدية
2013	21.7	1.7	36.9
2014	19.1	1.8	38.1
2015	16.9	2	42
2016	25.3	2.1	54.6
2017	30.8	1.5	63.2
2018	25	1.6	61.4

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي 2018.

إلى النقد مقابل خصم بلغ 40 في المائة. بعد الإصلاح الاقتصادي الذي تبناه المصرف المركزي وحكومة الوفاق، انخفض هذا الخصم إلى 5 في المائة في نهاية عام 2018 وهو الآن في مستوى 10 في المائة كما في كانون الثاني/يناير 2019.

3.6 الاعتمادات المستندية والبطاقات المصرفية

عادة ما تطلب المصارف التجارية ضماناً مستندياً أو نقدياً لإصدار اعتماد مستندي أو مستندات برسم التحصيل، بما في ذلك جميع رسوم الخدمة المقدمة، حيث تتيح الاعتمادات إمكانية الوصول إلى العملات الأجنبية بالسعر الرسمي لاستيراد السلع. من أوائل عام 2015، أعاد البنك المركزي تحديد مقدار العملات الأجنبية المتاحة للاعتمادات المستندية وشد الرقابة عليها. ومنذ ذلك الحين، أضيفت مستويات إدارية إضافية إلى عملية الموافقة على الاعتمادات المستندية إذ كلف المجلس الرئاسي وزير الاقتصاد في نيسان/أبريل 2017، ومن ثم تم إنشاء لجنة للاعتمادات المستندية لتفحص المستندات واتخاذ القرار بالموافقة أو الرفض، على الرغم من احتفاظ البنك المركزي بالسلطة النهائية. تشير أرقام مصرف ليبيا المركزي إلى أنه في عام 2017 تم إصدار 11.2 مليار دولار من الاعتمادات المستندية (ديوان المحاسبة، 2017).

إن عمليات الاعتمادات المستندية شابهها الكثير من الفساد حيث إنه وفي بعض الحالات، تصل الحاويات إلى ليبيا فارغة أحياناً، ويتم تزوير الأوراق الجمركية

محققاً زيادة في المعروض بقيمة مليار دينار تقريباً عن 2017. إن هذه المبالغ لا تشمل قيمة المبالغ المعروضة من مصرف ليبيا المركزي في البيضاء (والتي طُبعت في روسيا) والمقدّرة بما يفوق 4 مليارات دينار.

من جهة أخرى، انخفضت الودائع لأجل من 4 مليارات دينار في عام 2013 إلى 1 مليار دينار في عام 2016 (انخفاض بنسبة 8.5 في المائة مقارنة بالعام السابق). في عام 2017، ارتفعت الودائع لأجل مرة أخرى إلى 2.2 مليار دينار ولكن من دون الوصول إلى مستويات ما قبل الأزمة (توقعات الاقتصاد الأفريقي، 2018). إن الطلب المستمر على السيولة وانتهاج نسبة من المواطنين بيع أرصدة بتخفيض يصل إلى 40 في المائة مقابل الحصول عليها نقداً انعكس على أرصدة المصارف التجارية وودائعها لدى المصرف المركزي. كذلك فإن رسوم سعر بيع العملة والتي حققت ما يفوق 15 مليار دينار لم تحل مشكلة السيولة بشكل جذري في حين أنها أثرت في أرصدة ودائع المصارف التجارية لدى المصرف المركزي. يبيّن الجدول أدناه التغيّرات الحاصلة في القاعدة النقدية من 2013 وحتى 2018.

كان لأزمة السيولة تأثير اجتماعي واقتصادي حادّ طاول الحياة اليومية بطرق متعددة. وقد أثرت عوامل مثل الزيادات في أسعار السوق وعدم توافر السلع والخدمات الأساسية وانخفاض قيمة الدينار بشدة على الحياة اليومية للعديد من الليبيين. من أجل الحد من توزيع النقد، فرضت المصارف قيوداً على السحب النقدي (200 دينار في الشهر في عام 2016). خلق هذا النقص فرصة في السوق الموازية وذلك بتحويل المبالغ المودعة

في الحصول على نقد بعد بيع العملة الصعبة، حيث يتم شراء البطاقة بسعر أقل من سعر السوق الموازية بحدود 10 في المائة والتي تخصم مقابل الخدمات. وللأشخاص غير القادرين على شحن بطاقتهم فإنه يتم شراء الرقم الوطني مقابل مبلغ يصل إلى 750 دينار، حيث تحدد السوق الموازية أسعاراً مختلفة للبطاقات المستخدمة والصادرة من المصارف العاملة تعتمد على سمعة المصرف في السحب من آلات خارجية وتوفر الأرصدة وسهولة إنهاء الاجراءات. قبل 2011، كان من الممكن شحن كل بطاقة بالدولار الأمريكي لتصل إلى 15000 دولار أمريكي بسعر الصرف الرسمي في كل عام. الآن، في عام 2019، يبلغ الحد الأقصى 10000 دولار للشخص الواحد في السنة بعد أن توقفت هذه الخدمة خلال السنوات السابقة. ناهيك عن بطاقات العائلة والتي يُسمح بشحنها مرة كل سنة لكل شخص بمبلغ 1000 دولار بالسعر الرسمي (1.4 دينار للدولار).

في آذار/مارس 2016، نشر ديوان المحاسبة في طرابلس تقريراً يُظهر أنشطة فساد مرتبطة بالبطاقات المصرفية تبين أنه تم شحنها بمبالغ مالية كبيرة تتخطى القيمة السنوية المسموح بها. في إحدى الحالات، تمت إضافة المبلغ المسموح به 95 مرة على البطاقة خلال فترة ستة أشهر في عام 2014، بما يزيد عن 1.1 مليون. تبقى معظم هذه الأموال خارج البلاد ويعاد تدويرها مرة أخرى في السوق الموازية مما يجعل العملات الأجنبية بعيدة عن متناول المواطن العادي من خلال القنوات القانونية الرسمية.

إن انتهاج سياسة السعريين والفارق الكبير بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية خلق وفورات مالية نتج عنها التنافس الشديد للحصول على الاعتمادات، لذلك وجب على المصرف المركزي الاستمرار في دراسة الحلول واقتراحها لإنهاء الفارق بين السعريين، كما يجب على الأجهزة الرقابية والضبطية اتخاذ إجراءات أشد لمحاربة مثل هذه العمليات الإجرامية والحد منها. إن قطاع المصارف وبوضعه الحالي يحتاج الى اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتعامل مع هذه التحديات، من أهمها العمل على توحيد المصرف المركزي بين البيضاء وطرابلس؛ ففي ظل الانقسام المؤسسي لن يتمكن أي من المصارف من فرض إجراءات تصحيحية لعمل المصارف التجارية.

للإشارة إلى أن الكمية الصحيحة من البضائع قد تم تسليمها. كما يتم بيع العملة الناتجة من عمليات الاعتمادات المستندية في السوق الموازية أو الاحتفاظ بها بحسابات خارجية. في حالات أخرى، عندما كان يتم توريد السلعة للسوق المحلي فإنّ البضائع كانت تباع بسعر أقرب إلى أسعار السوق الموازية. ومن ثم فإن هذه التصرفات أدت الى تناقص احتياطات الدولة من العملات الأجنبية وزادت من تسارع انهيار العملة المحلية، الأمر الذي جعل عملية الاحتياض أكثر ربحاً. كذلك فإن موظفي المصارف التجارية والمصرف المركزي متهمون بالانخراط في عمليات الفساد لإصدار الاعتمادات المستندية.

زاد ديوان المحاسبة عمليات الرقابة والاستقصاء على نشاط الاعتمادات المستندية، حيث قام بإيقاف المئات من هذه الاعتمادات خلال عام 2016 و2017. وتم تحديد أكثر من 570 مليون دولار في شكل اعتمادات مستنديّة احتيالية في فترة 11 شهراً من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر. وشملت هذه الأنشطة غير المشروعة 21 مصرفاً و23 شركة (10 شركات ليبية و13 شركة أجنبية)، ومن المتوقع أنّ هناك حالات أخرى لم يتم اكتشافها (تقرير ديوان المحاسبة، 2017).

ومن أجل وضع حد لسوء استخدام الاعتمادات المستندية، تبنى ديوان المحاسبة سياسة "التشهير" ونشر أسماء الشركات المشاركة في الممارسات غير المشروعة لاستخدام الواردات المزيفة لتوليد العملات الأجنبية. وبالتالي، أصبح الحصول على الاعتمادات المستندية لأغراض احتيالية يتطلب زيادة في التنسيق عبر المؤسسات المختلفة وخلق شبكات إجرامية تشمل موظفين يعملون بالوحدات الإدارية، وبعض السياسيين الفاعلين، ورجال الأعمال المؤثرين، والجماعات المسلحة. ومع ذلك، فقد تم اتهام أعضاء ديوان المحاسبة باستخدام هذه المعلومات لابتزاز رجال الأعمال والحصول عليها في بعض الأحيان.

أمّا في ما يخص البطاقات المصرفية، فقد وفرت البطاقات الصادرة عن المصارف الليبية فرصاً للاستفادة من الفجوة بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق الموازية، ومن ثم تحقيق ربح من البيع أو مساعدتهم

تغطية مصروفاتها حيث إن إجمالي السلف للشركات العامة من 2011 وحتى 2017 بلغ ما قيمته 2.2 مليار دينار. تحصلت الشركة العامة للكهرباء على 50 في المائة منه. في عام 2018 دعمت وزارة المالية في الحكومة المؤقتة الشركات العامة التابعة لها بمبلغ إجمالي قدره 116 مليون دينار ليبي، (تقرير هيئة الرقابة الإدارية، 2018).

إلا أن هذه الشركات وكغيرها من مؤسسات القطاع العام تفتش في الفساد والمحاباة، وتضخم فيها عدد الموظفين غير المدربين، وأتسمت بضعف الإنتاج وقلة الجودة الإنتاجية وارتفاع المصاريف الإنتاجية وعدم مواكبة التغيّر التكنولوجي في القطاعات وبرز مشاكل في الهيكلة الإدارية والتبعية وغيرها.

بعد 2005 فكرت الدولة جدياً في اتخاذ إجراءات لتقييم وخصخصة هذه الشركات حيث اعتمدت تملك بعض هذه الشركات للعاملين بها وتوزيع الملكية على شكل أسهم، إلا أن هذه الآلية لاقت فشلاً كبيراً ولم تنجح هذه المصانع في التطور ومواكبة التغيّر التكنولوجي والإداري، ناهيك عن استمرار تدخل العاملين في الإدارة متحججين بملكتهم للشركات. واضطرت الدولة في كثير من الأحيان إلى دعم هذه الشركات من الخزينة العامة لتوفير المرتبات والأجور وإعطائها تسهيلات لفتح الاعتمادات المستندية. نَهَجَ آخر انتهجته الدولة في بعض المصانع والشركات وهو السماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالتملك في الوحدات الإنتاجية المملوكة للدولة. على سبيل المثال، سُمح لشركة نمساوية بتملك نسبة عالية في مصانع إسمنت ليبية شريطة الحفاظ على العمالة، وإعطاء العاملين نسبة 10 في المائة من الأسهم. نجحت هذه الاستراتيجية إلى حد كبير وتمكنت الشركات من التطور والعمل إلا أن بعض التحديات لا تزال تواجهها، كعدم وضوح آليات التملك وحق بيع الأسهم للعمال، مما شكّل تحدياً في إمكانية الاستغناء عن العمال الحاليين وتوظيف عمال جدد متى ما رغبت الشركة في ذلك، وكذلك برزت مشاكل تهالك الأصول وارتفاع أسعار العملة وعدم توفرها في المصارف بالسعر الرسمي. كما أن أحداث 2011 أثرت في كل هذه الشركات والمصانع وتسببت في خسائر كبيرة لحقت في بعض الأحيان بالبنية التحتية والأصول، مما أجبر هذه الشركات على اللجوء إلى الدولة لتغطية

كذلك فإنّ على المصرف المركزي في المدى القصير الاستمرار في اتباع سياسات فرض الرسوم على بيع الرسم الأجنبي واستمرار تخفيضه إلى حدّ الوصول إلى السعر العادل للصرف وذلك لما حققته هذه السياسة من نتائج إيجابية في تخفيض الفارق في سعر الصرف مع السوق الموازية. إلا أنّه وعلى المدى المتوسط والطويل يجب دراسة وتقديم إجراءات أكثر ديمومة، كتنويع سعر الصرف، وذلك تجنباً لاستهلاك المدخرات من العملة الصعبة بالمصرف المركزي وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المستقبلية. أما ما يخص الاعتمادات المستندية والبطاقات المصرفية فإن توفر هذه الاعتمادات وبأسعار متاحة للجميع قد يحد وبشكل كبير وملحوظ من الأعمال غير القانونية المصاحبة لهذه الخدمات.

7. قطاع الأعمال

1.7 الشركات العامة المملوكة للدولة الليبية

انتهجت الدولة الليبية منذ تأسيسها سبيل الاعتماد على الشركات العامة لدعم الاقتصاد المحلي وتوفير الاحتياجات وتطوير القطاعات العاملة، بما في ذلك الصناعة والزراعة والمياه في ربوع ليبيا. وقد أُسست شركات عامة كبيرة في شتى المجالات، فعلى سبيل المثال أُسست الشركة العامة للحديد والصلب المتخصصة في تصنيع الحديد المسلح للأغراض الإنشائية الصناعية في مصراتة، ومصانع الإسمنت في مدن درنة وبنغازي وزليتن وطرابلس. وعلى الصعيد الزراعي أُسست مشاريع كمشروع السرير لتوفير الحبوب ومشروع غوط السلطان في الأبيار للإنتاج الحيواني ومشروع استثمار مياه النهر الصناعي للزراعة في غرب بنغازي ومشروع النخيل في جالو ومصانع الأنابيب والمواسير والكابلات في بنغازي.

حصلت هذه الشركات على مزايا إضافية بخلاف القطاع الخاص حيث إنّ لهذه الشركات الأولوية في تنفيذ المشاريع الحكومية وتوريد السلع والخدمات، ناهيك عن إعفائها من جزء كبير من الضرائب والجمارك والرسم الحكومية ودعم الحكومة لها متى دعت الحاجة إلى

الخاص من عدد صغير من الشركات الرسمية وفروع الشركات الأجنبية، وعدد أكبر من المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً غير الرسمية في الغالب. وفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2016، فإن القطاع الخاص في ليبيا لا يمثل سوى حوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 14 في المائة من العمالة (4.0 في المائة إلى 6.0 في المائة من العمال المستخدمين وحوالي 8.6 في المائة من العاملين لحسابهم الخاص). وتختلف حصة القطاع الخاص من القيمة الإجمالية بشكل كبير، والتي تتراوح من 90 في المائة في قطاع التجارة إلى 10 في المائة في القطاع المالي.

بنسبة تناهز 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تعدّ تجارة الجملة والتجزئة أكبر مجال ديناميكي في القطاع الخاص وتضم أكبر عدد من الشركات، وهي في الغالب شركات صغيرة ومتناهية الصغر. والقطاعات الأخرى التي توجد فيها مؤسسات خاصة، مثل الفنادق والمطاعم، والتعليم الخاص والخدمات الشخصية، تقدّم مساهمة صغيرة للغاية في الناتج المحلي الإجمالي ولكنها توفر إمكانات كبيرة لنمو القطاع الخاص في المستقبل.

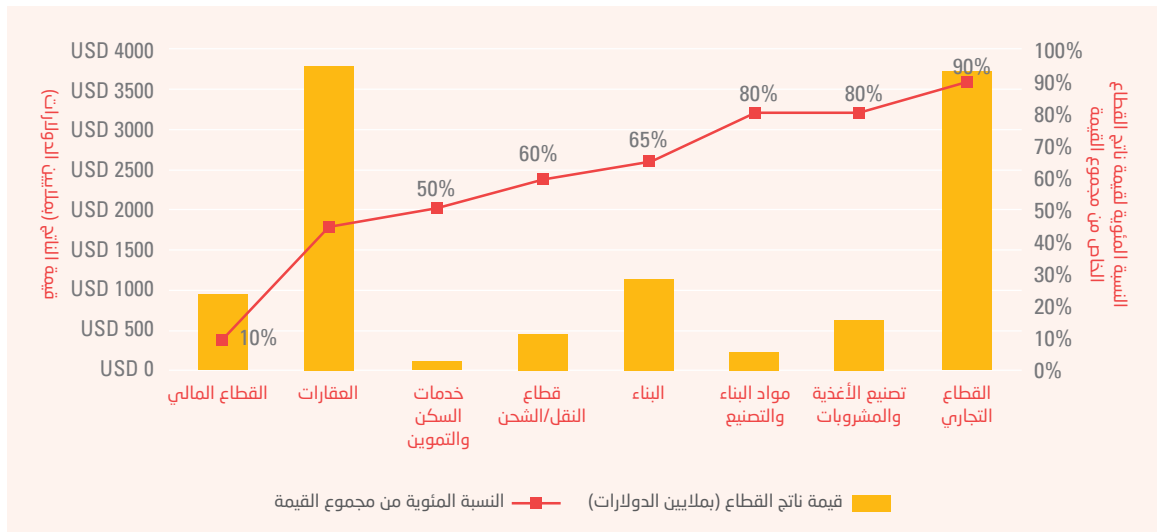
مرتببات عاملها في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى إلى رفع قضايا تعويض ضد الدولة الليبية.

إن وجود الشركات العامة الحالية، خاصة غير القادرة على المنافسة وتحقيق الربح، يشكل عائقاً حقيقياً خاصة على القطاع الخاص ويقوّض كل الجهود الساعية إلى دعمه وتطويره. إن وضع آليات لتصحيح وضع هذه الشركات ووقف استمرار استنزاف أموال الدولة لدعمها يعتبر حاجة ملحة. أحد هذه الحلول يمكن أن يكون خصخصة هذه الشركات، وذلك ببيعها أو مشاركتها مع شركات دولية وإعطاء الإدارة الجديدة الحرية في التخلص من العمالة الزائدة (بشرط ضرورة توظيف عمالة ليبية وتدريبها) مما يعطيها الفرصة في تطوير إنتاجها وتحقيق الأرباح وربما المنافسة خارج السوق المحلية. كذلك يمكن تطوير هذه الشركات للقيام بدورها وبطريقة أكثر ربحية لدعم الاقتصاد المحلي، حيث إنّه في بعض الاقتصاديات نجحت الشركات العامة بالمساهمة في بناء الاقتصاد وتنوعيه.

2.7 القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص الآن دوراً ضئيلاً في الاقتصاد الليبي، كما كانت الحال حتى قبل 2011. يتكون القطاع

الشكل 5. مشاركة القطاع الخاص، 2014



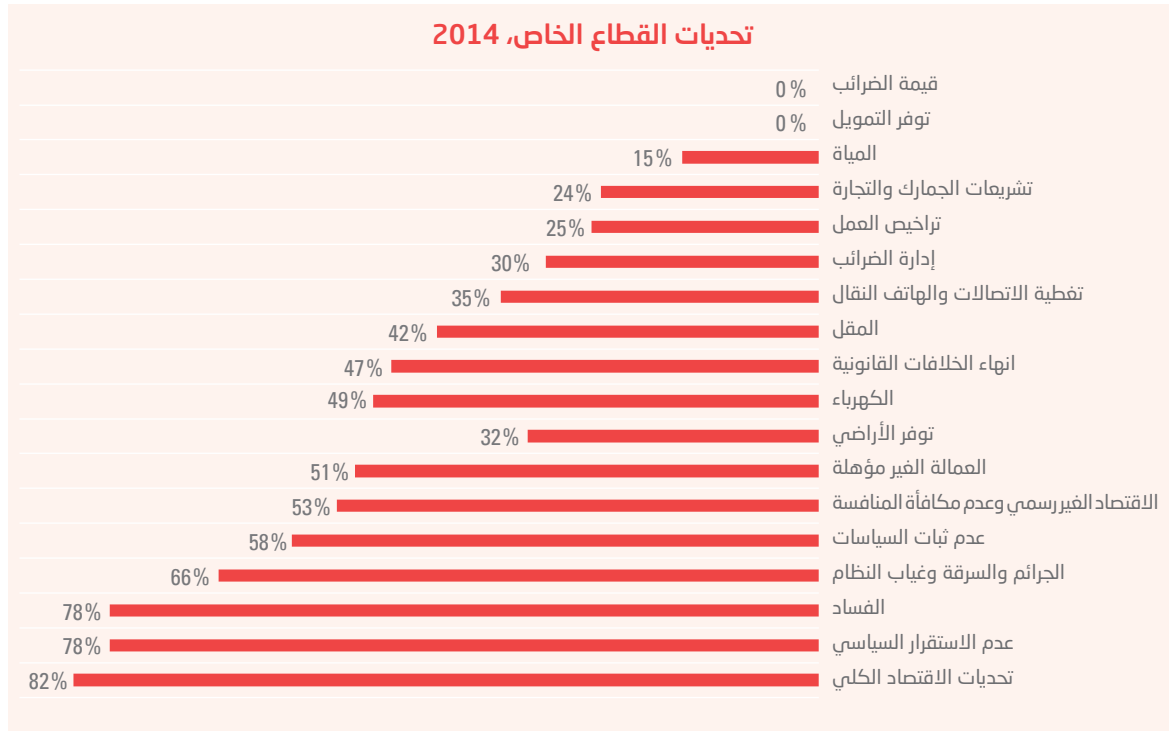
ملاحظة: حصة القطاع الخاص بالاستناد إلى حسابات وتقديرات البنك الدولي. المصدر: Calice et al. (2015), Simplified Enterprise Survey and Private Sector Mapping: Libya 2015

كفاية تدريب الموظفين، وعدم الوصول إلى الأسواق الدولية وعدم الاهتمام الكافي بالجودة والكفاءة. (OECD، 2016؛ مجموعة مونيتور، 2006).

يمكن للقطاع الخاص أن يساعد في استيعاب الوافدين الجدد في سوق العمل بل وأن يلعب دوراً في إعادة تأهيل المقاتلين السابقين من خلال تزويدهم بعمل. ولكن، هناك حاجة إلى إصلاحات سياسية ومؤسسية، فعلى سبيل المثال وطبقاً لتقرير البنك الدولي لعام 2018 فإن تأسيس شركة في ليبيا يستغرق أكثر من 35 يوماً مما جعل ليبيا تحتل الترتيب 167 من إجمالي 190 دولة. وفي الترتيب العام للقيام بالأعمال احتلت ليبيا مرتبة متأخرة (185 من 190). كما أن الوصول إلى التمويل، وتكييف المنتجات التي توفرها القطاعات المالية والمصرفية لتشجيع الشركات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر مطلباً مهماً (البنك الأفريقي للتنمية 2018؛ تقرير البنك الدولي، 2018).

لا توجد بيانات رسمية عن عدد أو حجم الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. إلا أن مجموعة مونيتور 2006 أقرت بوجود ما مجموعه 180 ألف شركة خاصة مسجلة وعدد أكبر بكثير في الاقتصاد غير الرسمي. حيث بينت الدراسة أن الشركات المسجلة صغيرة وغير متطورة نسبياً. 70 في المائة من هذه الشركات تقدر مبيعاتها السنوية بقيمة تقل عن 50000 دينار ليبي ويبلغ متوسط عدد العمال لكل مؤسسة أقل من 5 عمال، مما يعني أن معظم الشركات هي مؤسسات صغيرة، حتى في قطاع الصناعات التحويلية. وتشير الأدلة الحالية إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تؤدي مستويات منخفضة من الإنتاجية والقدرة التنافسية والقيمة المضافة. العديد من الشركات الليبية الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص في رأس المال وليس لديها القدرة على التطور في الإدارة والتسويق. حيث إن هذه المؤسسات تعاني من وجود تعقيدات في عمليات الإنتاج، ومن محدودية العملاء والتوجهات التسويقية، وانخفاض إنفاق الشركات على البحث والتطوير، وعدم

الشكل 6. الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة



المصدر: (Calice et al, 2015), Simplified Enterprise Survey and private sector mapping)

القطاع غير الرسمي لتصويب أوضاعه أو إنزال مخالفات مالية وقانونية على المخالفين فيه.

ولكن، للقطاع غير الرسمي إيجابيات تميّزه عن الاقتصاد الرسمي حيث إنّه يتسم بسهولة الدخول إلى السوق من دون أي إجراءات إدارية أو قانونية، خاصة بالنسبة إلى الأنشطة والمشاريع الصغيرة ذات الطابع العائلي، كما أن هذا القطاع لا يحتاج إلى رؤوس أموال ومعدات كبيرة ويكتفي بمتطلبات محدودة حيث إنّ القطاع الرسمي يتّسم عادة بتركيزه على الجهد العضلي وبمستوى منخفض من الإدارة ويوفّر سلعاً وخدمات أقلّ سعراً. إنّ غياب دور التمويل من المصارف والجهات المالية في ليبيا سمح للقطاع غير الرسمي بالازدهار حيث إنّه لا توجد أي منافسة حقيقية من السوق الرسمية بل إنّ القطاع غير الرسمي يوفر مبالغ كبيرة مقارنة بحجم أعماله من القيم التي تُدفع على الإجراءات والرسوم والضرائب ومن ثم يُعاد استثمارها في مشاريعه حيث يحقق ميزة تنافسية.

8. الاستثمارات والشراكة بين العام والخاص

منذ عام 2011، اتخذت الحكومة خطوات لتشجيع الاستثمار وتحفيز الشركات الأجنبية. ومع ذلك، وبسبب عدم الاستقرار السياسي فإنّ الأمر سيستغرق وقتاً حتى تتأصل المنافسة القائمة على السوق. إنّ بيئة الأعمال في ليبيا "لا تشجع الاستثمار" نظراً لبدائية الأسواق المالية. أما فيما يتعلق بحرية الاستثمار، فقد سجّلت ليبيا نسبة 5 في المائة حيث تفتقر بيئة الأعمال بشكل عام إلى الشفافية والكفاءة كما هو مبين في الرسم البياني أدناه، وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2016. وقد انخفض معدل الاستثمار الخارجي ليصل إلى 0.1 في المائة فقط في عام 2014 بعد أن سجل 6.9 في المائة في عام 2007 من الناتج المحلي الإجمالي.

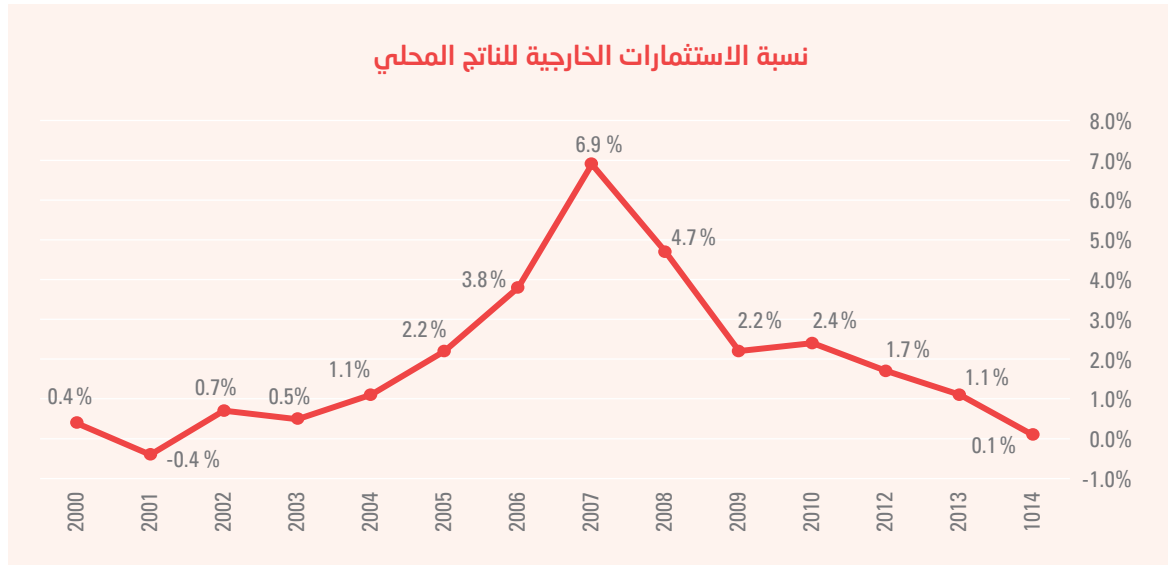
تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا في قطاع الطاقة حيث تلقت ليبيا في عام 2004 على سبيل المثال 1.3 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، استحوذ قطاع الطاقة منها على نحو 80 في المائة.

ثمة مجموعة من العوائق تواجه تنمية القطاع الخاص ومنها البيروقراطية الحكومية وعدم استقرار السياسات والفساد. أحد التفسيرات لذلك يكمن في ضعف قدرة مجتمع الأعمال على المساهمة في صياغة السياسات حيث إنّ الوصول إلى المعلومات محدود وفرص مشاركة القطاع في التغيير ضئيلة. كما أنّه لا يوجد هيكل تنظيمي شفاف وسيادة القانون هشة. إضافة إلى ذلك فإنّ انعدام الأمن أدى إلى خسائر مباشرة في العمليات اليومية للشركات التي تخاف على أمنها. ناهيك عن انعدام حالة اليقين، مما يجعل استثمار رجال الأعمال على المدى الطويل أمراً غير محتمل. وهذا ما يعني أنّ الشركات والمستثمرين سيركّزون على الأنشطة القصيرة الأجل والبقاء بدلاً من التركيز على إنشاء أعمال متينة يمكن أن تنمو وتكوّن الثروة والعمالة بمرور الوقت. وفي ما يخص البنية التحتية، فإنّ تهالك ودمار البنية التحتية يقود إلى تحديات جسيمة للشركات حيث إنّ عدم انتظام إمدادات الطاقة والمياه يؤثر على الإنتاج والتجارة؛ وكذلك الطرق المدمرة والاتصالات السيئة تجعل توزيع السلع أصعب بكثير. وتواجه الشركات باستمرار خطر احتمال تضرر مبانيها بسبب العنف والقتال. ويوضح الرسم البياني أدناه أهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص (OECD، 2016).

3.7 القطاع الخاص غير الرسمي

بين عامي 2007 و2010، استأثر القطاع غير الرسمي في ليبيا بنسبة 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة غير مرتفعة مقارنة ببلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء الأردن والجمهورية العربية السورية، 17.2 في المائة و16.5 في المائة على التوالي)، ولكنها أعلى بكثير بالمقارنة مع البلدان ذات الدخل المرتفع، والتي يُقدر متوسط القطاع الخاص غير الرسمي فيها بما نسبته 16.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد قدّر بنك التنمية الأفريقي في 2011 أنّ ما يناهز 30 إلى 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي للدولة الليبية يتم توفيره من قبل الاقتصاد غير الرسمي. إلا أنه وبعد 2011، يُعتقد أن نسبة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد غير الرسمي زادت بشكل كبير وذلك للغياب الواضح لدور الدولة الرقابي والتسبب الإداري وعدم الضغط على

الشكل 7. الاستثمار الخارجي في ليبيا



المصدر: مؤشرات التطور العالمي، 29 كانون الأول/ديسمبر 2015، البنك الدولي.

المستثمر في مكان واحد. ومع ذلك، فإن القانون الحالي بحاجة إلى الإصلاح والتحديث للعمل مع المعايير الدولية وخاصة في مجالات الشراكة بين القطاع العام والخاص ونظام التنفيذ والتشغيل والنقل.

كما أنّ هناك مساعٍ حثيثة لتطوير التشريعات المتعلقة بالاستثمار. لقد تم تسليم مشروع قانون جديد للمؤتمر الوطني العام لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) وتوسيع نطاق التمويل لمشاريع التنمية والبنية التحتية. نتيجة لذلك، بدأت بعض المؤسسات المشاركة في التخطيط الاستراتيجي حول فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص. بدأ الصندوق الليبي للاستثمار والتنمية المحلية العمل على توليد عوائد مالية طويلة الأجل وتعزيز مزايا اجتماعية-اقتصادية ملموسة من خلال تطوير البنية التحتية في ليبيا عبر الاستثمار النشط وتعزيز فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، تأخر هذا القانون مرة أخرى في عام 2016 حيث واصلت الحكومات المتنافسة في البلاد تغليب أولويات المسائل الأمنية. في عام 2018 تم إعادة تقديم قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص إلى مجلس النواب من قبل جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق (HIB) الذي يسعى

في عام 2005 التزمت شركات أجنبية بالاستثمار في قطاع السياحة بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 3 مليارات دولار وتم بالفعل تأسيس شركات وإبرام العقود، إلا أنّ جُل هذه الشركات غادرت حالما اصطدمت بالمعوقات الخفية في الاقتصاد الليبي والتي تشمل بيروقراطية الإجراءات الإدارية وصعوبة الحصول على تأشيرات الدخول والفساد المستشري في مؤسسات الدولة وضعف التمويل وغيرها من التحديات الواجب مواجهتها.

سعت الدولة إلى تشجيع وجذب المستثمرين للاستثمار في السوق الليبية حيث أصدرت قانون تشجيع الاستثمار في 2005 ومن ثم أعادت إصداره تحت رقم 9 لسنة 2010 بعد تعديله وتحسينه. يعطي هذا القانون فرصة للشركات الدولية للعمل في السوق الليبية والحصول على عدة مزايا وفوائد مشجعة للمستثمرين المحتملين، منها إعفاء لمدة 5 سنوات من ضرائب الدخل يمكن أن تمتد إلى 8 سنوات وكذلك ضمان تحويل الأرباح بسعر الصرف الرسمي. كما حاول المشرع أن يعالج مشاكل البيروقراطية الإدارية فسمح لهيئة تشجيع الاستثمار المسؤولة عن تنفيذ القانون أن تنشئ مركز خدمات (الشباك الموحد) يشمل ممثلين من كل القطاعات، بما في ذلك الضرائب والجمارك والجوازات، لكي يتعامل معها

الأجانب حيث إنّه من المتوقع أن تكون الحاجة للاستثمار الأجنبي ملحة في فترة إعادة الإعمار والبناء وتطوير وتنويع الاقتصاد نظراً إلى محدودية قدرة الدولة على مواجهة الطلب المتوقع والمقدّر بمئات المليارات.

9. الصناديق السيادية ودورها في تقديم ضمانات استثمارية

هناك مجموعة من الصناديق السيادية التي تمتلك أصولاً بمليارات الدولارات ويمكن أن تلعب دوراً مهماً في المشاركة مع المستثمرين الأجانب والمحليين وتقديم الضمانات السيادية للمستثمرين لتشجيعهم على العمل في السوق الليبية. من هذه المؤسسات المؤسسة الليبية للاستثمار، وصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الاستثمار الداخلي.

1.9 المؤسسة الليبية للاستثمار

أنشئت المؤسسة الليبية للاستثمار طبقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً (مجلس الوزراء) بناءً لقرار رقم 205 لسنة 2006 كصندوق سيادي لاستثمار الأموال لصالح لأجيال القادمة لتحقيق عوائد استثمارية مستقرة ودائمة. ومن ثم صدر قانون رقم 13 لسنة 2010 والذي نظم عمل المؤسسة. ضمت المؤسسة مجموعة من المؤسسات القائمة منذ 1973 تحت هيكلتها المنشأة، حيث إنّ 40 في المائة من هذه الاستثمارات هي على شكل صناديق ومحافظ استثمارية تابعة لمجموعة من الشركات منها الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (LAFICO) والمحفظة الاستثمارية الليبية الأفريقية (LAP) والمحفظة الاستثمارية طويلة المدى (LTP) وشركة الاستثمارات النفطية (Olinvest) والصندوق الليبي للاستثمار الداخلي (LLIDF). و60 في المائة من الأصول يتم استثمارها في محافظ أسهم في شركات عالمية عملاقة وسندات شركات وسندات حكومية وودائع استثمارية في بنوك مختلفة. تبلغ قيمة استثمارات المؤسسة ما يقارب 67 مليار دولار وتتبعها أكثر من 550 شركة استثمارية، (المؤسسة الليبية للاستثمار 2019).

إلى إتمام مشاريع البنية التحتية المتعثرة في البلاد والتي سبق أن تم منحها للمتعاقدين الدوليين قبل عام 2011، وذلك عن طريق طرحها للاستثمار مع مستثمرين محليين ودوليين محتملين.

أيضاً، تم تأسيس هيئة الاستثمار العسكري التابعة للقيادة العامة للجيش الليبي في عام 2017. حيث إنّه في عام 2018 أصدر مجلس النواب قانوناً ينظم خدمات الهيئة. واليوم تقدم هيئة الاستثمار العسكري خدمات أفضل في الاستثمار من قانون تشجيع الاستثمار رقم 9. ويعتبر الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضرائب بعد استرجاع رأس المال المستثمر الميزة الرئيسية المقدمة للمستثمرين. إضافة إلى أن القانون المقترح يوفر الاستثمار في مجالات أكثر اتساعاً من القانون رقم 9، كمجال النفط مثلاً، من دون الحاجة إلى الحصول على إذن من الجهات الحكومية.

ومن المتوقع أن يشجع هذا القانون المستثمرين على التعامل مع هيئة الاستثمار العسكري بدلاً من هيئة تشجيع الاستثمار بسبب تقديم المنافع وسهولة الإجراءات. ومع ذلك، من الناحية الاقتصادية وعلى مستوى الإدارة، من المتوقع أن يخلق عمل هذه الهيئة المزيد من العقبات والمنافسة القوية في السوق الليبية.

إن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن يكون أداة لرفع مستوى تطوّر الشركات العاملة في البلاد. حيث إنّ الاستثمار يساهم في جلب نقل المعرفة وتطوير أساليب الإدارة وخلق نقاط تواصل مع أسواق عالمية ناهيك عن توفير رأس المال. ثمة مؤشرات على عودة الاستثمار الأجنبي إلى ليبيا، حيث يخطط عدد من المستثمرين الدوليين للعودة والعمل في ليبيا بحلول عام 2020. فعلى سبيل المثال، قامت مجموعة مستثمرين أمريكية بالتوقيع على اتفاقية امتياز لبناء ميناء ضخم في منطقة سوسة مقابل 1.5 مليار دولار أمريكي يتم تمويله من قبل المستثمرين وبعض المؤسسات المالية المحلية والدولية حيث يركز الميناء على تجارة العبور بين السفن ويوفر أكثر من 2300 فرصة عمل.

إلا أنّه ولضمان استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي يجب معالجة كل هذه المعوقات التي تواجه المستثمرين

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه مجلس إدارة الصندوق منها الانقسام المؤسسي حيث إنّه يوجد صندوق ويسيطر على المؤسسات القابضة تحت مناطق سيطرة الحكومة، ناهيك عن توزيعات أصحاب المحافظ لذوي الدخل المحدود والتي تُوزَع رغم صدور قانون بتجميد توزيعها ومواجهة القضايا المتراكمة من الشركات الأجنبية المتشاركة مع الصندوق في أعمال تنفَّذ داخل ليبيا، فضلاً عن مشاكل الشركات المتعثرة وغير القادرة على دفع مرتباتها ونفقاتها أو تحقيق أرباح. إذا ما تغلب الصندوق على هذه المعوقات فإنّه يمكنه أن يلعب دوراً مهماً في تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وإنشاء شركات بين القطاع العام والخاص خاصة وأن صندوق الإنماء يمتلك من الأصول (خاصة الأراضي الشاسعة والمباني) والأذرع الفنية ما يمكنه من التدخل في هذه الشركات وتقديم الضمانات المطلوبة

تواجه المؤسسة الليبية للاستثمار تغييرها من المؤسسات القائمة عدة تحديات أهمها الانقسام السياسي حيث إنّه يوجد أكثر من مجلس إدارة للمؤسسة الليبية للاستثمار، إضافة إلى استمرار تجميد أغلب أصولها منذ 2011 في الخارج رغم المحاولات الحثيثة لإدارات المؤسسة والحكومات المتعاقبة لفك هذا التجميد، ناهيك عن التحديات الإدارية والفنية، بما في ذلك عدم مواءمة الهياكل التنظيمية وعدم مطابقة الحسابات للشركات التابعة وإقفالها والتحايل والتلاعب بالأصول الليبية والفساد وغيرها.

إلا أنّ الصندوق السيادي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في المساهمة في إعادة الاستقرار والبناء وتقديم ضمانات للاستثمارات الخارجية في ليبيا وإبرام اتفاقات الشراكة بين المستثمرين الأجانب والدولة الليبية بما يمتلكه من أصول ومساهمات.

2.9 صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي

أسس صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 18 لسنة 2006 ورقم 429 لسنة 2008 كصندوق استثماري ذي ذمة مالية مستقلة يهدف لاستثمار أموال المستفيدين من برنامج توزيع الثروة (أصحاب المحافظ). يمتلك الصندوق مجموعة من الشركات والمحافظ الاستثمارية.

استثمر الصندوق ما قيمته 2 مليار دولار في عام 2007 في عدد من المؤسسات الدولية وُزعت بين 13 محافظة في صورة أسهم وسندات وبمدة استثمارية تساوي خمس سنوات. تم تسييل هذه المحافظ ولم يتبقّ منها إلا محافظ تقدر بـ 800 مليون دولار. أما عن المساهمات في الشركات، فساهم الصندوق في عدد من الشركات في عدة مجالات من أهمها مساهمته في شركتي ليبيا والمداير بقيمة إجمالية وصلت إلى مليار دينار ليبي بواقع 25 في المائة من رأس المال للشركتين. كما يملك الصندوق مجموعة من الشركات القابضة والتابعة، منها شركة الإنماء للاستثمارات السياحية والعقارية القابضة وشركة الإنماء للاستثمارات المالية القابضة وشركة الإنماء للاستثمارات الصناعية والخدمات القابضة ومجموعة من الشركات يفوق عددها 140 شركة منها 28 شركة قائمة (ومتعثرة) آلت ملكيتها إلى الصندوق كشركات التبغ والأنايب وغيرها.

10. البنى التحتية الأخرى

1.10 قطاع الطاقة

يقيّم مؤشر حوكمة الموارد جودة إدارة الموارد الطبيعية في البلدان التي تنتج معاً 82 في المائة من نفط العالم و78 في المائة من الغاز. وفقاً لمؤشرها لعام 2017، سجلت ليبيا 18 من أصل 100 نقطة، لتحلّ في المرتبة 87 من أصل 89 دولة تم تقييمها. تعتبر نتائج ليبيا "نقطة فاشلة"، مما يشير إلى أن البلاد ليس لديها أي إطار حكومي لضمان استفادة المجتمع من النفط. في المقابل، من المرجح أن تستفيد منه عدد قليل من الشركات أو النخب في البلاد. إن النتيجة الفاشلة لليبي مدفوعة في الأساس بعدم وجود بيئة مؤاتية (6 من أصل 100)، وهو ما يعكس مستوى انفتاح الحكومة وشفافيتها وجودة تنظيمها ومستوى الفساد ودرجة الاستقرار السياسي (مؤشر حوكمة الموارد، 2017).

بلغ متوسط إنتاج النفط الليبي حوالي 1.7 مليون برميل في عام 2005، وفي عام 2010، تم إنتاج ما معدله 1.8

مخططي الطاقة بهامش احتياطي لا يقل عن 5 في المائة لضمان أمن العرض. وقد شرعت الشركة العامة للكهرباء في برنامج بناء يمكن له أن يضاعف تقريباً قدرة التوليد المتاحة. إلا أن أحداث 2011 حالت دون استكمال هذه المشاريع، حيث إن ليبيا لا تزال تعاني من نقص في الطاقة. قامت الشركة بتثبيت قدرة 10 جيغاواط، إلا أنها بالكاد تحصلت على 5.5 جيغاواط للاستخدام الفعلي بسبب نقص الصيانة ونقص الوقود. كما تم استبدال الغاز بشكل تدريجي بزيوت الوقود لتوليد الطاقة، مما أدى إلى تخفيض تكاليف التشغيل بأكثر من 50 في المائة بناءً على توصيات البنك الدولي، (تقرير البنك الدولي 2013).

أما من حيث كثافة الطاقة، يشتمل نظام النقل الحالي على 16000 كيلومتر من خطوط 220 كيلوفولت و400 كيلوفولت، ويغذي 25 ألف كيلومتر من خطوط الجهد المنخفض لتوزيع الكهرباء على 1.2 مليون مستخدم. الأداء التقني لأنظمة النقل والتوزيع مقبول ولا يتغير في الغالب عن مستويات ما قبل 2011. ومن المقرر بناء محطات جديدة لتوليد الطاقة على أساس الشراء التقليدي، حيث يُطلب من المتعاقدين الأجانب الدخول في مناقصات لهذه المشاريع. ومع ذلك، تم تأجيل هذه الخطط بسبب الوضع السياسي والاقتصادي. في الواقع، في عام 2018 تم الانتهاء من 23 في المائة فقط من مشاريع التوليد المخطط لها للفترة 2010-2016 (توقعات الاقتصاد الأفريقي، 2018).

تعاني شركة الكهرباء من تحدٍّ كبير في تمويل مشاريعها حيث إنَّ الشركة تُدعم بشكل كبير من الدولة، وقدّر دعم الكهرباء في 2005 بقيمة إجمالية بلغت 2.2 مليار دينار وتم دعم القطاع في عام 2017 بقيمة 780 مليون دينار. كذلك وفي حالة رفع الدعم على الوقود فإن التحدي سيزداد نظراً لاستخدام الشركات الوقود المحلي المدعوم من الدولة بنسب كبيرة. أما المستهلكون فإنهم يدفعون أقل من التكلفة الحقيقية، ناهيك عن تقاعس عدد كبير منهم، خاصة بعد 2011، عن دفع قيمة استهلاك الكهرباء بالإضافة إلى التوصيلات غير الشرعية للمباني المنشأة المخالفة والواقعة خارج المخططات المعتمدة.

مليون برميل يومياً. في عام 2015، انخفض الإنتاج إلى 400000 برميل يومياً. ومع ذلك، ارتفع الإنتاج في كانون الأول/ديسمبر 2016 إلى أكثر من 700000 برميل حيث أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في عام 2017 أن إنتاج ليبيا من النفط بلغ 1 مليون برميل في اليوم، مقتريةً بذلك من هدفها البالغ 1.25 مليون برميل في اليوم. وفقاً لتقديرات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) لعام 2016، تقدر احتياطيات ليبيا النفطية بنحو 48.4 مليار برميل. فهي الأكبر في أفريقيا واحتياطياً هو أكبر سابع احتياطي في العالم، كما أن ليبيا غنية بموارد الغاز، حيث من المتوقع مضاعفة إنتاج الغاز من 2 مليار قدم مكعب في اليوم إلى ثلاثة أضعاف هذا المستوى (NOC، 2017؛ مونيتور، 2006).

لدى ليبيا خمس مصافي نفطية (كمصفاة الزاوية ومصفاة الحريقة ورأس لانوف والبريقة)، حيث تقدر طاقتها في حدود 380 ألف برميل في اليوم. إن هذه المصافي ليست قادرة على تحويل زيت الوقود الثقيل (HFO) إلى منتجات خفيفة أو تلبية احتياجات المنتجات الخفيفة لذا تلجأ المؤسسة الوطنية للنفط لاستيراد المنتجات المكررة وبيعها محلياً بأسعار مدعومة.

أدت قلة التمويل من قبل المؤسسة الوطنية للنفط إلى أن يكون تطوّر الحقول النفطية القائمة وتحقيق اكتشافات جديدة دون المستوى الأمثل. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض مستويات الإنتاج في المستقبل القريب. ومن النواحي الإيجابية، يعتبر قطاع النفط من أفضل القطاعات العاملة في ليبيا ويتسم موظفوه بالكفاءة والقدرة على إنجاز الأعمال بحرفية عالية. إن تطوير القطاع وخاصة المصافي سيساهم بشكل كبير في تخفيض الحاجة إلى الواردات المتزايدة من الوقود والمحروقات حيث إنه في عام 2017 صرفت الدولة الليبية ما قيمته 3 مليارات دينار لتوريد المحروقات للسوق المحلي.

2.10 الكهرباء

يبلغ الطلب على الكهرباء في ليبيا حوالي 12 تيراواط/ساعة. إن النقص منذ عام 2005 هو في حدود 9 إلى 10 في المائة حيث أوصى معظم

3.10 الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية و طاقة الرياح)

إن موقع ليبيا المميز يمكن أن يكون مكاناً ملائماً لاستخدام الطاقة المتجددة خاصة تكنولوجيا الرياح والطاقة الشمسية حيث تتمتع ليبيا بفرصة جيدة لاستخدام الطاقة الشمسية، ذلك أن معدل الإشعاع اليومي على سطح أفقيّ يقدر بحوالي 7.1 كيلوواط-ساعة/متر مربع/يوم (kwh/m²/day)، وتصل مدة سطوع الشمس إلى أكثر من 3500 ساعة في السنة. إنّ الطاقة الشمسية في ليبيا يمكن أن توفر حوالي 140000 تيراواط/ساعة في السنة. أما طاقة الرياح وطاقة الكتلة الأحيائية (Biomass) في ليبيا فليدهما فقط إمكانات تتراوح بين 2000 و15000 تيراواط/ساعة في السنة على التوالي. كذلك فإنّ شركة الكهرباء وهيئة الطاقات المتجددة تخططان لتوفير 12 في المائة من الطاقة المطلوبة عن طريق الطاقة الضوئية خاصة في مناطق الجفرة وسبها والجبل الأخضر، إنّ أن المشروع توقف نظراً للأوضاع السياسية والأمنية (الهاشمي وآخرون، 2017).

بالنسبة لطاقة الرياح، في عام 2000، وقّعت مجموعة ألمانية دانماركية عقداً مع الشركة العامة للكهرباء لتصميم وإنشاء مزرعة طاقة بطاقة 25 ميجاواط. تم تحديد العديد من المواقع المناسبة وتم تركيب الصواري من أجل إجراء مسح لظروف الرياح على مدار العام، كما تم إعداد المواصفات الفنية لجميع مكونات مزرعة الرياح التجريبية ووثائق المناقصات، لكن لم يتم تنفيذ المشروع (الهاشمي وآخرون، 2017).

يمكن أن تكون الطاقة المتجددة واعدة للغاية في ليبيا، خاصة أنها ستساعد في الاستغناء عن الاعتماد على النفط والغاز لتوليد الطاقة مما سيساعد على خفض نفقات الطاقة وتوليد فائض في الميزانية يمكن تخصيصه للتنمية. ومع ذلك، فإن للطاقة المتجددة تحدياتها، مثل نقص البيانات الميدانية وضعف شبكة الكهرباء الحالية فضلاً عن نقص المتخصصين في السوق المحلي واستحواذ الشركات والمؤسسات العامة على هذا القطاع.

4.10 الاتصالات

أدى الصراع السياسي في ليبيا إلى تعطيل قطاع الاتصالات حيث تم تدمير أبراج الهواتف المحمولة والمعدات، كما تمت سرقة وسائل أخرى هامة في مجال الاتصالات. وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016، تم تدمير ما قيمته مليار دينار من البنية التحتية للاتصالات منذ عام 2011، بما في ذلك حوالي 20 في المائة من المواقع الخلوية في البلاد. وعلى صعيد الاستخدام فإن معدلات انتشار مستخدمي الإنترنت في ليبيا منخفضة. حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في عام 2014 ما نسبته 17.7 مستخدم لكل 100 نسمة مقابل 31.7 لكل 100 في مصر و46.2 لكل 100 في تونس. وطبقاً لبيانات البنك الدولي، بلغت نسبة المستخدمين 21.8 في المائة في عام 2018 (OECD، 2006؛ البنك الدولي، 2018).

يسيطر قطاع الاتصالات الليبي على جميع خطوط الهاتف الثابت والجوال والإنترنت والبريد. اثنان من المشغلين التابعين للدولة (المدار وليبيانا) المملوكين للشركة الليبية للبريد والاتصالات القابضة يتحكمان في قطاع الهواتف المحمولة، بالإضافة إلى شركة ثالثة (ليبيا فون) مملوكة أيضاً للدولة تقدم خدمة الهاتف النقال عن طريق الشركات القائمة. ما قبل 2011 والأزمة السياسية لعام 2014، كانت الاستثمارات الضخمة تتم في شبكة الجيل التالي من الألياف البصرية الوطنية. كما كانت ليبيا أول الدول التي تقوم بعمليات توصيل الألياف إلى المباني في أفريقيا. تم تركيب أول حزمة من كابلات الألياف البصرية الدولية في البلاد في عام 2010، تلتها الثانية في عام 2013. وبالنسبة إلى قطاع تقنية النطاق العريض (Broadband)، لا يزال مستوى السوق منخفضاً للغاية (توقعات الاقتصاد الأفريقي، 2018). قامت الحكومة بصياغة مشروع قانون الاتصالات الجديد لعام 2014 وبدأت عملية إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة إلا أنها لم تُفعل بعد.

سُمح للقطاع الخاص بالعمل في قطاع الاتصالات في مجالات محددة كتقديم خدمات الإنترنت (ISP). نجح القطاع الخاص في تقديم الخدمة وتطويرها حيث تقوم الشركات بتأجير الخطوط الهاتفية والسعة ومن

أن بعضها تأثر نتيجة الصراعات المسلحة ويحتاج إلى معالجات عاجلة. لم تتوقف التعاقدات قبل وبعد 2011، إلا أن جُلّ هذه التعاقدات كانت لأغراض صيانة أو فتح طرق جديدة في مناطق نائية. يُعوّل الآن على مشروع الطريق الجديد الرابط بين رأس جدير وإمساح ومن المتفق عليه أن يُنفذ عن طريق الحكومة الإيطالية تعويضاً لفترة الاحتلال إلا أن المشروع الموقّع قبل 2011 لم يرَ النور بعد وكان من المفترض البدء في أحد مراحلها في عام 2019.

أما الموانئ فإن الدولة الليبية 6 موانئ مخصصة للأغراض التجارية والعامّة ومجموعة من الموانئ المخصصة لتصدير المشتقات النفطية وعدد من مرافئ الصيد. يؤخذ على الموانئ الحالية تهالك أصولها وتدني مستوى خدماتها ناهيك عن التحديات الفنية كمحدودية الأعماق بها لاستقبال البواخر ذات الأحجام الكبيرة حيث يُقدر عمق أكبر موانئ ليبيا بحوالي 10.5 متر. تسعى مصلحة الموانئ والنقل البحري ووزارة المواصلات إلى طرح الموانئ الليبية للتطوير والتشغيل عن طريق الاستثمار، وفي هذا الصدد فإن مصلحة الموانئ والنقل البحري تتفاوض على التعاقد على تطوير ميناء تجاري ضخم يخص تجارة الترانزيت في الشرق الليبي بمدينة سوسة، خاصة وأن أعماق الميناء الجديد تتراوح من 18 إلى 40 متراً، ويعتبر موقع الميناء الجديد أقرب نقطة بحرية إلى الخط البحري للسفن مما يمكن أن يكون نقطة جذب مهمة.

أما المطارات فتتملك الدولة الليبية مجموعة من المطارات موزعة على مختلف المناطق الليبية، حيث هناك ما لا يقل عن ستّة مطارات دولية في طرابلس وبنغازي وسيها وطبرق ومصراته والبرق، ومطارات محلية كبنى وليد والكفرة، ومطارات ذات طبيعة خاصة سواء لشركات النفط أو القواعد العسكرية التابعة للمؤسسة العسكرية. إن قدرة المطارات الحالية على استقبال وتسفير الرحلات ضعيفة نظراً لتداعيات الصراع المسلح، حيث تم تدمير مطار طرابلس بشكل كبير ويستخدم بدلاً عنه مطار معيتيقة الجوي، الذي هو الآخر خرج عن الخدمة جراء الاقتتال المسلح الدائر في طرابلس حتى كانون الأول/ديسمبر 2019 حيث تمت صيانتها وإعادة تشغيله. كذلك مطار بنغازي

ثم إعادة بيعها للمستخدمين سواء عن طريق الخدمات الأرضية (ADSL) أو عن طريق الخدمات اللاسلكية (Wi-Fi). فعلى سبيل المثال نجحت شركة كونكت في الحصول على أكثر من 13000 مشترك في بنغازي فقط وحققت إيرادات سنوية تفوق 17.3 مليون دينار لسنة 2018. يمكن أن يؤدي فتح شبكة الاتصالات لمقدمي الخدمات من القطاع الخاص إلى زيادة المنافسة، مما قد ينعكس انخفاضاً في التكاليف وتحسيناً في جودة الخدمة. كما يمكن أن يساعد تحرير قطاع الاتصالات وفتح أسواق الهاتف المحمول والإنترنت للمنافسة وإنشاء لوائح تنظيمية مستقلة في دعم النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص والتعجيل به (البنك الدولي، 2015).

تمر شركة الاتصالات القابضة بمشاكل جراء الانقسام المؤسسي مما أثر على القطاع إجمالاً خاصة وأن الشركة هي المحرك الرئيس للقطاع، حيث إنّه لدى الشركة القابضة للاتصالات حالياً ثلاثة مجالس إدارة يدعي كلٌّ منها الشرعية القانونية في تمثيل الشركة والتصرّف في الأموال. ومن ثم فإن هذا الانقسام انعكس على الشركات التابعة حيث إنّه هناك مجلس إدارة مناظر على الأقل لكل شركات قطاع الاتصالات. ومن جهة أخرى، فإن اختلاف سعر الصرف بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازية أثر أيضاً على إحدى شركات القطاع (الدولية) والتي تكون مسؤولة عن سداد مستحقات المكالمات الدولية بالعملة الصعبة لشركات الاتصالات الأخرى في حين أن الشركة لم تتمكن من تحويل المبالغ طبقاً للسعر الرسمي (1.4 دينار للدولار) وهو مما تسبب في خسائر للشركة. هذا فضلاً عن تأثير الصراع المسلح في الضرر المستمر الواقع على البنية التحتية للقطاع وغيرها من التحديات.

5.10 المواصلات

تتميز ليبيا بشبكة طرق واسعة خاصة في المناطق والمدن الممتدة على الساحل الليبي والرابطة بين الحدود الشرقية والغربية، كذلك في منطقة الوسط وجزء من مناطق الجنوب. إلا أنّه لا توجد طرق جيدة للربط بين الشمال والحدود الجنوبية للدولة الليبية. تفتقر الطرق الموجودة حالياً إلى الصيانة الدورية كما

البنية التحتية للمياه تُعتبر ذات أولوية عالية في ليبيا. في عام 2013، خطط جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق لإعادة تأهيل أكثر من 75 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي (توقعات الاقتصاد الأفريقي، 2018). وفي عام 2014، شرع في بناء شبكات جديدة لمياه الصرف الصحي ومحطات الضخ. كما كان من المنظور أيضاً بناء محطات معالجة المياه المائلة للملوحة (محطات التحلية)؛ وتوجد حالياً عدد من محطات التحلية كمحطة طبرق وسوسة وزليتن.

إن مشاريع قطاع البنية التحتية والإسكان المتعاقد عليها من المهم استكمالها إما عن طريق تنفيذها مباشرة ودعم تكلفة إنشائها من الدولة أو عرضها للاستثمار. وفي كل الحالات فإنه يجب على الدولة تسوية وضع الشركات المتعاقد لتتخذ هذه المشاريع سواء بالتعويض أو الفرض بالصلح أو قضائياً. وفي المدن والمناطق المتضررة فإن عقود البنية التحتية المبرمة تحتاج إلى إعادة نظر وفقاً للتخطيطات والتغيّرات المستحدثة.

7.10 الصحة

تُعتبر الصحة مصدر قلق كبير في ليبيا حيث إن النظام الصحي يشهد ضعفاً نظراً للانقسام المؤسسي، والموارد المالية المحدودة، ونقص الموارد البشرية، والنقص الحاد في الأدوية المنقذة للحياة والمعدات الأساسية، وشبكة الرعاية الصحية الأولية المنهكة والمهملة. وأظهر المسح الذي أجرته منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة في ليبيا أن الاستعدادات القائمة في البنية التحتية والقوى العاملة واستخدام الخدمات تبلغ 79 في المائة في الطب و69 في المائة في تشخيص الأمراض و37 في المائة في المستشفيات.

تم إغلاق العديد من المراكز الطبية والمستشفيات في المناطق التي تجري فيها الصراعات المسلحة، مما يجعل من الصعب على المواطنين الحصول على خدمات الرعاية الصحية اللازمة. وقد تم إغلاق 17 مستشفى من أصل 97 مستشفى و273 مركزاً من أصل 1355 مركز رعاية صحية، منها 4 مستشفيات فقط تعمل بمعدل 75 إلى 80 في المائة من طاقتها. إن 40 في المائة فقط من الأسرة الخاصة بالمرضى قابلة للاستخدام وبنسبة

الذي تضرر من الحرب على الجماعات الإرهابية المسلحة. شرعت الحكومة الليبية قبل 2011 في التعاقد مع شركات دولية لتطوير المطارات الليبية خاصة مطار طرابلس وبنغازي إلا أن هذه المشاريع متوقفة منذ 2011 ولم يتم استكمالها، بل إن بعض هذه العقود شابها الفساد كعقد شركة لافالين الكندية التي صرحت إدارتها بإعطاء رشي لمسؤولين ليبيين تقدر بمبلغ 30 مليون دولار.

في ما يخص شبكات السكك الحديدية، فإن ليبيا تعتبر متخلفة عن دول الجوار كتونس ومصر حيث إنه لا توجد في ليبيا شبكة للسكك الحديدية. تعاقدت الدولة لإنشاء سكة حديدية مع مجموعة من الشركات الصينية والروسية وتم البدء في تنفيذ مراحل المشروع قبل 2011، إلا أن هذه المشاريع توقفت. إن إنشاء سكة حديدية يعتبر ذا أهمية كبيرة في بناء البنية التحتية لدعم حركات التنقل ونقل البضائع.

6.10 الإسكان والمرافق

بسبب عقود من العزلة والإهمال، كانت البنية التحتية في ليبيا في حالة سيئة حتى قبل ثورة 2011. في عام 2010، احتلت ليبيا المرتبة 115 من 139 دولة على مؤشر "جودة البنية التحتية الشاملة" لمؤشر التنافسية العالمية (GCI). وفي عام 2014، انخفضت مرتبة ليبيا إلى المركز 144. بالإضافة إلى ذلك، انخفض معدل الاستثمار الإجمالي بشكل ملحوظ من 5.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى 4.4 في المائة في عام 2014، ومن 4.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 3 في المائة في عام 2016 (توقعات الاقتصاد الأفريقي، 2018).

تعاقدت ليبيا قبل 2011 مع شركات أجنبية لإعادة تطوير البنية التحتية في ليبيا، حيث شملت هذه العقود جُل المدن الليبية الكبيرة وبدأت بالفعل الشركات في الأعمال الهندسية وبعض أعمال الحفر والتنفيذ، حيث بلغ إجمالي تعاقدات مشاريع البنية التحتية والإسكان والمرافق 168 مليار دينار ليبي. كان من المفترض أن تحل هذه التعاقدات، لو تم إنجازها، مشاكل البنية التحتية الحالية وتوفير إسكان عام للمواطنين الليبيين.

أصناف الشتول والبذور. يتكون نمط زراعة المحاصيل المروية من حوالي 52 في المائة من المحاصيل الدائمة بما في ذلك الزيتون، أشجار الفاكهة والحمضيات والأعلاف. أما نسبة 48 في المائة المتبقية فتتكون من المحاصيل السنوية مثل القمح والشعير والخضروات والبطاطا والبقول وغيرها. ترى بعض الدراسات أن الإنتاج الزراعي المحلي يلبي الاحتياجات المحلية خاصة من الفواكه والخضروات وزيت الزيتون ويوفر 20 إلى 25 في المائة من متطلبات الحبوب (GAI, 2007؛ مجموعة مونيتر، 2006).

يواجه قطاع الزراعة عدداً من التحديات للحفاظ على نموه وتطوره. إن قلة الأراضي الصالحة للزراعة، وعدم انتظام هطول الأمطار ومحدودية شبكات الري في المناطق الزراعية تشكل تحدياً كبيراً؛ كما أن الأراضي الصالحة للزراعة تتقلص بشكل كبير بسبب تناقص منسوب المياه وزيادة الملوحة خاصة بسبب استخدام المياه الجوفية، بالإضافة إلى التحديات العامة في السوق الليبي كنقص العمال المهرة، والتمويل لتطوير المشاريع الزراعية ومحدودية البذور والمعدات والأسمدة والمبيدات التي تتوفر بشكل محدود في السوق المحلي.

قطاع الثروة الحيوانية هو قطاع كبير أيضاً ويوفر معظم المتطلبات المحلية كالألبان والبيض واللحوم، ولكنه محدود فيما يخص أراضي الرعي والأعلاف. أما الثروة السمكية فإن ليبيا تمتلك جرفاً قارياً كبيراً وصيداً بالأسماك. ويُعدّ الموقع الجغرافي لليبييا عاملاً تنافسياً حيث أنه قريب من أسواق التصدير، وفي هذا الصدد سعت الدولة الليبية إلى تطوير قطاع الأسماك بإنشاء مرافئ للصيد وتدريب عددٍ من الصيادين الذين يعملون بشكل جزئي أو دوام كامل وتوفير الثلاجات المتنقلة والمعدات والمخازن، إلا أن الدعم للقطاع لم يستمر حيث تم تصفية شركة الصيد البحري في ما بعد.

9.10 السياحة

تعتبر ليبيا بعيدة عن المتوسط الدولي لمساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي. حيث يبلغ المتوسط العالمي للمساهمة المباشرة للسياحة 21.5

15 سريراً لكل 10 آلاف مواطن كهدف. كما بين التقرير أن جاهزية خدمات الطوارئ الصحية تقدر بأقل من 50 في المائة من المعايير، حيث قُدرت الموارد البشرية بأكثر من ثلاثة أضعاف المعيار المحدد، بالإضافة إلى نقص الكفاءة والتي قد يكون سببها عدم انتظام دفع المرتبات والنقص في الأدوية والإمدادات. وازدادت الاحتياجات الصحية للنازحين واللاجئين والمهاجرين في جوانب متعددة فضلاً عن نقاط الضعف التي يواجهونها في مراكز الاحتجاز. إن الوضع في المستشفيات الليبية يزداد سوءاً، خاصة في جنوب ليبيا والمناطق النائية، بما في ذلك العلاج الطبي لمرضى الكلى مما يجبر المواطنين على اللجوء للعلاج في الدول المجاورة خاصة في الأمراض المستعصية كأمراض السرطان (منظمة الصحة العالمية، 2017).

يُعتبر القطاع الخاص في مجال الصحة في ليبيا قطاعاً واعداً، حيث حاول القطاع الخاص في ليبيا أن يساهم في تطوير القطاع الصحي، إذ تقوم أغلب المصحات بتقديم خدمات علاجية لموظفي الشركات والمؤسسات العامة المنتهجة نظام التأمين الطبي. إلا أن هناك تحديات منها ضعف التمويل ومحدودية المعدات والأجهزة وضعف الطلب على الخدمة، وهي عوامل حدت من هذا التطور. صدر مؤخراً عن المجلس الرئاسي قرار ينظم عمل هيئة التأمين الطبي ويفرض استخدامه بشكل إلزامي، وهو ما يُعوّل عليه لكي يكون له دور هام في تطوير القطاع.

8.10 الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية

معظم الأراضي الصالحة للزراعة تتوافر في الساحل كمناطق الجبل وسهل الجفارة وجبل نفوسة، وبعض مناطق الجنوب. تقدر المساحات الصالحة للرعي في ليبيا بحوالي 4 في المائة فقط من المساحة الكلية، فيما أقل من 2 في المائة من المساحة الكلية تُعتبر صالحة للزراعة. ساهمت الحكومة بدعم القطاع الزراعي لتوفير الاحتياجات المحلية ووقّرت أموالاً طائلة لإنشاء مشاريع زراعية وشركات متخصصة في التسويق الزراعي، كما تدخلت الدولة في تحديد المحاصيل التي تُزرع للاستهلاك المحلي بطرق مباشرة عن طريق شركاتها أو غير مباشرة عن طريق توفير

من قبيل محدودية الفنادق التي تسمح بحجز غرف فندقية في طرابلس أو بنغازي إلكترونياً.

11. الشمول الاقتصادي وقضايا الهجرة

1.11 الأنشطة الاقتصادية وتحديات الشباب

يمثل الشباب الليبي 50 في المائة من السكان النشطين و43 في المائة من القوى العاملة. وتعتبر فئة الشباب في ليبيا الأكثر تعليماً واستجابة للحدثة والتطور. وكانت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 سنة والذين لا يحوزون أي مؤهل علمي تساوي 12.7 في المائة، بينما الذين تحصلوا على الشهادة الثانوية فيمثلون 77.3 في المائة. وبالنسبة إلى الفئة العمرية 55 إلى 59 سنة، فإن هذه النسب تبلغ 56.6 في المائة و29.4 في المائة على التوالي.

هناك عدة تحديات تواجهها فئة الشباب في ليبيا، فهم الأكثر عرضة للبطالة والأقل انخراطاً في العمل الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، فهم الأقل تمثيلاً على مستوى اتخاذ القرار، ولا تزال مشاركتهم في المؤسسات المدنية والسياسية في أدنى مستوياتها.

إن العديد من الشباب الليبي لديهم توقعات إيجابية حول تطور وتحول البلاد إلى الأفضل، فهم يتوقعون تحسينات وإدماجاً اقتصادياً فورياً لهم. خيبة الأمل هذه يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار واضطرابات قد تسفر عن وقوع أعمال عنف لدى الشباب أو قد تؤدي إلى انخراطهم ضمن جماعات مسلحة. ولذلك، فإن مواجهة هذه التحديات مهمة، حيث يمكن أن تُعدّ خطط متكاملة لاحتوائهم وتشجيعهم على المشاركة في حوارات السلام والتنمية الاقتصادية.

2.11 الأنشطة الاقتصادية وتحديات المرأة

هناك ثلاث وثلاثون امرأة فازت بمقاعد منتخبة من أصل 200 مقعد في انتخابات المؤتمر الوطني العام، أي حوالي 17 في المائة من المقاعد. وفي عام 2014، بلغت النسبة المئوية للنساء الليبيات المنتخبات في مجلس

مليار دولار أمريكي والمساهمة الكلية 62.9 مليار دولار. في الواقع، فإن أداء السياحة في ليبيا بعيد أيضاً عن المتوسط في شمال أفريقيا. حيث إن متوسط مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في شمال أفريقيا يبلغ 5.8 مليار دولار، والمساهمة الإجمالية هي 12.2 مليار دولار.

إن موقع ليبيا المميز والأصول السياحية عالية الجودة تشتمل على البحر والصحراء والجبال، حيث تمتلك ليبيا ساحلاً بطول 2200 كلم طويلاً وتحتوي على مناطق سياحية خلابة كالجبل الأخضر ورأس الهلال في الشرق وجبال أكاكوس في الجنوب الليبي وواحات قبرعون، ناهيك عن الإرث التاريخي وتلاقي الحضارات كمدينة شحات ولابتس ماغنا. يمكن لكل هذه الأصول أن تسهم في تشجيع قطاع السياحة على الأمد البعيد. منذ عام 2011 انخفض عدد السياح الأجانب بشكل كبير واقتصرت الخدمات الفندقية والسياحية على السياح المحليين خاصة في المدن أو المناطق الأقل توتراً كالجبل الأخضر. إلا أن المرشدين السياحيين وخدمات النقل تأثرت بشكل كبير لعدم وجود طلب على الخدمة خاصة السياحة في الجنوب الليبي.

وجل الفنادق العاملة في السوق الليبي من فئة الخمس نجوم وهي مملوكة للدولة كلياً، كالمهاري وريكسوس، أو جزئياً، كفندق كورنيثيا بالشراكة مع شركة كورنيثيا للفنادق، في حين أن أغلب الفنادق من فئة الثلاث نجوم أو أقل مملوكة للقطاع الخاص. ساهم القطاع الخاص في تطوير قطاع السياحة خاصة بإنشاء الفنادق والقرى السياحية في كل ربوع ليبيا إلا أن جودة الخدمات المقدّمة لا ترتقي إلى المستوى العالمي.

وبصفة عامة فإن قطاع السياحة الخاص والمملوك للدولة يواجه تحديات مماثلة، حيث إن أغلب العاملين بالقطاع بحاجة إلى التدريب والتطوير في مجال الفندقة والسياحة، وبحاجة إلى تطوير وإجادة اللغات الأجنبية للتعامل مع السياح الأجانب. كما أن الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي شكّل تحدياً لقطاع السياحة. يُضاف إلى ذلك أن أغلب الفنادق والشركات العاملة في المجال السياحي لا تعتمد على الخدمات الإلكترونية (حيث تُعتبر ضعيفة جداً في هذا المجال)

في عام 2016، أفادت المفوضية عن زيادة غير مسبوقه بلغت 109 في المائة في عدد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم الذين وصلوا عن طريق البحر، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. ولهذا كثف الاتحاد الأوروبي المفاوضات مع السلطات الليبية للسيطرة على تدفقات الهجرة.

إن مشكلة الهجرة تُعدُّ تحدياً للدولة الليبية حيث إنَّ 800 ألف مهاجر متواجدين على الأراضي الليبية يستفيدون من خدمات العلاج المجانية ويتمتعون بمزايا دعم الوجود والمحروقات ويستحوذون على الأعمال في القطاع الخاص غير الرسمي من دون دفع أي رسوم أو ضرائب للدولة. ومن ناحية أخرى إن استمرار تدفق المهاجرين يرسخ أعمال التهريب والجريمة ويوثق تعاملات هذه الجماعات مع الفئات المجتمعية الأخرى ويورط المواطنين في التعامل في تقديم الخدمات ومن ثم شيوخ الجريمة وتقبُّلها وانتشارها في المجتمع. كما أن عدم تمكن المهاجرين من الوصول إلى وجهتهم الأوروبية يجعلهم يحاولون البقاء في ليبيا نظراً للمزايا المعيشية مقارنة ببلدانهم. ومن ثم ومع مرور الوقت سيشكلون تغييراً ديمغرافياً ويصبح لزاماً منحهم حقوق المواطنة والجنسية الليبية. مثال على ذلك أفراد القبائل الأفريقية ذات الامتداد في ليبيا والذين تدفقوا إلى ليبيا بعد 2011 ومحاولتهم السيطرة على قرى ومدن الجنوب الليبي، كذلك محاولاتهم المستمرة للحصول على الجنسية الليبية.

أما في ما يخص النزوح الداخلي فقد قدرت مؤسسات دولية أنه قد نزع ما يقدر بـ 435000 شخص داخلياً، ونزح حوالي 125000 شخص خارجاً (إلى دول أخرى)، وحوالي 200000 شخص عاد إلى ليبيا ولكنهم واجهوا تحدياً في إعادة دمجهم بالمجتمع وإعادة بناء حياتهم. في بداية عام 2017، كان أكثر من 1.3 مليون شخص، بما في ذلك النازحون داخلياً والعائدون والمهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء والضعفاء من غير النازحين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. قامت الحكومة المؤقتة بتشكيل لجنة برئاسة وزير الخارجية لوضع تصوّر لرجوع النازحين بالخارج وتضمنت التوصيات توفير سكن مؤقت ومبالغ مالية لمدة زمنية حتى يتم إعادة استقرارهم وتأقلمهم في التعايش في المناطق المخصصة لهم والتابعة للحكومة المؤقتة.

النواب الليبي حوالي 16 في المائة. وحتى مع هذه النسب الواعدة، ظلت نسبة تمثيل المرأة في الحكومات المتعاقبة منخفضة.

على الرغم من دعوات الأمم المتحدة لاعتماد حصة نسبتها 30 في المائة للحصول على تمثيل أكبر للمرأة، فإن النساء يمثلن 6 في المائة فقط في حكومة الوفاق الوطني و1 في المائة في الحكومة المؤقتة. وفي البلديات، هناك عنصر نسائي من بين أعضاء المجلس الستة.

يقدر معدل توظيف النساء بـ 26.3 في المائة من إجمالي التوظيفات، حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة العاملة الليبية أكثر من 50 في المائة في المهن العلمية فقط. بالنسبة للمهن الأخرى، بما في ذلك الإدارة والزراعة والخدمات والتصنيع والتجارة، تراوح تمثيل النساء في القوى العاملة من 3.5 في المائة إلى 21 في المائة (جسور، 2018). ومع ذلك، ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016، بلغت البطالة بين الإناث الشباب في ليبيا 69.2 في المائة. لقد أثر الأمن والنزاع المستمر على إشراك النساء في الاقتصاد؛ كذلك في قطاع الأعمال، واجهت النساء تحدياً في الوصول إلى التمويل وإدارة الأعمال الخاصة، إلا أنه لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في تعزيز الوصول المتكافئ للموارد، ويعزى ذلك إلى التقاليد الاجتماعية والوصول إلى التمويل وملكية الأراضي.

3.11 الهجرة والنازحون

لا تزال الحالة الإنسانية خطيرة. ووفقاً لما ذكره مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)، فإن طريق وسط البحر المتوسط أصبح الآن قناة الهجرة الرئيسية، وليبيا هي نقطة الانطلاق الرئيسية. في عام 2011، قدرت المنظمة الدولية للهجرة العدد الإجمالي للرعايا الأجانب الذين يعيشون في ليبيا قبل الأزمة بنحو 2.5 مليون، غادر منهم 768372 من المهاجرين نتيجة أعمال الحرب في ليبيا خلال أزمة عام 2011. وحدد تقرير دي تي إم، 2018 العدد الإجمالي بـ 704142 مهاجراً (90 في المائة منهم من البالغين و10 في المائة قاصرون)، ويظهر أن غالبية المهاجرين البالغين هم من الذكور (89 في المائة).

الجدول 5. الهجرة في ليبيا

المنطقة	عدد المهاجرين	تقدير يوميًا	تقدير للمفادين يوميًا	العدد الحقيقي للقادمين	العدد الحقيقي للمفادين	جنسيات القادمين	الوجهة الأخيرة
الكفرة	16,549	333	349	6650	7012	الصومال تشاد السودان	إيطاليا المانيا فرنسا
طبرق	7,320	173	166	3287	3150	مصر السودان إثيوبيا	ليبيا إيطاليا مالطا
مرزق	28,474	536	262	2748	1455	النيجر نيجيريا تساد	ليبيا إيطاليا فرنسا
المرقب	93,564	115	92	2443	1700	مصر نيجيريا النيجر	إيطاليا فرنسا النيجر
اجدابيا	63,572	47	54	1104	1267	السودان تشاد مصر	إيطاليا ليبيا فرنسا
نالوت	9,160	39	37	781	715	النيجر مالي نيجيريا	إيطاليا فرنسا ليبيا
مصراته	88,789	52	62	573	762	النيجر نيجيريا تشاد	إيطاليا النيجر ليبيا
سبها	31,100	40	29	434	308	النيجر مالي بوركينافاسو	إيطاليا ليبيا فرنسا
الجفرة	8,011	18	18	356	353	النيجر تشاد السودان	ليبيا إيطاليا فرنسا
الجفارة	18,146	33v	46	318	391	النيجر نيجيريا مالي	إيطاليا ليبيا النيجر

الجدول 6. الفساد

عدد الدول	ترتيب ليبيا	النقاط	جدول الترتيب
174	160	21	2012
175	172	15	2013
174	166	18	2014
167	161	16	2015
176	170	14	2016
180	171	17	2017
180	170	17	2018

المصدر: DTM, 2018.

12. الفساد

تشير التقارير الصادرة من الأجهزة الرقابية ان استشراف الفساد في كل مؤسسات الدولة بما فيها الأجهزة الرقابية نفسها. ومن أهم أسباب الفساد في ليبيا الوساطة والمحابة خاصة في تمكين الأقارب من الوظائف والتعاقدات، والتواطؤ والرشى واستغلال المنصب للمصالح الخاصة والمضاربة في النقد الأجنبي والتحايل والاحتيال (تقرير ديوان المحاسبة، 2017).

إنّ توحّي الشفافية وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة حول الإنفاق الحكومي والسماح بتداولها في وسائل الإعلام وإقرار مبدأ المساءلة وإخضاع مسؤولي الدولة للمساءلة القانونية والإدارية وحث الجهات القضائية على إعلان نتائج التحقيقات والأحكام الصادرة في قضايا الفساد الإداري والمالي كلّها إجراءات يُؤمّل منها أن تساهم في الحد من ظاهرة الفساد. كما أن التقليل من دور تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابي في التقليل من الفساد.

13. المدن المتضررة وإعادة الإعمار

نتيجة لاستمرار الحروب في ليبيا منذ 2011 وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير فإن الحروب والصراعات في ليبيا بشتى أنواعها تسببت بشكل كبير في تدمير المدن والبنى التحتية وتسببت في شرخ في النسيج الاجتماعي الليبي. إن إعادة الإعمار في ليبيا تحتاج إلى

إن الفساد الإداري والسياسي والمالي في ليبيا من أهم معوقات بناء الاقتصاد الليبي وسبب رئيسي في فشل كلّ محاولات الإصلاح التي انتهجتها الدولة منذ زمن. حيث إنه وطبقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية تُمنح ليبيا 17 نقطة من أصل 100 في النزاهة، وظهر ذلك جلياً في حجم الإنفاق الذي تنفقه الدولة على مشاريع التنمية من دون أن تنعكس نتائجه أو تُرى على الواقع. في ما يلي جدول يوضح ترتيب ليبيا مقارنة بدول أخرى:

حاولت الأجهزة الرقابية تعزيز مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد في المؤسسات العامة حيث إن الإدارة العامة للتحقيق في هيئة الرقابة الإدارية في البيضاء على سبيل المثال قامت بالتحقيق في قضايا متعلقة بالفساد واختلاس المال العام والتقصير في حفظه وصيانته واستعماله في غير الأغراض المخصصة له والتلاعب في القروض والتسهيلات المصرفية وفتح حسابات مصرفية بالمخالفة، حيث بلغ عدد القضايا المسجلة خلال عام 2017 على سبيل المثال 383 قضية، منها 95 قضية حتى الآن قيد البتّ أُحيل منها 59 قضية متعلّقة بـ 198 موظفاً على المجالس التأديبية، وترتبط 229 قضية منها بمخالفات مالية في بنغازي والجبل الأخضر. وفي طرابلس أحوّلت هيئة الرقابة الإدارية في نفس السنة 118 قضية متعلقة بنفس المواضيع وتطال 220 متهماً بمخالفات مالية.

وفي غرب البلاد وإبان بدايات انطلاق عمليات فجر ليبيا في الغرب الليبي أدّت تلك الصراعات إلى دمار كبير في مطار طرابلس الدولي ممّا أوقفه عن العمل حتى اليوم، ودُمّرت بعض المدن التي وقفت ضد قوات فجر ليبيا كمناطق ورشفانة وغيرها. ومن ثمّ أدّت حرب البنبان المرصوص على التنظيمات الإسلامية في مدينة سرت إلى دمار ما تبقى من أنقاض المدينة. ومن المتوقع أن الحرب الدائرة في طرابلس هي الأخرى قد تزيد في أضرار البنية التحتية للمدينة.

2.13 مدن وبنى تحتية تضررت من الانفلات الأمني

كما أن هناك مدناً تضررت من الانفلات الأمني في البلاد وسيطرت مجموعات مسلحة عليها وتهجّر أهلها خاصة في المنطقة الجنوبية حيث سيطرت مجموعة مسلحة يُعتقد أنها غير ليبية على مدن في الجنوب الليبي مثل سبها ومرزق، وتسببت في أضرار كبيرة في البنى التحتية. فضلاً عن الصراعات والقتال بين المدن والقبائل في الغرب الليبي كحرب الصيعان وككلة والمشاشية والزنتان وغيرها. كذلك فإن الانفلات الأمني أعطى فرصة للجماعات المسلحة وعصابات التهريب للعبث في البنية التحتية خاصة في قطاع الاتصالات والكهرباء، حيث إنّ الأسلاك يتم صهرها وتباع خارج البلاد بعد أن يتم السطو عليها وانتزاعها من الشبكات العاملة مما أدى إلى أضرار جسيمة في الشبكات العاملة خاصة في الجنوب الليبي.

3.13 محاولات لإعادة الإعمار واستكمال المشاريع المتوقّفة

في عام 2013 انتهجت الحكومة المؤقتة في بداياتها برئاسة علي زيدان نهج تعويض الأملاك المتضررة من الحرب عن طريق وزارة الإسكان والمرافق وتم تعويض بعض الأملاك في عدة مدن منها مصراتة وسرت، إلّا أن هذا الإجراء لم ينفذ في كل المدن الليبية. كما قامت الحكومات الليبية بوضع خطط لإعادة الإعمار واستكمال المشاريع المتوقّفة في ليبيا والنظر في تعديل بعض العقود لتتماشى مع المتغيّرات الحاصلة على الأرض.

خطوات مدروسة تشمل إعادة تخطيط بعض المناطق والمدن المتضررة من الحرب ومن ثم إعادة بناء المدمر منها وتطويرها فضلاً عن إعادة تطوير وتأهيل البنى التحتية بما في ذلك الطرق والمرافق والاتصالات وغيرها. تم تقسيم المدن المتضررة على النحو التالي:

1.1.3 المدن المتضررة من الاقتتال

إن الصراع المسلح بعد 2011 نتج عنه أضرار كبيرة في البنية التحتية الليبية مجملها من استخدام الأسلحة الثقيلة والمتوسطة وقذائف الطيران وغارات طيران حلف الناتو، فضلاً عن التصرفات الفردية والانتقامات والسرقعة التي لوحظت في عدة مناطق وفي عدة حالات كتهريب الأسلاك والأبراج وسرقعة المعدات والآليات وغير ذلك.

اختلفت نتيجة الاضرار من منطقة إلى أخرى. على سبيل المثال، تأثرت مدينة سرت بشكل كبير نظراً لبقاء القذافي فيها إلى حين انتهاء الحرب ومقتله، وتضررت مدينة تاورغاء أيضاً نتيجة الاقتتال الذي حدث بين سكان المدينة وسكان مصراتة والذي أدى إلى تهجير كل سكان المدينة. كذلك تضررت بعض المناطق في طرابلس جراء قصف قوات الناتو بأسلحة متطورة لها قدرة تدميرية كبيرة. وبنسبة أقل تأثرت مدينة مصراتة ومدينة بنغازي واجدابيا.

حرب الكرامة في شرق ليبيا والتي قادها الجيش الوطني الليبي انطلاقاً من بنغازي لمحاربة الإرهاب تسببت في دمار في المباني والبنية التحتية وذلك لضراوة القتال داخل المدن واحتماء الجماعات الإسلامية المسلحة داخل المباني واستغلال المرافق العامة في الحرب. جُل المدن التي شهدت هذه الحروب لحق بها دمار كبير في البنية التحتية والمرافق العامة والأملاك الخاصة، فعلى سبيل المثال تعرّض حي الصابري في مدينة بنغازي لدمار كبير نظراً لاحتمام المعارك وسط الطرقات والاحتماء داخل المباني. كذلك الحال في مدينة درنة التي شهدت هي الأخرى اقتتالاً مع الجماعات الإسلامية أدى إلى خروجهم منها بعد أن تأثرت المدينة القديمة من جرّاء الاقتتال.

وتحتاج إلى تخطيط جيّد وتوفير المبالغ المطلوبة لإعادة الأعمار. بالإضافة إلى وضع حلول عملية قابلة للتطبيق لإعادة إعمار هذه المدن. وفي هذا الصدد فإن اللجنة التي تم تكليفها لإعادة إعمار بعض المدن لا زالت تضع التقديرات والاحتياجات الضرورية لإعادة الإعمار.

4.13 تحديات إعادة الإعمار

ثمة تحديات كثيرة للبدء في إعادة الإعمار للمدن المتضررة في ليبيا والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- من دون إيقاف الحروب الدائرة والتوصّل إلى سلام دائم واستقرار الوضع الأمني والسياسي يصعب الشروع في أي أعمال إعادة إعمار لأنها ستكون معرضة للدمار متى نشبت الحروب من جديد؛
- القيمة المالية المطلوبة لإعادة الأعمار كبيرة جداً وقد تفوق قدرة الدولة الليبية على توفيرها، خاصة أن حجم الإنفاق على أبواب الميزانية غير التنموية يفوق 85 في المائة في حين أن بند التنمية لا يتجاوز 7.5 في المائة؛
- أقرت الحكومة الليبية في 2012 التعويض على مالكي العقارات والمنشآت المتضررة لجبر الضرر وعودت بالفعل بعض المتقدمين من مصراته وسرت، وبهذا تكون الحكومة الليبية قد ستّت مبدأ تعويض المتضررين، مما يتطلب توفير مبالغ كبيرة لتعويض الأضرار الناجمة عن هذه الحروب والتي ستفوق مئات المليارات. هذا فضلاً عن الأحكام القضائية والتحكيمية التعويضية الصادرة للشركات والمتضررين؛
- إن إعادة تخطيط المدن المدمرة سيحتاج إلى وضع مخططات حضرية جديدة تحتاج إلى تغيير في الوضع القائم وبهذا فإن الدولة ستواجه تحديات منها مطالبة ملاك العقارات المدمرة بتعويضات وبدائل للتنازل عن العقارات والممتلكات؛
- تشمل خطط إعادة الإعمار استكمال المشاريع المتعثرة والتي تمّ توقيع أغلبها قبل 2011، حيث إنّ لهذه المشاريع تحديات يجب معالجتها منها اشتراط أغلب الشركات المنفذة تعويضها عن الأضرار التي لحقت

وبالفعل أقرّت بعض الشركات برغبتها في الرجوع لاستكمال أعمالها في ليبيا إلا أن معظم هذه الشركات اشترطت تعويضها على ما لحقها من ضرر في آلياتها ومعداتها ومواقعها للعودة واستكمال المشاريع.

في عام 2016 قامت الحكومة الليبية المؤقتة بتشكيل لجنة لاستقرار وإعادة إعمار مدينة بنغازي، وتم إنشاء صندوق تحت مسمى صندوق إعادة الإعمار. لكن كل هذه المساعي لم تحقق نتيجة كبيرة نظراً لاستمرار العمل العسكري. كذلك لم تكن هناك رؤية واضحة للعمل. في 2017 تم تشكيل لجنة للجنوب الليبي سُمّيت لجنة الأمانة وتم صرف مبلغ 100 مليون دينار ليبي لوضع حلول سريعة للبنية التحتية وتوفير الاحتياجات الضرورية. وفي عام 2018 شكّلت لجنة خاصة بدرنة. ولكن، اقتصر عمل هذه اللجان على الاحتياجات الضرورية في قطاعات الصحة والتعليم والأمن.

انتهجت الحكومات الليبية نهج الحصر والتعويض والتخطيط ومن ثم البدء في إعادة الإعمار والذي ترى الحكومات تنفيذه على مرحلتين وهما:

مرحلة التهيئة: وهي مرحلة إعادة الحياة إلى المدن أو المناطق المتضررة وذلك بتوفير الاحتياجات الأساسية للعيش فيها، حيث باشرت الحكومة المؤقتة على سبيل المثال في إعادة تفعيل التعليم والصحة وتوفير المستلزمات الأساسية وصيانة مراكز الشرطة في كل المدن التي تمكن الجيش الليبي من تحريرها، كبنغازي ودرنة والجنوب الليبي، وهو النهج الذي اعتمده أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع حكومة الوفاق الوطني بشروعه في دعم بعض المناطق المنكوبة والمتضررة في توفير الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم. وتم رصد مبلغ ثلاثين مليون دولار أمريكي من دول مانحة، وتعهدت حكومة الوفاق الوطني أن يوضع مبلغ مناظر للبرنامج ليصل المبلغ الإجمالي إلى 60 مليون دولار أمريكي. وكان البرنامج قد وضع جدولاً زمنياً وحدد المدن ذات الأولوية لتنفيذ المشروع.

مرحلة إعادة بناء البنية التحتية والإعمار: تعتبر هذه المرحلة تحدياً كبيراً نظراً للأضرار الناتجة عن الحروب في البنى التحتية والممتلكات وغيرها. إن هذه المرحلة

1.14. الانقسام المؤسسي

يُعتبر الانقسام المؤسسي من أكبر التحديات في الوضع الراهن، حيث انقسمت المؤسسات على نفسها وأنشئت مؤسسات جديدة تابعة للحكومتين الفاعلتين. ويرجع الانقسام إلى ما بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية في عام 2013 واعتراض بعض أعضاء المؤتمر الوطني على نتائج الانتخابات. بدأ الانقسام فعلياً عندما باشرت الحكومة المؤقتة برئاسة عبدالله الثاني أعمالها في البيضاء بعد انتقالها من طرابلس وذلك بعد إعطاء مجلس النواب الثقة لها. في المقابل أعطى المؤتمر الوطني الثقة لحكومة الإنقاذ الوطني برئاسة عمر الحاسي. واستمر الانقسام حتى طال المؤسسات التنفيذية والتشريعية وأثر في أداء المؤسسات القضائية وأخذ عدّة أشكال يمكن تقسيمها كما يلي:

1.14.1 الانشطار المؤسسي

يُعد هذا النوع الغالب على المؤسسات العاملة في الدولة، حيث إنّ عدداً كبيراً من المؤسسات حافظت ظاهرياً على وحدة كيائها ومؤسساتها ولكنها داخلياً انقسمت على نفسها وتعامل كل فرع أو منطقة مع الحكومة المسيطرة جغرافياً. فعلى سبيل المثال لا تزال مصلحة الضرائب مؤسسة واحدة وإدارة واحدة ومقرها طرابلس، إلا أن المكاتب الواقعة في نطاق الحكومة المؤقتة تأخذ تعليماتها من وزير المالية وتحيل إيراداتها إلى حساب الإيراد العام بالوزارة، بل إنّ وفي بعض الأحيان تم إعطاء مبالغ من إيرادات الضرائب كسلف لجهات وبلديات من دون الرجوع للمركز الرئيسي. كذلك هيئة تشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة والتي حافظت على وحدة مؤسساتها خارجياً ولا زالت تحتفظ بمجلس إدارة موحد إلا أن المشاريع الاستثمارية في الشرق الليبي تحال مستنداتها إلى وزير الاقتصاد في الحكومة المؤقتة لاستصدار القرار الاستثماري طبقاً لقانون الاستثمار رقم 9 لسنة 2010، في حين أن فرع المنطقة الغربية يحيل مستنداته إلى وزير الاقتصاد في حكومة الوفاق الوطني.

كذلك في الشق القضائي، فإن أغلب مؤسسات القضاء وإن كانت موحدة ظاهرياً، إلا أن الانقسام الواقع أثر على

بالآليات والمعدات والمواقع التابعة لها قبل البدء في أي أعمال وإعادة النظر في الأسعار المتفق عليها نظراً لتغيّر الأسعار المحلية والعالمية. ومن ناحية أخرى، هناك عدد كبير من هذه الشركات أعلنت إفلاسها وتمت تصفيتها، وبذلك لإحلال شركات بديلة يتوجب على الجهة المالكة إنفاق مبالغ لفسخ ونقل وإعادة التعاقد والتعامل مع التحديات الفنية والمالية الناتجة عن فسخ العقود وإعادة التعاقد؛

- كذلك تحتاج عودة الشركات لتنفيذ المشاريع المتعثرة إلى توفير مخصصات ومبالغ مالية مقابل دفع ما ستقوم به هذه الشركات من أعمال. كانت الدولة قد خصصت مبالغ لهذه المشاريع ولكن يُتوقع أنه تم التصرف بهذه المبالغ المرصودة خلال السنوات السابقة، لذا فإن توفيرها في الوضع الراهن سيمثّل صعوبة في ظل تذبذب سعر النفط وارتفاع حجم الإنفاق العام والاحتياجات العاجلة لنفقات الحروب ذات الأولوية؛

- وبالنظر إلى إمكانية طرح ملف إعادة الإعمار على الاستثمار الأجنبي، فإن هذا الطرح وإن كان يمكن أن يكون حلاً إلا أنّه وفي الوقت نفسه يشتمل على مجموعة من التحديات. حيث إنّ الوضع الأمني الليبي لا يحقّز على الاستثمار ناهيك عن التشريعات الحالية التي يشوبها القصور وتفتقر إلى الضمانات السيادية التي عادة ما يتطلبها الاستثمار في البنى التحتية، بالإضافة إلى عدم استقرار أسعار الصرف وغيرها من التحديات؛

- إن طرح إعادة إعمار المدن والبنى التحتية من ناحية أمنية قد يعرّض أمن الدولة وسيادتها للخطر وسيطرة شركات أجنبية ومتعددة الجنسية على البنى التحتية للدولة في الوقت الذي تفتقر فيه الشركات المحلية إلى القدرة على الاستثمار والتطوير في بعض المجالات المتخصصة.

إنّ إعادة الإعمار، وإن كانت من المواضيع ذات الأولوية نظراً لمساسها المباشر بالمواطن، إلا أنّ التخطيط لها ووضع الحلول والآليات التي تناسبها يحتاج إلى دراسة عميقة وتريث ووضع آليات فاعلة.

أسست الحكومة المؤقتة 8 وزارات، ومن ثم قامت الوزارات بإنشاء الجهات التابعة وإعادة تسمية مجالس الإدارة والمدراء ورؤساء المصالح وغيرها والتي تقدر في مجملها بأكثر من 60 مؤسسة وهيئة وشركة. أدى هذا التناظر إلى طفرة في القرارات والقرارات المضادة واستشرى الصراع في التحكم على المؤسسات ذات البعد السياسي والاقتصادي حيث قامت الحكومة المؤقتة فترة الاعتراف بها دولياً كحكومة شرعية وحيدة في ليبيا بالإسهاب في تكليف موظفين في السلك الدبلوماسي واستبدال السفراء والموظفين الدبلوماسيين غير المؤيدين لعملها، وكذلك قامت بإعادة تشكيل مجالس الإدارة لعدد من الشركات والمؤسسات، منها المؤسسة الليبية للاستثمار والشركات والمحافظ التابعة. وحالما تم الاعتراف الدولي بحكومة الوفاق الوطني نهجت الأخيرة الأسلوب نفسه واستبدلت مجالس الإدارة والممثلين الدبلوماسيين في الخارج.

يُحسب للحكومات المتنافسة والمتعاقبة عدم الإفراط في الانقسام المؤسسي، حيث حافظت الحكومتان على وحدة المؤسسات (الانشطار المؤسسي) طالما أنه يتم التعامل مع الحكومة وتنفيذ طلباتها. كذلك ابتعدت الحكومتان عن مشكلة تناظر المؤسسات ذات الطبيعة الحساسة، كمصلحة الجوازات والجنسية والأملاك العامة وإدارة السجون وغيرها من المؤسسات وهو ما يبين اهتمام المسؤولين بما هو متصل بقضايا الأمن الوطني وأملاك المواطن.

من المتوقع أن تقاسي الحكومة الموحدة - إن تم التوافق عليها - تحديات كبيرة لإعادة دمج هذه المؤسسات ومتابعة الإجراءات الصادرة منها وتصحيحها، خاصة وأن جُل هذه المؤسسات المنشأة والعاملة تفتقر إلى أساليب الإدارة الصحيحة ولم تقم بالأرشفة الإلكترونية والحفاظ على المستندات والمرفقات، ومن ثم فإنه يصعب تتبّع خلفيات المواضيع وكيفية اتخاذ القرارات الصادرة بخصوصها. يضاف إلى ذلك العدد الكبير للموظفين الذين تم تعيينهم وانتدابهم بهذه المؤسسات خاصة في وزارة الخارجية وهو ما ينقل كاهل الوزارة. وقد يُسبب التخلص منهم دونما معايير واضحة تدمراً وشرخاً اجتماعياً يصعب التعامل معه في ظل ضعف الدولة. أما إنفاق هذه المؤسسات فينتهي حالما يتم توحيد المؤسسات، وكذلك الأصول التي تم بناؤها وشراؤها فيمكن تضمينها

أدائها لمهامها، فسلطة إدارة القضايا، على سبيل المثال، والتي تُعد الممثل القانوني للمؤسسات الحكومية في القضاء الليبي والخارجي، تقوم بتمثيل حكومة الوفاق الوطني في طرابلس وتتعامل مع مؤسساتها، في حين أنها تمثل الحكومة المؤقتة في شرق البلاد وتتعامل مع مؤسساتها الأمر الذي يعد ازدواجية في المعايير.

كذلك الحال في المحاكم العاملة، سواء في الشق الابتدائي أو الاستثنائي. ففي حين أن المحاكم في الشرق الليبي تُعتبر حكومة الوفاق حكومة غير دستورية لعدم حصولها على ثقة البرلمان الليبي ومن ثم فإن كل القضايا المنظورة ضد هذه الحكومة تُرفض لرفضها على غير ذي صفة. إلا أنه وفي المنطقة الغربية من البلاد فإن الأحكام القضائية تشكك في أهلية مجلس النواب والمؤسسات المنبثقة عنه بناءً على حكم المحكمة العليا والقاضي بعدم شرعية مجلس النواب.

وعلى الصعيد التشريعي فإن هناك بعض المؤسسات التابعة للأجسام التشريعية والتي انشطرت إلى فروع، منها هيئة الرقابة على الأغذية والأدوية التابعة لهيئة الرقابة الإدارية والتي تُدار من طرابلس، وتفوض مدير فرع بنغازي للتعامل مع الأجسام القائمة في الشرق الليبي.

يُعتبر هذا النوع من الانقسام الأسهل عند وجود نية بتوحيد المؤسسات، وذلك للمحافظة على الهيكلة والتراتبية الإدارية، وإن كان من المتوقع أن يكون هناك بعض التحديات القانونية نظراً لتنفيذ قرارات مختلفة صادرة عن حكومات متناظرة في نفس التوقيت.

2.14 التناظر المؤسسي

أما النوع الثاني فهو التناظر المؤسسي، حيث إن وجود حكومتين متنافستين أدى إلى إنشاء مؤسسات متناظرة وفي بعض الأحيان بتسميات مختلفة. وفي حين باشرت حكومة الإنقاذ الوطني عملها في مقرات المؤسسات الواقعة في طرابلس ومن خلال موظفيها الراغبين في الاستمرار في العمل، قامت الحكومة المؤقتة بتشكيل حكومة جديدة وتوظيف وانتداب وإعارة موظفين من القطاع العام والتعاقد مع موظفين في القطاع الخاص وإنشاء الأجسام اللازمة لعمل الحكومة.

إحدى الحكومتين ضرورة استحداثها نظراً للظروف الحالية والمستقبلية، حيث إن هذه المؤسسات ليس لها مؤسسة مناظرة في الحكومة الأخرى. فعلى سبيل المثال تم إنشاء هيئة المرأة والطفل بالحكومة الليبية المؤقتة وتقسيم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى وزارتين، وكذلك وزارة الاقتصاد والصناعة.

إلا أن هذا النوع من الانقسام المؤسسي لا يشكل تحدياً كبيراً حيث إنه وقور حله أو دمج يمكن معالجة ما صدر عنه من قرارات وإجراءات من دون تأثيرها على جسم آخر مناظر.

5.14 المؤسسات المحافظة على وحدتها

هناك مؤسسات محدودة جداً نجت من الانقسام المؤسسي، ولعلّ طبيعة عمل هذه المؤسسات هو ما ساهم بشكل كبير في عدم الانقسام. فقد حافظت الحكومات على المؤسسات التي تشكّل خطراً داخلياً وخارجياً على الوطن والمواطن ومنها مصلحة الجوازات والجنسية والتي تمنح جوازات السفر وتأشيرات الدخول وتسجيل العمالة، وكذلك مصلحة الأملاك العامة المسؤولة عن تسجيل ونقل وحفظ مستندات الملكية العامة والخاصة وإدارة السجون ومصلحة الأحوال المدنية. وفي الجانب الخدمي حافظت شركة تحلية مياه البحر والمصارف التجارية أيضاً على وحدتها، وإن كان الحفاظ على وحدة هذه المؤسسات يرجع لمسؤوليها لتأييم بأنفسهم وبمؤسساتهم عن الصراع السياسي والتزام المهنية والتكليف مع المستجندات للتعامل مع الوضع السياسي الراهن، وهو ما وفر طمأنينة عند متخذ القرار بالحفاظ على المؤسسة وعدم المساس بها، إضافة إلى أن هذه المؤسسات ليس لها ذلك الأثر الكبير في الوضع السياسي أو الأمني.

6.14 التحديات من الانقسام المؤسسي

إن الانقسام المؤسسي بجميع أشكاله خلق تحديات كبيرة يمكن تلخيصها كما يلي:

- الإفراط في النفقات والمصاريف للمؤسسات القائمة والمنشأة والتي تشمل السيارات والتأثيث والمهام والنفقات التسييرية وغيرها؛

يؤسر من ضمن الأصول الثابتة للمؤسسات إذا ما صحت إجراءات شرائها أو ملكيتها.

وتأثرت كذلك المؤسسات التشريعية جزاء الانقسام السياسي، فعلى سبيل المثال، يعتبر البرلمان الليبي نفسه الجسم التشريعي المنتخب والممثل للشعب الليبي، في حين يعتبر المؤتمر الوطني الليبي أنه هو الجسم التشريعي المنتخب وأن البرلمان قد انتهى بصور حكم المحكمة العليا ضده. إلا أن الاتفاق السياسي بالصخيرات قد أنهى الخلاف بإنهاء دور المؤتمر الوطني وحلول مجلس الدولة الاستشاري محله واعترافه بالبرلمان كجسم تشريعي وحيد، مما حقق الاعتراف به محلياً ودولياً. كذلك لحق الانقسام الأجسام الرقابية التابعة للجسم التشريعي كديوان المحاسبة والرقابة الإدارية والجهات التابعة لها. أما الهيئات القضائية فقد حافظت على وحدتها ولم تتأثر من هذا النوع من الانقسام.

3.14 الانشطار أو الانقسام الجزئي للمؤسسات

هناك نوع ثالث وإن كان لا يشمل عدداً كبيراً من المؤسسات، وهو الانشطار أو الانقسام الجزئي للمؤسسات، حيث إن بعض المؤسسات والهيئات عملت بأجزاء فقط من إدارتها وأقسامها واعتمدت على الإدارات والفروع الأخرى التابعة للحكومة المناظرة. ومنها على سبيل المثال لا الحصر، مصرف ليبيا المركزي، حيث انقسم مصرف ليبيا المركزي بين أعضاء مجلس إدارته، فالرئيس وأحد الأعضاء استمرّ بالعمل بطرابلس، أمّا نائب الحاكم وثلاثة أعضاء فانتقلوا للعمل بالبيضاء وقاموا بإنشاء مقر للمصرف المركزي بها (مما شل مجلس الإدارة ومنع من تحقيق النصاب لعقد أي اجتماع واتخاذ قرارات)، إلا أن المصرف المركزي بالبيضاء لم يُنشئ بعض الوحدات الإدارية، ولعل السبب في ذلك هو ارتباطها بالأصول والقوائم المالية التي لا يسيطر عليها.

4.14 المؤسسات المستحدثة

أما المجموعة الأخرى من الانقسام المؤسسي فهي المؤسسات المستحدثة، وهي تلك المؤسسات التي ارتأت

- تحدي أحكام المحاكم والقضاء والقرارات الصادرة خاصة فيما يخص الاعفاء من مهام، والاستمرار في تمثيل المؤسسة بشكل غير قانوني وتحميلها التزامات، وفي بعض الأحيان البحث عن الدعم الدولي للبقاء في الوظيفة.

إن هذه الظواهر والتحديات والتي زادت وتيرتها في الانقسام تحتاج إلى معالجة سريعة قبل أن تتفاقم ويصعب السيطرة عليها.

7.14 محاولات لتوحيد المؤسسات

لم يُلاحظ أي تنسيق أو تعاون بين المؤسسات والهيئات أثناء وجود حكومة الإنقاذ الوطني والحكومة الليبية المؤقتة، إلا أنه وبعد اتفاق الصخيرات حاولت مجموعة من المؤسسات والهيئات، وبطرق غير رسمية، التنسيق في ما بينها لتوحيد الجهود وتقديم الخدمات للمواطن، ولعل أهمها التنسيق بين وزارتي المالية في حكومتي الوفاق الوطني والحكومة الليبية المؤقتة وذلك لضمان عدم ازدواجية دفع المرتبات. كذلك التنسيق بين مصالح المطارات والموانئ وشركات الخطوط العاملة.

في الآونة الأخيرة، أي بين 2018 وبداية 2019، لوحظت محاولات حثيثة لتوحيد المؤسسات والعمل فيها بمجلس إدارة موحد. إلا أن النجاحات في هذه المساعي محدودة، فعلى سبيل المثال، تمكن رؤساء مجالس إدارة الشركة الليبية الأفريقية القابضة في كل من طرابلس والبيضاء من توحيد مجلس إدارة الشركة الأفريقية، كذلك الهيئة العامة للمواصلات والنقل قامت بتوحيد مجلس إدارة الشركة الليبية للنقل البحري، كذلك يقوم مجلس التخطيط الوطني والذي تم إعادة تشكيله مؤخراً بمساعٍ حثيثة للمساهمة في دمج المؤسسات والهيئات.

- الإسهاب في التوظيف والإيفاد داخلياً وخارجياً؛
- الإسهاب في القرارات والإجراءات الإدارية والإجراءات المضادة من الحكومات؛
- الانعكاس السلبي لهذا الانقسام على الأجسام القضائية والتي كانت دائماً بمنأى عن الصراع السياسي حيث إن هذا الانقسام أثر في عمل المحاكم والأجهزة القضائية وأرهق المحاكم بقضايا سَبَقَ الفصل بها وأدى إلى تضارب بعض الأحكام نظراً للانقسام السياسي بالبلاد، إضافة إلى القرارات والترتيبات المالية والإدارية الناجمة عن تلك الأحكام وتأثيرها؛

- صدور قرارات غير مدروسة نظراً لغياب المستندات والخلفيات، كقرار وزير العدل بالحكومة المؤقتة بإقرار مديونية لشركة أجنبية تقدر قيمتها بمبلغ 450 مليون دينار أخذت بها الشركة حكماً تحكيمياً في الخارج؛
- إهدار المال العام في إثبات الشرعية وأحقية التمثيل للمؤسسات كما في المؤسسة الليبية للاستثمار، وضياع أموال الليبيين نظراً للانقسام السياسي وعدم أهلية الممثلين؛
- اتخاذ إجراءات وترتيبات مالية تُقدر بالمليارات من دون أيّ سند قانوني مما يؤثر في احترام القوانين والتشريعات؛
- الفساد الإداري وغياب الرقابة وتحجج المسؤولين بالانقسام السياسي؛
- التمرد على المسؤولين والتحجج بالانقسام السياسي خاصة لدى الجهات التابعة، وتغيير تبعية المؤسسات من قِبل رؤسائها طبقاً لمصالح شخصية؛



الجزء الثاني: الاستراتيجيات السابقة والتحديات

15. الخط والرؤى السابقة

المشاورات حول إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي (UNSF) للفترة 2019-2020. وتهدف الاستراتيجية إلى العمل من أجل مسار أكثر استدامة نحو التنمية والازدهار والسلام والأمن. ولتوفير قاعدة من التعاون من خلال تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والحفاظ على المؤسسات دعماً لعملية بناء السلام، حيث يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى خفض اعتماد المعونة الإنسانية من خلال تطوير قدرات مؤسسات الدولة (الصحة العامة، وأمن المجتمع، والأعمال المتعلقة بالألغام، والتعليم، وغير ذلك) من أجل الاستجابة للأزمات المحتملة. كما يهدف البرنامج إلى دعم تعزيز فعالية المؤسسات الحكومية لتمكين المواطنين من الوصول بسهولة إلى الخدمات العامة والفرص الاقتصادية. أما اليونسيف فستوفر مشاركة لتنفيذ برامج متعددة من أجل الأطفال منها ما هو مختص بمجالات المياه والصرف الصحي وحماية الطفل والتعليم والصحة والتغذية، حيث تهدف اليونسيف بالتعاون مع الحكومة إلى التأكد من أن مراجعة السياسات والاستراتيجيات والميزانيات تستند إلى أدلة سليمة وتتمحور حول الأطفال وتناسبهم (UNSMIL, 2019).

لقد تم تطوير استراتيجيات لقطاعات أخرى؛ فعلى سبيل المثال، تعمل منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع وزارة الصحة في ليبيا على استراتيجية مطورة حديثاً. وتقترح هذه الاستراتيجية أن يتم الشروع بتنفيذها بدايةً على 6 مراكز للرعاية الصحية الأولية في ليبيا. ستقدم المراكز الـ 6 المختارة خدمات الرعاية الصحية الأولية على أساس النهج الجديد الذي تم الأخذ به في ممارسات الأسرة، ومن ثم سيتم تعميم استراتيجية التنفيذ في جميع أنحاء البلد.

كما قامت وزارة التخطيط بتطوير الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء للفترة 2018-2023. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تزويد القطاع الخاص والمنظمات

كانت هناك محاولات عديدة في السابق لتطوير استراتيجية وطنية، إذ تم تكليف مجموعة مونيتر لتقديم استراتيجية وطنية وقد تم إعدادها في 2006، غير أنه أُخِذَ عليها أنها تجاهلت الجانب السياسي والاجتماعي وركزت على الجانب الاقتصادي. في 2007 تم تكليف مركز بنغازي للدراسات بإعداد استراتيجية وطنية تشمل الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. تم الشروع في تبني هذه الاستراتيجيات ولوحظت بعض النتائج الإيجابية، ومنها محاولة تنويع الاقتصاد الخاص وإنشاء مجلس التطوير الاقتصادي وغيرها، إلا أن أحداث 2011 أوقفت تبني تلك الاستراتيجيات نظراً لتغيير النظام بالكامل.

في عام 2012، قام مجلس التخطيط الوطني التابع للمؤتمر الوطني العام بتكليف خبراء ليبيين لإعداد رؤية ليبيا لعام 2025 تحت إشراف مجلس التطوير الاقتصادي حيث أعيد تقديم العمل برؤية ليبيا لعام 2040 والتي تعتبر امتداداً للرؤية المقدمة من مركز بنغازي للدراسات والأبحاث في 2007. ومع ذلك، لم تتبن أي من الحكومات الحالية هذه الرؤية، وفي عام 2013 عيّنت الحكومة المؤقتة لجنة مكونة من خمسين خبيراً ليبيين في مجالات مختلفة لتطوير رؤية ليبيا 2030، وتم توضيح معالم الرؤية لكنها لم تقدّم مكتوبة إلى الحكومة المؤقتة. محاولة أخرى لإعداد رؤية وطنية قُدمت من قبل معهد ليبيا للدراسات المتقدمة، حيث تم اقتراح استراتيجية وطنية ورؤية لعام 2023 بعنوان "إحياء ليبيا". تركز الاستراتيجية المقترحة على أربع ركائز رئيسية هي: السلام والأمن وسيادة القانون؛ النمو الاقتصادي؛ التنمية البشرية؛ والحوكمة وإصلاح القطاع العام.

في عام 2018، ناقشت الأمم المتحدة وحكومة الوفاق الوطني إطاراً استراتيجياً لدعم ليبيا في جولة من

التجارية واقتراح مجالات معينة يمكن التركيز عليها. إلا أن هذه الاستراتيجية تم تطويرها في حقبة الفذافي، وعملت مع هيكله ورؤية البلاد في ذلك الوقت. حالياً، وبعد التغيير الدراماتيكي في البلاد منذ عام 2011، فإن هذه الاستراتيجية تحتاج إلى إعادة نظر وإعادة تطوير لتتوافق مع التغييرات المستحدثة.

2.15 رؤية ليبيا 2040 - مجلس التخطيط الوطني

كذلك تم التركيز على رؤية ليبيا 2040 وذلك لأنّ هذه الرؤية أُسّست على رؤية سابقة وتم تعديلها وتحديثها بعد المجريات الحالية وشملت الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فقد ركزت هذه الاستراتيجية على الأمن الإنساني بمعناه الشامل والذي يشمل أمن المواطن والأمن السياسي والاقتصادي والصحي والبيئي. كما ركزت الرؤية على الوضع الراهن والعولمة والتنمية المستدامة. وُبنيت الدراسة على أساس تقييم الأداء الاقتصادي في الدولة وتوافقت نتائجها مع الاستراتيجية المُعدّة من قبل مجموعة مونيتر في القضايا الاستشرافية، كتنوع مصادر الدخل وتطوير التعليم ومحاربة الفساد وتفعيل دور القطاع الخاص وغيرها من المواضيع ذات الأهمية.

انتقدت رؤية ليبيا 2040 الاعتماد على النفط كمصدر أساسي وضعف القيمة الاستثمارية في القطاعات غير النفطية، وذلك لانعكاس ذلك على الأداء الاقتصادي وخلق مشاكل تتمثل في سوء استخدام الموارد وارتفاع تكاليف الإنتاج مع انخفاض جودة المنتج. كما انتقدت آليات تنفيذ مشاريع البنية التحتية من دون الالتزام بمنظومة إجراءات وسياسات محددة، كتطوير الهياكل والمؤسسات الإدارية وتعدّد المؤسسات المسؤولة عن الإشراف والتنفيذ مما أدى إلى تداخل الاختصاصات وغياب التنسيق وعدم القدرة على تقويم ومتابعة التنفيذ. وفي قطاع الصناعة انتقدت الدراسة كمية المبالغ المستثمرة في القطاع والتي بلغت 19.7 في المائة من إجمالي الإنفاق التنموي في شكل مشاريع كبيرة، مثل صناعة الأسمت والحديد، وذلك من دون التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأوضحت نتائج الدراسة أن المشاريع الكبيرة لم تحقق العوائد المرجوة منها نظراً لعدم جاهزية الاقتصاد الليبي

غير الربحية بالبيانات لإجراء تحاليل معمقة. وتركز الاستراتيجية على تهيئة بيئة ملائمة لأداء النظام الإحصائي مع التركيز على إنتاج إحصاءات نوعية تلبي احتياجات المستخدمين وتزوّد القطاع العام بإحصاءات رسمية، مما يمكنها من وضع سياسات قائمة على إجراءات لتتبع انعكاساتها على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للسكان. (وزارة التخطيط، 2018). كذلك في عام 2012، عيّن مجلس التخطيط الوطني لجنة لتنقيح جميع الأعمال المتاحة الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تقديم الاستراتيجية المنقحة في 2013 ولكن لم يتم اعتمادها.

إن جميع الاستراتيجيات الحالية تم تطويرها للتركيز على مجالات معينة من دون الأخذ بعين الاعتبار الصورة الشاملة للبلد والطابع المتطور للاقتصاد والمجتمع الليبي، كما أن بعضها قد عفا عليه الزمن. إن الحاجة إلى رؤية واستراتيجية جديدة للبلاد أصبح أمراً ضرورياً. وفي ما يلي شرح للاستراتيجية الوطنية لمجموعة مونيتر ورؤية ليبيا 2040، حيث تم التركيز على هاتين الدراستين كمرجعية للشق الاستشرافي.

1.15 الاستراتيجية الوطنية - مجموعة مونيتر

ومن الاستراتيجيات السابقة، تم التركيز على الخطة الاستراتيجية المقدّمة من مجموعة مونيتر في 2006، وذلك لقيام المركز البحثي بتقييم للاقتصاد الليبي وجمع بيانات غير متاحة للعامة، وبذلك يُعتبر تقييم الدراسة تقييماً واقعياً بخلاف الدراسات الأخرى. وقد قامت مجموعة مونيتر في عام 2006 باقتراح استراتيجية اقتصادية وطنية لرفع القدرة التنافسية العالمية للاقتصاد الليبي. قام الفريق البحثي بدراسة الوضع الليبي وتحديد التحديات التي تواجه تطور الاقتصاد حيث كان الهدف الرئيسي للاستراتيجية هو المساعدة في إنشاء نموذج فريد يوازن بين آليات السوق والقيم الأساسية للبلد في ذلك الوقت. واقتُرحت الاستراتيجية اتخاذ تسعة إجراءات ذات أولوية يجب اعتمادها، وهي تشمل جوانب عدّة تتعلّق بتحسين البنية التحتية وتحسين نوعية الحياة. كما ركزت الاستراتيجية على تحسين النظام التعليمي وتنويع الاقتصاد من خلال تشجيع تطوير القطاع الخاص وتحسين العمليات

الاقتتال على النفط ومحاولة السيطرة عليه ستستمر إلى حين بناء دولة قوية وقادرة على الحفاظ على الموارد الطبيعية. وما لم يتم تنويع مصادر الدخل وتخفيض الاعتماد على النفط فإن محاولات السيطرة عليه ستبقى مستمرة - على الأقل في الوقت الراهن؛

- **عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح:** ليبيا بلد ذو مساحة جغرافية كبيرة وبعدهد سكان لا يتناسب والمساحة الجغرافية. لذا فإن تأمينه ليس بالأمر اليسير ويحتاج إلى أعداد كبيرة ومعدّات متقدمة للمراقبة والحماية والتي يتطلب توفيرها وتغطية نفقاتها مبالغ كبيرة تؤثر سلباً على الاستثمار والتنمية. إن عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح يبقى تحدياً كبيراً لبناء وتنويع الاقتصاد وإعادة الإعمار وتشجيع الاستثمار الأجنبي للدخول إلى السوق الليبية؛

- **البطالة والتوظيف في القطاع العام:** من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الليبي ارتفاع عدد موظفي القطاع العام، ناهيك عن البطالة المتزايدة وعدم قدرة الدولة على توفير فرص عمل جديدة للخريجين الجدد، مما يجبرهم على اللجوء إلى العمل مع التشكيلات المسلحة وإلى أعمال خارجة عن القانون. إن الحاجة لمعالجة مشكلة التوظيف في القطاع العام ملحة وتحتاج إلى آليات مبتكرة وتفعيل ودعم القطاع الخاص لاحتواء الأعداد التي يمكن الاستغناء عنها؛

- **مخرجات التعليم ومراكز التدريب:** تعتبر مخرجات التعليم ومراكز التدريب من أهمّ معوقات الحصول على العمل في السوق الليبية حيث إنها لا تتماشى واحتياجات سوق العمل خاصة في القطاع الخاص، مما يجبر أصحاب الأعمال على التركيز على العمالة الأجنبية والابتعاد عن توظيف العمالة الليبية. فمن دون معالجة مخرجات التعليم ومراكز التدريب لمواكبة التطور الدولي واحتياجات قطاع الأعمال لا يمكن حل مشكلة البطالة وعدم توفر العمل للعمالة الليبية وإعطاء الأولوية للأجانب دونما توقف؛

- **الدعم للسلع والوقود وغيرها:** إن دعم السلع والوقود والمحروقات في المفهوم العام هو لدعم المواطن الليبي ومساعدته على تحمل الأعباء المعيشية، إلا

لمثل هذه المشاريع العملاقة وعدم وجود العمال المهرة وعدم نزوح السوق لاستيعاب هذه المنتجات وتنفيذها دونما إعداد دراسات جدوى معمقة تشمل القدرة التسويقية والفنية والبيئية. وفي قطاع الأعمال انتقدت الدراسة الكم الهائل من الاستثمارات في الشركات العاملة والذي فاق ما قيمته 130 مليار دينار ليبي، ومع ذلك لم تتمكن جل هذه المؤسسات من تحقيق إيرادات كما هو متوقع، بل أصبحت عائلاً على الدولة في تغطية خسائرها وتوفير احتياجاتها. وغزّي هذا الإخفاق إلى التنظيم الهرمي البيروقراطي والعمالة الفائضة وتدني الأجور وارتفاع التكلفة وانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة وتقدم الأصول الرأسمالية.

16. تحديات الاقتصاد الليبي

بعد دراسة الرؤى المعدّة مسبقاً والمبنيّة على تقييم للاقتصاد الليبي وتحديد التحديات التي خلصت إليها هذه الدراسات بالإضافة إلى التحديات التي تمكّننا من بيانها في الأجزاء السابقة من هذا البحث، فإننا سنقوم بسرد ملخّص لهذه التحديات التي تسببت في عدم تطبيق أيّ استراتيجية وطنية (وستظل تحدياً يحتاج إلى مواجهة) حتى تكون أساساً لأي حوار مجتمعي أو رؤية مستقبلية.

ويمكن تلخيص هذه التحديات في النقاط التالية:

- **الاقتتال على مصادر الدخل (الموارد الطبيعية):** يشكل النفط أكبر عائد في الدخل القومي الليبي ويؤثر بشكل كبير في صناعة القرار السياسي والاقتصادي وفرض النفوذ على الأرض، خاصة بعد أحداث 2011. ومن الأمثلة على ذلك إقفال حقول النفط في عام 2013 من قبل إبراهيم الجضران والذي فرض على مؤسسات المجتمع الدولي ورؤساء الحكومات ومبعوث الأمم المتحدة زيارته والتفاوض معه والاستماع إلى شروطه والتي منها دفع مبالغ مالية وتمكين مواطنين له في الحكومات المتعاقبة. كذلك برزت المحاولات الحثيثة للسيطرة على النفط بعد سيطرة الجيش الليبي عليه، وظهرت بعض حالات إيقاف تدفق النفط كورقة ضغط على الحكومات. لذا فإن الاستمرار في

أنّ هذه العمليّة أصبحت تشكل مشكلة حقيقية. وفي أغلب الأحيان فإنّ هذا الدعم، خاصة في الوقود والمحروقات، قد ساهم بشكل كبير في تنامي العمليات الإجرامية والتهريب (خاصة إلى دول الجوار) وإهدار المال العام. إن إنهاء الدعم سيساهم بشكل ملحوظ في توفير مبالغ لإعادة استثمارها في التنمية والحد من الجريمة والتهريب؛

• **الانقسام المؤسسي:** إن انقسام المؤسسات نظراً للصراع السياسي أصبح تحدياً حقيقياً ومؤثراً على هبة الدولة وسيادتها وتمثيلها. خسرت المؤسسات الليبية ملايين الدينارات لتسديد أتعاب محامين فقط لأجل إثبات التمثيل القانوني، كما لم تتمكن الدولة الليبية من فك تجميد أصولها. أيضاً، أصبح تعامل الدولة الليبية مع العالم الخارجي محفوفاً بالمخاطر إذ تتعامل كل حكومة مع جهات مختلفة لضمان استمرار علاقاتها ومصالحها وتبرم الاتفاقيات والعقود لشراء الولاءات وبناء العلاقات بعيداً عن مصلحة الدولة. وفي الشأن المحلي فإن انقسام المؤسسات أثر إدارياً في عمل المؤسسات والمصالح والهيئات وغيب الدور الرقابي، مما خلق حالة من الاستهتار والتسيّب الإداري وإهداراً للمال العام؛

• **الفقر:** إن نسبة الفقر بعد 2011 ارتفعت لعدة أسباب، منها الحروب والنزوح الداخلي والخارجي والدمار الذي لحق بالمتكاثرات والأصول وانخفاض قيمة المرتبات للعاملين في القطاع الحكومي والتضخم في الأسعار والخدمات بنسب مرتفعة خاصة في أسعار السلع والخدمات، وذلك لارتباطها بالعملات الأجنبية وتدني الخدمات الصحية مما يضطر المواطنين إلى العلاج في الخارج، وهو ما يسهم في عدم توفر العملات الأجنبية بالأسعار الرسمية بسهولة واقتصار توفيرها بشكل كبير على السوق الموازية والتهريب؛

• **الشبكات الإجرامية ومأسسة الجريمة:** نظراً إلى غياب الأمن وسيطرة التشكيلات المسلحة على القطاع الأمني والعسكري، خاصة بالعاصمة طرابلس، وانخراط هذه الجماعات في قطاع الأعمال الحكومية ومحاولة السيطرة على منابع الدخل وإدارة الأموال وتفردتها بنسبة كبيرة من الخدمات المصرفية، فقد استطاعت هذه الجماعات من إنشاء

عمل مؤسسي بين موظفي المؤسسات الحكومية وأفراد التشكيلات المسلحة وبعض رجال الأعمال. كذلك ارتبط المهربون بالجماعات المسلحة التي توفر لهم الحماية والعون وكذلك الأمر بالنسبة إلى المواطنين الذين يوفرّون الخدمات الأساسية واللوجستية لهذه الجماعات. هذا بالإضافة إلى عمليات الخطف وأخذ الأتاوات والفدية. إن هذه العمليات الإجرامية المؤسّسة والتي استمرت في النمو تشكّل تحدياً كبيراً للنمو الاقتصادي وإعادة البناء والإعمار وتخيف المستثمرين الأجانب من العمل في السوق الليبية. كما أن التأخر في مواجهة هذه الجماعات يمنحها الفرصة للنمو والتطور والتغلغل في مؤسسات الدولة الداخلية والخارجية ومن ثم يصعب اجتثاثها؛

• **الفساد والوساطة والمحاباة:** تعتبر الدولة الليبية دولة فاسدة؛ بعد 2011 استشرى الفساد بشكل مهول عن ما كان سابقاً، ولم تتوان المؤسسات الدولية عن فضح بعض الأفعال، حيث صرّح مبعوث الأمم المتحدة لدى ليبيا في أكثر من حادثة بأن حجم الفساد بين المسؤولين الليبيين كبير. كما وثقت هيئة الرقابة الإدارية حالات فساد وإهدار مال عام. كذلك لوحظ انتشار المحاباة والجهوية والقبلية بشكل كبير في الآونة الأخيرة خاصة في التوظيف والإيفاد للعمل بالخارج والاعتمادات المستندية وغيرها، وهو ما نتج عنه سخط شعبي كبير وشرخ اجتماعي بين بعض المناطق والأقاليم لاستئثار مناطق بالمنافع دون أخرى. وفي ما يخص القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في ليبيا فإنّ الفساد الإداري والوساطة يعتبران من المعوقات الرئيسية. إن هذه الأفعال تنتج تحديات حقيقية حيث كانت ولا زالت تعيق أي فرصة للتطور أو إعادة هيكلة للاقتصاد الليبي؛

• **إعادة الإعمار وتطوير البنى التحتية:** دائماً ما كانت البنية التحتية في ليبيا في حالة غير جيدة. بعد الصراعات المسلحة والحروب المستمرة منذ 2011 ولغاية اللحظة، فإن البنية التحتية في جل المدن والمناطق الليبية تأثرت بشكل كبير وفي شتى القطاعات. إن إعادة الإعمار وتطوير البنية التحتية تحتاج إلى مبالغ كبيرة يصعب على الدولة الليبية

والمنافسة غير المتكافئة مع الشركات الأجنبية ذات الخبرة والقدرة المالية الجيدة. كل هذه التحديات تحول دون نمو وتطور القطاع الخاص؛

- **عدم الثبات في السياسات العامة:** إن عدم ثبات السياسات العامة للدولة الليبية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، شكّل تحدياً للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب. إن الاستمرار في عدم ثبات السياسات العامة يخيف المستثمرين والقطاع الخاص الرسمي من المتغيرات المتوقعة ومن ثم يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن استثمار أموالهم. أما على مستوى المؤسسات الحكومية فإن إعادة هيكلة وتسمية وتبعية المؤسسات والهيئات يرهق المتعامل مع مؤسسات الدولة ويرهق الدولة من ناحية الإنفاق المتزايد على هذه المؤسسات الناجم عن التغيير؛
- **التحديات المالية:** إن المشاكل المالية تشكل تحدياً مستمراً للاقتصاد، فالإنفاق العام الذي تستحوذ منه المرتبات والأجور والدعم على نسبة كبيرة ويقتصر الإنفاق التنموي فيه على نسبة بسيطة يشكّل تحدياً في إمكانية وقدرة الدولة على القيام بأي أعمال تطويرية وتنموية في الاقتصاد الليبي، فضلاً عن مشكلة فروقات شراء العملة في السوق الموازية عن السعر الرسمي والذي أرهق صغار التجار وأصحاب المشاريع الفردية والأسرية الذين لم يتمكنوا من الحصول على العملة الصعبة بالسعر الرسمي لفتح اعتمادات. كذلك تعتبر عوامل من قبيل ضعف أداء القطاع المصرفي ومحدودية التمويل للقطاع الخاص وإحجام المصارف لتمويل المشاريع الاستثمارية عائقاً كبيراً في دفع عجلة الاقتصاد، وهو ما يحتاج إلى اتخاذ إجراءات تحفيزية وتشجيع القطاع المصرفي على الإسهام بشكل أكبر في مجال التنمية المحلية. ويضاف إلى هذا شبه انعدام تمويل المشاريع المتناهية الصغر وغياب دور صندوق ضمان الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. أما ما يخص الصيرفة الإسلامية فإنه يجب إرساء دعائم النظام المالي الإسلامي والتي تتطلب تطويراً وإعادة هيكلة في القطاع المصرفي والمالي ومراجعة التشريعات والقوانين ذات العلاقة وتنمية وتطوير الموارد البشرية للقطاع المصرفي؛

توفيرها في الوقت الراهن في حين تستحوذ المرتبات والدعم على الأغلبية العظمى من الإنفاق. هذا فضلاً عن التحديات الأخرى، كغياب هيكلية المؤسسات والفساد وضعف القطاع المصرفي. كما إن إعادة الإعمار تحتاج إلى بنى تحتية أساسية، كالطرق والموانئ والمطارات التي تمكّن الشركات المحلية والأجنبية من استيراد موادها واستجلاب عمالتها ونقلها لمواقع العمل؛

• **التعويضات للشركات الأجنبية والمحلية والمواطنين**

عن أضرار الحرب: يرتبط تحدي التعويضات بشكل مباشر بتمكين الحكومات من البدء في إعادة الإعمار وتطوير البنية التحتية، حيث إنّ جل الشركات المتعاقدة مع الدولة الليبية قبل 2011 تشتترط تعويضها في ما لحقها من أضرار في ممتلكاتها وأصولها الثابتة والمنقولة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المواطنين والشركات المحلية والمصانع الخاصة، خصوصاً تلك المتحصلة على أحكام قضائية للتعويض، ناهيك عن تعويض بعض الملاك عن أملاكهم لضرورة إعادة التخطيط للمدن المتأثرة من الحروب. إن الاستمرار في عدم معالجة هذا التحدي يؤثر سلباً على البدء في إعادة الإعمار واستكمال المشاريع المتعثرة؛

• **بيئة الأعمال للقطاع الخاص ومنافسة الشركات**

العامة والشركات الأجنبية: من المتوقع أن القطاع الخاص في ليبيا (خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة) سيساهم بشكل كبير في إعادة بناء الاقتصاد الليبي وتنويع مصادر الدخل واستيعاب البطالة وتخفيف عمالة القطاع العام، إلا أن القطاع الخاص في ليبيا يواجه مجموعة من التحديات التي تعرقل تطور وبناء هذا القطاع، حيث إنّ الحكومة لا تقدّم أي خدمات أو دعم للقطاع الخاص. كما أن غياب الأمن واستشراء الفساد وبيروقراطية الإجراءات وضع مصادر التمويل كلها عوامل أثرت بشكل سلبي في استقرار القطاع الخاص. أضف إلى ذلك تفضيل الشركات العامة في الاستفادة من التعاقدات الحكومية على الشركات الخاصة سبب محدودية حصول شركات القطاع الخاص على عمل، بالإضافة إلى المنافسة الشرسة من القطاع غير الرسمي

الطابع الديمغرافي للبلد ويمكن أن يفرضوا على الدولة الليبية إعطائهم حق المواطنة.

17. مميزات الاقتصاد الليبي

رغم كل التحديات التي سبق ذكرها، إلا إن الاقتصاد الليبي وبوضعه الحالي لديه عدد من المزايا التي تمكنه من التطور والاستدامة وتمييزه عن غيره من الأسواق المنافسة. ويمكن تلخيص هذه المميزات كما يلي:

• المساحة والموقع الجغرافي والمناخ: إن الموقع

الجغرافي المميز للدولة الليبية على البحر المتوسط وبساحل طوله 2200 كيلومتر ومساحة جغرافية كبيرة يسمح للمستثمرين المحليين والأجانب بالقيام بإنشاء مشاريع تنموية، خاصة تلك التي تحتاج إلى مساحات كبيرة ودرجات حرارة معتدلة، كمشاريع الطاقات المتجددة والمصانع الكبيرة، مثل مصانع تصنيع المعادن والمصافي، وكذلك المشاريع التي تركز على البحر والثروة السمكية، كالمشاريع السياحية ومزارع الأسماك. إن هذه الميزة التنافسية مهمة وتفتقدها بعض الدول المنافسة، كسنغافورة والتي يعتبر صغر مساحتها الجغرافية المتاحة تحدياً يجبر الدولة على التركيز على الخدمات التقنية والتي لا تحتاج لمساحات شاسعة. كذلك المناخ المعتدل في ليبيا يعطي ميزة تنافسية للعاملين والمعدات ويقلل من احتياجات التبريد والتسخين وهو ما يعتبر عاملاً منافساً مقارنة بأسواق أخرى، كالإمارات ودول الخليج العربي. كذلك يمكن أن تساهم المساحة الجغرافية الشاسعة في تشجيع الشركات على نقل وتوطين الصناعات والمعرفة من الدول المتقدمة إلى الدولة الليبية نظراً إلى محدودية القوى العاملة والمساحات وارتفاع التكلفة الإنتاجية في الدول الأخرى، وهذا ما يتيح فرصة لاستقطاب بعض الصناعات خاصة من الدول الأوروبية المطلّة على البحر المتوسط، وذلك بعد تطوير البنى التحتية الحالية وتطوير التشريعات النافذة؛

• الآثار والمدن القديمة: إنّ البلاد تحفل بمواقع أثرية

وبطبيعة متنوّعة صحراوية وجبلية وساحلية

• **ضعف الصناعة والزراعة والاعتماد على الاستيراد من الخارج:** إن جل المواد والخضروات المستهلكة والمعدات المستخدمة يتم استيرادها من الخارج. ليس من المتوقع أن يساهم القطاع الزراعي بشكل كبير في التصدير (إذا ما تم تطويره) نظراً لمحدودية الأراضي الزراعية وكمية المياه، وكذلك القطاع الصناعي لقلة خبرة العمال الليبيين وعدم توفر المواد الخام بسعر منافس في السوق المحلية واعتماد التجار على الاستيراد. إلا أنّ تطوير القطاع الصناعي والزراعي لسدّ احتياجات السوق المحلية يخلق فرص عمل كبيرة ويساهم في تنوع الاقتصاد خاصة عند التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

• **التشريعات:** أغلب التشريعات النافذة ذات العلاقة بالأعمال التجارية والنشاطات كانت قد صدرت قبل عام 2011. بل إن بعض هذه التشريعات ترجع إلى فترة السبعينات ولا يزال فاعلاً ومعمولاً به إلى اليوم. إن هذه التشريعات تحتاج إلى مراجعة وتحديث لتتوافق مع متطلبات المرحلة وتتماشى مع المعايير والأنظمة الدولية ذات الصلة، خاصة في ما يخص الاستثمار والقطاع الخاص والخصخصة، فإن التشريعات الحالية تحتاج إلى تطوير وتحديث لتشمل أنظمة استثمارية كنظام البناء والتشغيل والنقل ونظام الشراكة بين القطاع العام والخاص وغيرها؛

• **تدفق الأموال الليبية إلى الخارج:** نظراً إلى لأعمال غير القانونية التي تقوم بها المجموعات الإجرامية في ليبيا فإنّ هذه المجموعات تلجأ إلى تحويل إيراداتها ومليكياتها وتستثمرها خارج البلاد تهرباً من المطالبة القانونية وإمكانية تصديرها إذا ما تم إثبات تورطها. إن هذه المبالغ المستقطعة من الاقتصاد المحلي وهروبها للخارج كانت لتشكّل فارقاً جيداً إذا ما تم استثمارها محلياً. كذلك خوف رجال الأعمال وأصحاب الأموال على أنفسهم واستثماراتهم من الأعمال الإجرامية يجبرهم على استثمارها خارج البلاد؛

• **الهجرة:** إن الأعداد الكبيرة للمهاجرين الأجانب في ليبيا تعتبر تحدياً حقيقياً. إن هذه الأعداد إن لم تتمكن من استكمال رحلتها للوصول للدول الأوروبية فإنّ أغلبها سيفضل البقاء في ليبيا والعمل في الاقتصاد غير الرسمي، كما سيؤثّر معظم هؤلاء في

• **النفط والغاز:** إن غزارة مخزون النفط والغاز والمتوقع أن تفوق 20 في المائة من المكتشف حالياً وارتفاع أسعاره لمستويات عالية يخلق فرصة تنافسية للاقتصاد الليبي ويوفّر دخلاً إضافياً يمكن استغلاله في التنمية والتطور وتنويع الاقتصاد مما يُعتبر ميزة تنافسية. كذلك يمكن استخدام المخزون النفطي ضماناً سيادياً لدعم الاستثمار الأجنبي وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في السوق الليبية؛

• **الليبيون في الخارج:** ثقة عدد كبير من الليبيين المهاجرين في الخارج. إن هؤلاء الخبراء لديهم خبرات مميزة ويعملون بوظائف مرموقة وفي اختصاصات متعددة. لذا فإن تشجيع عودة الليبيين المهاجرين وانخراطهم في الاقتصاد المحلي سيساهم بشكل كبير في نقل المعرفة وتطوير الأعمال والخدمات وغيرها، كما سيقبل حاجة الشركات والمستثمرين في السوق الليبية إلى التدريب والتطوير لهؤلاء الموظفين؛

• **الصناديق السيادية:** إنّ تملك الدولة الليبية لصناديق سيادية مثل صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسة الليبية للاستثمار يمكن أن يكون ميزة تفاضلية تساعد في إعادة الإعمار والاستقرار ويمكن أن يكون سبباً لتشجيع الاستثمار الأجنبي في السوق الليبية وذلك بالشراكة مع هذه المؤسسات أو قبول ضمانات منها للقيام بمشاريع في السوق المحلية.

وبالعديد من المدن القديمة التي يمكن أن تؤسس قطاعاً سياحياً ناجحاً. إن الأساطير الدينية والتاريخية والتي تحضر شواهداها في الآثار الليبية، مثل كهف مرقص الإنجيلي والمياه المقدسة في الجبل الأخضر وقوس ماركوس هليوريوس في طرابلس وجبال أكاكوس في الجنوب، ناهيك عن مواقع الجذب السياحي الأخرى كواحات قبر عون في الجنوب وشلالات درنة في الجبل الأخضر ومنطقة رأس الهلال والبردى وغيرها، كلّها عناصر يمكن أن تكون عاملاً مهماً في بناء الاقتصاد السياحي؛

• **عدد السكان:** المجتمع الليبي مقارنة بالمجتمعات الأخرى يُعدّ مجتمعاً صغير الحجم مقارنة بالمساحة الشاسعة للأرض. إن صغر العدد السكاني يمكن أن يخلق ميزة تنافسية مقارنة بإجمالي الدخل القومي مما يُمكن أيّ تغبّر في الاقتصاد الليبي من أن يلقي بآثاره الإيجابية لجهة تحسين وضع السكان في فترة زمنية قصيرة؛

• **الشباب:** تشكل فئة الشباب الأغلبية في المجتمع الليبي حيث تقدر بحوالي 50 في المائة من السكان النشطين و43 في المائة من القوى العاملة، مما يخلق قوة بشرية تعدّ مورداً مهماً وركيزة أساسية من ركائز التنمية البشرية بوجه عام، كما أن فئة الشباب لا تزال قابلة للتغبّر والتطور ومواكبة التطور التكنولوجي مما يرفع قدراتهم التنافسية؛



الجزء الثالث: مقترحات للحوار المجتمعي وتأسيس رؤية مستقبلية

18. مقترحات الحوار المجتمعي

مما سبق الإشارة له في هذه الدراسة، يتبين جلياً بعض المعوقات الرئيسية التي انعكست على أداء الاقتصاد الليبي وشوهت تطور القطاعات. ومن ثم اقترحت الدراسة مواضيع استشرافية لمحاولة علاج هذه المعوقات، لذلك فقد تم تقسيم المقترحات الاستشرافية إلى جزأين وهما:

- الجزء ذو الطابع الاستعجالي، حيث تم تحديد المعوقات الاستثنائية والناجمة عن الصراع المسلح وعدم الاستقرار السياسي الحالي والتي يتوقع زوالها أو الحد منها بعد الاستقرار السياسي وإجراء الانتخابات وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ومنها على سبيل المثال الانقسام المؤسسي والتضارب في السياسات العامة. كذلك الأمر بالنسبة إلى الأعمال الإجرامية، خاصة المرتبطة بالمصارف والاعتمادات المستندية والخطف والحرابة والتفريب والتي تعتبر من ضمن التحديات ذات الطابع الاستعجالي، وإن كان من المتوقع أن تقل وتيرتها بشكل كبير إذا ما تشكلت حكومة قوية وتمكنت الدولة من بناء مؤسسة عسكرية وشرطية بعيدة عن الانتماءات القبلية والجهوية. إلا أن عدم البدء في معالجة هذه المعوقات يمكن أن يؤدي إلى مأسسة هذه التحديات وصعوبة معالجتها مستقبلاً بل والتعامل معها كأمر واقع في مستقبل بناء الدولة، كما أن عدم علاج هذه التحديات سيبيح أي محاولات لتطوير الاقتصاد؛

- أما التحديات القديمة والمستمرة فتعتبر تحديات متوسطة وطويلة الأجل حيث تحتاج هذه التحديات إلى وضع خطط والتعامل معها من ضمن استراتيجيات وخطط عمل مفصلة.

وعليه، تنقسم المناقشة أدناه كما يلي:

19. معالجة الظواهر الاستثنائية - الشق الاستعجالي

يمكن تلخيص الظواهر الاستثنائية والتي تحتاج إلى دراسات معمقة ووضع آليات للتعامل معها كما يلي:

1.19 محاربة الأعمال الإجرامية

تتعدد الأعمال الإجرامية المنتشرة في الوقت الراهن بالسوق الليبية، حيث إنّه هناك أعمال مرتبطة بالمصارف وتشمل الشبكات الإجرامية (بما يشمل موظفي المصارف ورجال الأعمال ومنتسبي التشكيلات المسلحة) التي تنوغل في الأعمال المصرفية للاستفادة من فروقات سعر الصرف و تنزايذ قدرتها من حيث عدد المنتسبين إليها والقيمة المالية المحققة من هذه الأعمال، ومن ثم توفّق مأسسة هذه الأعمال، كذلك أعمال الخطف والحرابة والحماية والتي تقوّض أي فرص لبناء دولة آمنة مستقرة واقتصاد مستدام، بالإضافة إلى أعمال التفريب، بما في ذلك تفريب السلع والوقود والبشر.

إن هذه الأعمال خلقت نوعاً من عدم الاستقرار والخوف لدى التجار والمتعاملين في السوق الليبية، ومن ثم تمظهرت في عزوف المستثمرين والتجار عن التعامل مع المصارف التجارية إلا في أضيق الحدود والالتجاء إلى آليات أخرى بعيدة عن مراقبة الدولة وداعمة بشكل كبير للاقتصاد غير الرسمي. إن معالجة هذه التحديات يحتاج إلى سلسلة من الإجراءات الجريئة التي يجب أن تتخذها الدولة الليبية، ومنها:

(1) المصارف

- يجب تطوير القطاع المصرفي وضمان السرية للمعلومات ومعاقبة كل من يخالف الإجراءات والتشريعات؛

- العمل مع المجتمع الدولي على إنشاء مراكز إيوائية للمهاجرين في دول المصدر وبمساعدة الدول المستقبلة للمهاجرين والتي يمكن أن تُسهم في الحد من التدفق.
- تطوير العمل المصرفي للتعامل بالبرمجيات الإلكترونية في الإيداع والدفع والتحويل والاستغناء عن الخدمات المصرفية التقليدية مما قد يساهم في خلق الطمأنينة لدى التجار ويشكل فارقاً كبيراً في ثقة ومصداقية المعاملة؛

(4) تهريب السلع والوقود والمواد غير المشروعة

- إنهاء الفروقات بين السعر الرسمي والسوق الموازية وذلك باتخاذ إجراءات وآليات تقلل الفارق (كتعويم سعر الدينار الليبي) مما ينتج عنه تخفيض نسبة الأرباح المحققة بشكل كبير؛
- اتخاذ إجراءات الردع الأمني والمحاكمة لكل مشترك في هذه الأعمال الإجرامية؛
- اعتماد سياسة التشهير لمن يثبت تورطه في هذه الأعمال؛
- تعزيز مبدأ الشفافية في التعاملات مع المصارف والجهات العامة.
- ضرورة العمل على إيجاد حلول لاستبدال أو إلغاء الدعم السلي والحد من تدفق هذ السلع لدول الجوار؛
- وضع ضوابط وآليات توريد وتوزيع على المستفيدين إلى حين إلغاء نظام الدعم السلي وذلك للحد من بيعه وتصديره؛
- متابعة الجماعات الإجرامية المشتركة في التهريب أمنياً وقضائياً والتنسيق مع دول الجوار لمحاربة الشبكات العابرة للحدود.

2.19 إعادة الإعمار والاستقرار وتطوير البنية التحتية

إن إعادة الإعمار والاستقرار من التحديات الملحة والتي تحتاج إلى الشروع فيها وبشكل مستعجل خاصة للمناطق المتضررة بشكل كبير، كالصابري وسوق الحوت ومدينة تاورغاء وسرت. إن إمكانية إعادة الإعمار والاستقرار من قبل الدولة وفقاً للمعطيات الحالية من قيمة الإيرادات المحصلة والإنفاق الحكومي الحالي صعبة جداً، لذا وجب وضع واقتراح آليات لإعادة الإعمار كتمكين الاستثمار المحلي والأجنبي من المساهمة في إعادة الإعمار وحلحلة التحديات المرتبطة بذلك.

إن إعادة الاستقرار تحتاج إلى إجراءات عاجلة لتفعيل المؤسسات الأمنية والشرطية وفرض الأمن والاستقرار لتشجيع المواطنين والشركات على مباشرة أعمالهم. كذلك من أولويات هذه المرحلة العمل على تطوير القطاع الصحي لتوفير الاحتياجات اللازمة للمواطنين في المستشفيات العاملة كأدوية والعلاجات والعقاقير والاحتياجات الضرورية للإسعافات الأولية والعمليات

(2) الجماعات المسلحة

- ضرورة حصر ومحاربة الجماعات المسلحة ومنتسبيها عن طريق الأجهزة الأمنية والشرطية وملاحقتهم وتقديمهم للعدالة؛
- العمل على استقطاب منتسبي هذه الجماعات وإشراكهم في الحياة المدنية وذلك بتوفير فرص عمل وخلق مشاريع لتدريبهم وتأهيلهم؛
- العمل على تجفيف مصادر الدخل لدى هذه الجماعات وإشراك المؤسسات الدولية ودول الجوار لمحاربة الجماعات العابرة للحدود.

(3) الهجرة غير القانونية

- وضع آليات وحلول للسيطرة على الحدود الليبية بالتعاون مع دول الجوار والمؤسسات الدولية؛
- حصر المهاجرين المقيمين في ليبيا بشكل مستعجل وتحديد أماكن إيوائهم وكيفية وصولهم وإصدار تراخيص وأذونات إقامة مؤقتة وتحصيل الرسوم السيادية مقابل ما يقومون به من أعمال وغيرها؛

1.20 موظفو القطاع العام والبطالة ومخرجات التعليم

من التحديات الواجب معالجتها تخفيض العمالة في القطاع العام للتوفير من قيمة المبالغ المنققة على الأجور والمرتبات وإعادة استثمارها في التنمية والبناء ورفع جودة الكفاءة والإنجاز في العمل، حيث يحتاج هذا الإجراء إلى اقتراح حلول لاستيعاب من تم الاستغناء عنهم مع الأخذ بعين الاعتبار التجارب السابقة التي نفذتها الدولة الليبية ولم تنجح، وضرورة معرفة سبب فشلها. إن تقليص عدد موظفي القطاع العام وخلق فرص بديلة في القطاع الخاص سيؤدي إلى تقليص نسبة البطالة وذلك نظراً لوجود وظائف جديدة وقدرة القطاع العام على توظيف جيل جديد من الموظفين الكفوئين وفقاً لمعايير محدثة. إن تنويع الاقتصاد ودعم بناء الاقتصاد الخاص، خاصة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وفتح الفرص الاستثمارية من المتوقع أن يخلق فرص عمل يمكن أن تستوعب هذه الأعداد، إلا أن هذه الخطوات تحتاج إلى فترة زمنية لترى النور.

أما مخرجات التعليم ومراكز التدريب فقد أصبح تطويرها أمراً ملحاً لتتماشى والمعايير الدولية واحتياجات ومتطلبات السوق وذلك لعدة أسباب منها تمكين الخريجين من العمل في القطاع الخاص والشركات الأجنبية ورفع قدرة موظفي القطاع العام. كذلك ينبغي إعادة النظر في آليات مراكز التدريب ومخرجاتها خاصة وأنه من المتوقع أن تلعب مراكز التدريب دوراً مهماً في إعادة تأهيل موظفي القطاع العام وإعادة دمجهم في العمل في القطاع الخاص إذا ما تم الاستغناء عنهم. إن تطوير مناهج التعليم وآليات التدريب تحتاج إلى الاستعانة بمراكز دولية متخصصة لتطوير المدربين والمناهج حيث إن الاعتماد على الخبرات المحلية وحدها لن يمكن القطاع من التطور والتأهيل وسيحد من نقل المعرفة، لذلك فإن الدعم الخارجي من مراكز تدريب وجامعات والشركات الدولية والتوأمة كلها تدابير يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية. كذلك تحتاج الجامعات إلى التركيز على البحث والتطوير العلمي واستمرار تقييم مخرجات التعليم واحتياجات السوق لضمان استمرارية التطوير وتوفير احتياجات السوق من العمالة الماهرة.

المستعجلة. أيضاً، فإن تفعيل دور التعليم في هذه المناطق يعتبر أهمية قصوى لإعادة الاستقرار، إذ ثمة عدد كبير من المدارس والمعاهد تم تدميرها بالكامل لوقوعها في مناطق الاشتباكات واستخدامها أثناء مراحل الاقتتال، لذا يجب توفير مقار للتعليم وصيانة ما يمكن صيانتها من هذه المدارس لتمكين الطلبة الدارسين من العودة إلى مدارسهم تحييداً لهم عن الانخراط في الجماعات والتشكيلات المسلحة الخارجة عن القانون.

كذلك البنية التحتية المتهاكلة والمدمرة في أغلب المدن الليبية تحتاج إلى تطوير حتى تمكّن من أي تطوّر اقتصادي محتمل. إن المشاريع الاستثمارية والصناعية والخدمية وتجارة العبور تحتاج إلى بنية تحتية قادرة على احتواء أعمال هذه القطاعات، لذا على الدولة اتخاذ قرارات جريئة في تطوير البنية التحتية كاستكمال المشاريع المتعاقد عليها أو إسنادها لشركات أخرى أو منحها للاستثمار الأجنبي والمحلي. إن منح البنى التحتية للاستثمار الأجنبي بشكل كلي يمكن أن يشكل مخاوف سياسية وأمنية ولذا يجب تحديد المشاريع التي يمكن تنفيذها عن طريق الاستثمار المحلي أو الأجنبي والأخرى التي تنفذها الدولة الليبية.

20. معالجة التحديات الأخرى - الشق المتوسط وطويل الأجل

هناك بعض المشاكل الاقتصادية والتي لم تتمكن الدولة من معالجتها خلال السنوات والعهود السابقة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب تختلف طبقاً لنوع التحدي ونظام الحكم المتبع في تلك الفترة. تمت الإشارة إلى هذه التحديات في الفقرة 18 أعلاه، لذا فإن هذه الحلول المقترحة تحتاج إلى دراسة وتحليل قبل تبني أي خطة قد تساهم بشكل كبير في حلحلة هذه التحديات. إلا أن ذلك لا يعني أن معالجة هذه التحديات يجب أن ينتظر إلى حين الانتهاء من الشق الاستعجالي بل على العكس من ذلك، فإن بعض هذه المقترحات يمكن المباشرة في بنيتها بعد دراستها، وقد تستغرق وقتاً إلى حين الانتهاء من تطبيقها. من هذه المقترحات:

وانخفاض الناتج المحلي الليبي إلى إرقام غير مسبوقة وتأثر المواطن بشكل مباشر. لكن ومع هذا كله، فإن إيرادات قطاع النفط ستكون الركيزة الأساسية لأي تطوير مستقبلي في الاقتصاد الليبي فلا يمكن أن يُترك دونما تطوير وتحديث وتنويع. لذا فإن الاهتمام بالقطاع النفطي يجب أن يكون من الأولويات بالإضافة إلى تطوير ودعم قطاعات أخرى.

1.3.20 الاهتمام بالقطاع النفطي

لدى قطاع النفط والغاز الليبي القدرة على رفع الإنتاج إلى أكثر من 3 ملايين برميل يوميًا، حيث يمكن لقطاع النفط والغاز توليد 9 مليارات دولار إضافية في السنة من صافي التدفق النقدي، وهذا يتوقف على سعر النفط. ومع ذلك، لتحقيق هذه المنفعة، ستحتاج ليبيا إلى زيادة سنوية كبيرة لتمويل أنشطة التنقيب والتطوير حيث إن قلة التمويل والتطوير ستؤدي إلى انخفاض مستويات الإنتاج في المستقبل القريب.

كذلك صيانة وتطوير المصافي الحالية وإنشاء مصافي جديدة وبقدرة استيعابية كبيرة سيساهم في القضاء على الحاجة إلى الواردات المتزايدة من وقود السيارات والزيوت قدر الإمكان لتتوافق مع مستوى ونمط الطلب المحلي.

في قطاع البتروكيماويات، هناك فرص للنمو الاقتصادي والتنويع عن طريق التحول إلى استخدام سواحل الغاز الطبيعي بدلاً من أنواع الوقود الأخرى وبموارد كبيرة منخفضة التكلفة وبأسعار منافسة، وهذا ما توجهت إليه الشركة العامة للكهرباء في تشغيل بعض محطات توليد الطاقة بناءً لدراسات البنك الدولي بالخصوص، ويجب أن يتم تبنيها في استخدام غاز المنازل والأعمال الصناعية. إن تعميم استخدام الغاز الطبيعي كبديل للأنواع الأخرى سيساهم بشكل كبير في تخفيض التكلفة الاستثمارية والتطويرية في القطاع.

كذلك فإن الطلب على الكيماويات الزراعية (الأسمدة) قد يخلق فرصة استثمارية جيدة في ليبيا، خاصة وأن ليبيا توفر حالياً منتجات وسيطة مثل اليوريا (رقائق) والأمونيا (التي يتم شحنها كغاز مسال) لشركات الأسمدة

2.20 محاربة الفساد والوساطة والمحسوبية

محاربة الفساد بجميع أنواعه، السياسي منه والمالي والإداري، هي من أولويات التغيير والتطور التي تحتاجها ليبيا. إن استئراء الفساد والمحسوبية وتغليب مصلحة المناطقية و"الشللية" والقبلية ينعكس سلباً على الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة. لذلك فإن وضع آليات لمحاربة الفساد والوساطة هي من الخطوات المهمة الواجب اتخاذها خاصة وأن الإجراءات التي يجب أن تتخذها الدولة لتقليص التوظيف وإعادة الإعمار ومنح عقود استثمارية وغيرها يمكن أن تفشل إذا ما شابها الفساد والمحاباة. لذا فإنه يتعين على الدولة تبني استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وفق المنهجية الموضوعية من قبل منظمة الشفافية الدولية والمعايير الدولية ذات الصلة، واتباع آليات الشفافية وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة في الإجراءات والتعاقدات والإنفاق واتباع أساليب التشهير بحق مرتكبي الجرائم الاقتصادية والمالية وإهدار المال العام والاستغلال الوظيفي وغيرها. كما أنه يجب التركيز على دور الأجهزة الرقابية كديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية ووضع آليات لمراقبة أعمالها لضمان تقديمها الخدمات دونما المساس بالشفافية والعدل، وكذلك تطوير آليات عمل هيئة مكافحة الفساد طبقاً للمعايير الدولية وتدريب موظفيها ووضع آليات لضمان الشفافية في أداء مهامها بصورة عادلة أمام جميع المستهدفين.

3.20 تنويع مصادر الدخل

إن تنويع مصادر الدخل من الضرورات الحتمية لتطوير الاقتصاد الليبي لأنّ النفط والموارد الطبيعية في طبيعتها موارد آيلة إلى النضوب، ناهيك عن عدم قدرة الدولة الليبية على السيطرة على أسعار المنتجات النفطية حيث إنها تُسعر وفق أسعار عالمية. كما أن صناعة النفط يحقها عدد من التحديات منها المحاولات الحديثة لدول العالم للابتعاد عن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للطاقة واعتماد مصادر أخرى كالنفط الحجري والطاقات المتجددة وغيرها، مما يجعل الاقتصاد الليبي في خطر حقيقي. يُضاف إلى ذلك الاقتتال والتدخل في إنتاج النفط والذي شوهد في عام 2013، وهو ما أدى إلى إيقاف الإنتاج لعدة سنوات

تزخر به الدولة كلّها عوامل تخلق فرصة حقيقية للجذب السياحي. ويمكن للشركات الأجنبية لعب دور مهم في تطوير قطاع السياحة نظراً لنقص الخبرة المحلية.

على الدولة الليبية التعامل مع مجموعة من التحديات الحقيقية التي وقفت عائقاً أمام تطوير قطاع السياحة ووضع حلول لهذه المعوقات، حيث يجب:

- تدريب وتأهيل الموظفين بالقطاع السياحي بشكل جيد على خدمات الضيافة والفندقية وخلق حوافز مادية ووظيفية لتشجيع العمل في القطاع السياحي؛
- إعادة النظر في التشريعات والإجراءات الإدارية والأمنية الحاكمة لعمل قطاع السياحة كمنح التأشيرات لدخول الأجانب وتأسيس الشركات في المشاريع السياحية؛
- الاهتمام بالبنية التحتية وقطاع المواصلات خاصة قطاع النقل البري والجوي.

4.3.20 قطاع الزراعة (الإنتاج المحلي)

لا يمكن أن يعوّل على الزراعة كقطاع رئيس لتنويع مصادر الدخل بقدر ما يعوّل عليها لتخفيض القيمة الاستيرادية وتغطية المتطلبات المحلية من الخضروات والفواكه والحبوب. كذلك قطاع الثروة الحيوانية، والذي يحتاج إلى مناطق رعوية وأعلاف، فإنه يجب أن يركّز على تغطية المتطلبات المحلية كالألبان والبيض واللحوم. أما القطاع السمكي، فيمكن أن يخلق فرص عمل جيدة وأسواقاً للتصدير. إلا أنّ القطاع السمكي يحتاج إلى تدريب العمالة الحالية وتوفير معدات كالثلاجات والمحولات والقوارب والمخازن حتى يتمكن من الانتعاش.

أما على المستوى الدولي، فإنّ التواصل مع الأسواق العالمية واعتماد المعايير الدولية الخاصة بالقطاع الزراعي ستساهم في خلق فرص استثمارية للمنتجات الأكثر جدوى للتصدير، وهو ما يمكن ليبيا من تطوير أنشطة تعتمد على تصدير قطاعات الزراعة وصيد الأسماك ذات القيمة العالية والتي يمكن أن تكون قادرة على المنافسة، مثل التمور والزيتون وزيت الزيتون.

النيتروجينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن تطويرها لإنتاج منتجات ذات قيمة عالية مثل النيتروجين، والأسمدة المخلوطة أو المعقدة.

2.3.20 قطاع الصناعة

تملك الدولة الليبية شركات عامة كبيرة كشركة الحديد والصلب والشركة العامة للخردة والتي تركز على منتجات الحديد، حيث يلبي الإنتاج الحالي الاستهلاك المحلي وتقوم الشركة بتصدير الفائض، إلا أنه من المتوقع وأثناء البدء في أعمال إعادة الإعمار أن يتزايد الطلب المحلي وأن تحتاج الدولة إلى الاستيراد من الخارج. لقد تمّ تطوير قطاع الحديد والصلب على أساس المدخلات الأولية المستوردة والطاقة المدعومة. لذا، بالنهج نفسه، يمكن تطوير صناعات أخرى كصناعة الألمنيوم الكثيفة الاستهلاك للطاقة، حيث إن ليبيا تمتلك عاملي الطاقة والموقع للتنافس في هذا المجال. أيضاً وبعد 2011، لوحظ في الجنوب والجنوب الشرقي توفر كميات من الذهب الليبي الخام التي يتم التنقيب عنها وتصديرها بطرق غير شرعية؛ إن إنشاء مناجم ومصانع لتطوير الذهب قد يخلق فرص ونقل معرفة جديدة للسوق الليبية.

كما أن الدولة الليبية تمتلك مجموعة من الشركات العامة المتخصصة في صناعة الكابلات والأسلاك الكهربائية وصناعة المواسير. جُلّ هذه الشركات تحتاج إلى تطوير وتدريب القوى العاملة وتقليصها وتطوير أصولها المتهاكلة والمدمّر بعضها من الحروب، حيث إنه إذا ما تم تطويرها وإشراك القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي فيها، فإنه يمكن أن تساهم بشكل كبير في تطوير القطاع وتوفير الاحتياجات المحلية وربما التصدير لبعض الدول المجاورة، وذلك لتوفير الطاقة والموقع الجغرافي التنافسي.

3.3.20 قطاع السياحة

يمكن أن تكون السياحة مصدراً للنمو الاقتصادي وخلق فرص للعمل في ليبيا خاصة وأن الموقع الجغرافي للدولة الليبية والواقع على البحر الأبيض المتوسط بالقرب من الدول الأوروبية والإرث التاريخي الذي

5.3.20 قطاع البناء والإنشاءات

وتشجيع المستثمرين على استثمار أموالهم في السوق الليبية؛ يمكن أن تكون السوق الليبية الوجهة المالية الجديدة للاستثمار المالي (مثل دبي وسنغافورة).

إلا أن تطوير القطاع المالي الليبي يحتاج إلى إجراءات وخطوات جريئة لتطويره، حيث إن السوق الليبية الحالية تتحكم بها الدولة ويقوم المصرف المركزي بدور رقابي مشدد ويلاحظ فيه غياب التنافس والابتكار والاختصار على تحقيق إيرادات من الأدخارات الشخصية والمعاملات المصرفية، ناهيك عن البنية التحتية السيئة خاصة في قطاع الاتصالات والمعلوماتية والخبرات الجيدة في المجال المالي التي تمكن من تطوير القطاع.

على الدولة الليبية تغيير القوانين السارية المتعلقة بالأعمال التجارية والمصارف وتطوير المعايير المعتمدة في مجالات المالية العامة والمحاسبة والمراجعة والشفافية وتقليص دور تدخل المصرف المركزي وتطوير القطاع المصرفي الليبي وفتح السوق للاستثمار الأجنبي في القطاع المالي ورفع القيود على التحويلات المصرفية من الخارج واستثمارها وإعادة استثمارها حتى تنمو سوق مالية منافسة للأسواق الموجودة الآن.

7.3.20 قطاع تكنولوجيا المعلومات

تُعتبر الاتصالات والمعلوماتية محرّكاً من محركات النمو الاقتصادي في العالم المتطور نظراً للطلب المتزايد عليها، بل إن اقتصاديات كبيرة كإندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية حازت فيها تكنولوجيا المعلومات على نسبة مهمة من الدخل القومي. إن قطاع الاتصالات والمعلوماتية وتبني الحكومة والتجارة الإلكترونية يمكن أن تساعد بشكل كبير في تنوع الاقتصاد الليبي خاصة وأن ليبيا ذات مساحة جغرافية كبيرة، والمدن فيها مترامية الأطراف وعدد سكانها محدود، ولذا فإن آليات الحكومة الإلكترونية والتركيز على التجارة سيساهم بشكل كبير في تطوير قطاع التجارة والخدمات. كما أنه يمكن أن تكون مركز تكنولوجيا لتطوير البرمجيات وتحديثها أو مركز اتصالات (Call Center) لشركات ومؤسسات أخرى تحتاج للتواصل باللغة العربية.

يرتبط قطاع البناء أكثر من أي قطاع آخر بالنمو الاقتصادي والتنمية. من دون تنمية قطاع البناء فإن الأهداف الاقتصادية مثل تحسين البنية التحتية، وزيادة المعروض من المساكن العامة والسياحة لن يتم تطويرها. ونظراً لمخلفات الحروب والدمار الكبير الذي لحق بالقطاع الإسكاني والبنية التحتية فإنه من المتوقع أن يكون الطلب على الإسكان والبنية التحتية قوياً وذا أولوية. كما أن الشركات المحلية المنخرطة في أعمال الإنشاء من المتوقع أن تكتسب خبرة عالية نظراً للدمار المتنوع في البنية التحتية والإسكان ومن ثم يمكنها مستقبلاً أن تنافس عالمياً لتفرد بها بهذه الخبرة.

تواجه كل من الشركات الأجنبية والمحلية بيئة تنظيمية صعبة، خاصة بالنسبة إلى العمالة الماهرة، حيث يعتمد هذا القطاع بشكل كبير على العمالة الأجنبية، ناهيك عن توفير الحاجيات الأساسية للبناء كالإسمنت والحديد وغيره والذي يُنتج محلياً ولكن بكميات لا تلبّي طلبات السوق المحلية. وثقة أيضاً صعوبة في الحصول على التمويل لتنفيذ المشاريع الإسكانية على الرغم من وفرة الخصوم المودعة لدى المصارف التجارية. كما أن الشركات المحلية تنقصها الخبرة في أعمال الإنشاء المتخصصة كبناء الجسور والأنفاق وبناء الأبراج، حيث تعتمد خبراتها السابقة على البناء الخرساني التقليدي وتعبيد الطرق البسيطة، مما يجعل الحاجة متزايدة لتطوير هذه المؤسسات أو الاعتماد على الخبرات الأجنبية أو تشجيع دور الشراكة بين المحلي والأجنبي لنقل المعرفة والخبرة.

6.3.20 القطاع المالي

إن القطاع المالي في ليبيا يحتاج إلى تطوير ليتماشى والمعايير الدولية خاصة وأن الدولة تسيطر على جُل المؤسسات المالية وتتحكم في قراراتها. ومن ثم فإن تطوير القطاع المالي سيؤثر بشكل فعال في جُل القطاعات الاقتصادية المستهدفة للتطوير، وذلك من خلال توفير تمويل للمشاريع، خاصة الصغيرة منها والمتناهية الصغر، وتعزيز مبدأ الشفافية في الشركات العملاقة عن طريق سوق المال وفتح فرص استثمارية

الصناعية وطبيعة القانون الليبي الذي يعطي مزايا مشجعة للمناطق الحرة من خلال القوانين السارية في القطاع التجاري.

إلا أن البنية التحتية ضعيفة إلى حد كبير، وتعاني من مشكلة محدودية عدد السكان والقوى العاملة المحلية في ليبيا وقلة مهاراتها وعدم قدرتها على التماشي ومتطلبات العمل. كذلك وبدخول ليبيا في هذا المجال فإنها لا بدّ وأن تنهياً لمنافسة شديدة من أسواق لها خبرة في خدمات الترانزيت وفيها شركات شحن ومناولة وتغليف كبيرة.

لنجاح تجارة العبور فإن على الدولة الليبية التركيز على تطوير البنية التحتية التي تتماشى ومتطلبات التجارة، فعلى سبيل المثال يجب إنشاء موانئ ذات طاقة استيعابية جيدة ومخصصة لتجارة الترانزيت، وطرق برية تصل الحدود الغربية والشرقية والجنوبية، ومطارات للشحن الجوي. في مجال العمالة الماهرة يجب التركيز على تطوير وتدريب القوى البشرية الراغبة في العمل في هذا القطاع وتشجيع إشراك القطاع الخاص وفتح أبواب الاستثمار للشركات متعدّدة الجنسيات وإلغاء كافة القيود والبيروقراطية المتعامل بها بالسوق الليبية.

5.20 بناء الاقتصاد الخاص

للاقتصاد الخاص أهمية كبيرة في إعادة تطوير الاقتصاد الليبي ومعالجة التشوهات الحاصلة. ويمكن للقطاع الخاص أن يخلق فرصاً كبيرة تستوعب الخريجين الجدد والأعداد التي يتم الاستغناء عنها من القطاع الحكومي، فضلاً عن قدرة القطاع الخاص على سرعة نقل المعرفة وتكثيفه السريع مع المتغيرات السياسية والاقتصادية بعكس الشركات المملوكة للقطاع العام. إضافة إلى أن القطاع الخاص يخلق روح التنافس ويساهم بشكل فعال في تزايد إيرادات الدولة كالضرائب والضمان وغيرها. إن الحاجة ملحة لإعادة بناء وتطوير القطاع الخاص لتتمكن الدولة من إعادة إعمار المدن المهتمة وتنويع الاقتصاد وخلق أسواق جديدة، فمن دون قطاع خاص قوي وبالاعتماد فقط على المؤسسات المملوكة للدولة، ستتعرق التنمية ويكثر الفساد كنتيجة مشابهة لما حدث أثناء حقبة الثمانينيات.

إن تطوير قطاع التكنولوجيا يحتاج إلى صرف مبالغ للصيانة والتطوير خاصة وأن القطاع قد تأثر بشكل كبير بفعل الصراعات الدائرة، وتقدر خسائره بمليار دينار ليبي. ناهيك عن أن التطور التكنولوجي سريع جداً والاستثمار في قطاع التكنولوجيا من أكثر الاستثمارات مجازفة نظراً لسرعة إهلاك المعّدات والأصول المستثمرة، ويتم التركيز فيه على العنصر البشري سواء الموظفين أو العملاء المنتسبين. يضاف إلى هذا مشكلة من الناحية التقنية، إذ إن توزيع التردد الطيفي الحالي يصعب معه توسيع وتطوير القطاع نظراً لمحدودية المساحة المتاحة. وبالنسبة للعمالة المتوفرة في القطاع، فإنها تحتاج إلى تدريب وتطوير لتتماشى والتطور التكنولوجي الشائع. أما من ناحية التشريعات، فإن قطاع الاتصالات يحتاج إلى تشريعات عدّة، منها تنظيمية كإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات، وقانونية كقانون التجارة والمعاملات الإلكترونية، وقوانين خاصة بالجرائم الإلكترونية وغيرها.

لكي تتمكن الدولة من تفعيل دور الاتصالات فإنّ على الدولة العمل على إصدار هذه التشريعات بالإضافة إلى السماح للمستثمرين المحليين والأجانب في الاستثمار في قطاع الاتصالات. كما أن البنوك يجب أن يكون لها دور تحفيزي وداعم لتشجيع صغار المستثمرين على تمويل مشاريعهم في قطاع الاتصالات. كذلك فإن استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات المتخصصة في التكنولوجيا وإعطائها مزايا تنافسية قد يشجعها على إنشاء مراكز لها واستيعاب عمالة وطنية تنقل إليها المعرفة وتتمكن من تأسيس قاعدة يُبنى عليها التطور التكنولوجي والبحث العلمي.

4.20 تجارة الترانزيت والمناطق الحرة

هناك عدة مميزات يمكن أن تساهم في نجاح تجارة العبور في ليبيا وتفعيل استخدام المناطق الحرة وذلك لأن المساحة الجغرافية كبيرة في ليبيا وتمكن من إنشاء مناطق صناعية وخدمية حرة على طول الساحل أو في قلب الصحراء بمحاذاة الدول الأفريقية المجاورة. أيضاً فإن الموقع الجغرافي للدولة مهم وتنافسي، ويمكن أن يربط بين جنوب أوروبا وأفريقيا وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى توفر الطاقة اللازمة خاصة للمشاريع

- تقليص تدخل الدولة في القطاع الخاص: يجب فرض محدودية تدخل الدولة في القطاع الخاص وإلغاء الآليات غير المدروسة للإقراض من المصارف المتخصصة لفئة دون غيرها والتي يشوبها الفساد والمحسوبية وتؤدي إلى التنافسية في السوق (مثل التحول للإنتاج)، والتي لا تلتزم فيها المؤسسات بمعايير الاختيار والتمويل؛
- إعادة النظر في التشريعات والإجراءات الحالية المتعلقة بالتجارة وأصحاب الأعمال: خاصة التشريعات المتعلقة بصغار المستثمرين، حيث إنّ الحاجة إلى تقديم ضمانات للقطاع الخاص مهمة جداً وتحفز التجار وأصحاب الأعمال على تطوير القطاع. كذلك التشريعات المتعلقة بالضرائب وتأسيس الشركات والتي تحتاج إلى مراجعة وتطوير بما يتماشى والدول الأخرى؛
- التركيز على دور غرف التجارة والصناعة والزراعة واتحاد عام الغرف: حيث إنّ دور الغرف الحالي محدود جداً ويقتصر على تقديم شهادات المنشأ ووثائق الانتساب. ولغرف التجارة دور مهم في التواصل مع العالم الخارجي وتطوير الأعمال وخلق فرص التواصل ونقل المعرفة؛
- معالجة تحديات التمويل: حيث إنه ومن دون تمويل سيبقى القطاع الخاص في ليبيا صغير جداً. للتمويل في ليبيا مشاكل كثيرة منها ملكية القطاع العام للمصارف التجارية ومحدودية الخبرة المالية للموظفين العاملين وقلّة الحوافز وضعف المرتبات في القطاع المصرفي وصعوبة السماح للمصارف الأجنبية وشركات التمويل بالدخول إلى السوق الليبي، بالإضافة إلى عدم وجود مؤسسات متخصصة بدراسة ذمة المدين وخلفيته المالية لعرضها على المقرضين؛
- خلق مناطق صناعية ومناطق متخصصة كحداائق الأعمال والحاضنات: وإن كانت قد قامت ليبيا في ما سبق بإنشاء هيئة للمناطق الصناعية وحاضنات أعمال إلا أنها لم تحقق النتيجة المرجوة منها. إن السماح للقطاع الخاص بإنشاء حاضنات الأعمال والمناطق الصناعية وتشجيع هذه المشاريع سيوفر أماكن وفرض عمل لصغار أصحاب الأعمال؛
- الشفافية ومحاربة الوساطة: يجب أن تتخذ الدولة خطوات صريحة في محاربة الفساد وتعزيز مبادئ الشفافية لإيجاد فرصة عادلة للجميع للتنافس؛
- العدالة في خلق الفرص والمنافسة بين الشركات العامة المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص: تشكّل الشركات العامة تحدياً كبيراً للقطاع الخاص وذلك أن هذه الشركات مملوكة للدولة الليبية وتحظى بدعم مالي لتغطية نفقاتها بالإضافة إلى أولوياتها في فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد وتوريد احتياجاتها وإعفائها في أغلب الأحيان من الضرائب والرسوم الجمركية، مما يخلق منتجاً غير قابل للمنافسة، ناهيك عن الأولوية في التعاقد مع الجهات العامة مما نتج عنه تحدّي في نمو وتطوير القطاع الخاص؛
- دعم بناء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بعيداً عن تدخل مؤسسات الدولة، وذلك بتوفير البنية التحتية المناسبة لهذه المشاريع وتوفير آليات ومصادر التمويل وتفعيل دور ضمان الإقراض مع الحد من تدخلاته في اتخاذ القرارات وإيجاد حلول للملكية العقارية والضمانات للمصارف التجارية.

6.20 الخصخصة

من خلال دراسة تجارب بعض الدول التي انتهجت الخصخصة في إعادة هيكلة وتطوير اقتصادها يُلاحظ أنّه يمكن للخصخصة أن تكون إجراءً محفوفاً بالمخاطر يضع سيادة الدولة وأمنها في خطر، بالإضافة إلى استفادة مجموعة معيّنة من المتنفذين من الإجراء. كذلك، يمكن أن تنعكس إجراءات الخصخصة سلباً على المواطن حيث إنّ الشركات الخاصة يحركها الربح أكثر

التحتية وإنشاء المصانع والشركات التجارية والخدمية وضمان نقل المعرفة وتوظيف الليبيين وتطويرهم والتأثير إيجاباً في بيئة الأعمال. كما أن المستثمرين الأجانب عادة ما يُدْعَمُون من قِبَل حكوماتهم مما يساعد في بناء علاقات قوية سياسية واقتصادية. إن مشاريع إعادة الإعمار والموقع الجغرافي ومخزونات الطاقة يمكن أن تشكل عوامل جذب مهمة للمستثمرين الأجانب لدخولهم إلى السوق الليبية.

ولضمان نجاح دخول الاستثمار الأجنبي يجب على الدولة الليبية اتخاذ إجراءات تشجيعية لتحفيزهم ومنها:

- التعديل في التشريعات الحالية: إن التشريعات الحالية المتعلقة بالأعمال التجارية والاستثمار الأجنبي، كالقانون رقم 23 لسنة 2010 وقانون تشجيع الاستثمار رقم 9 لسنة 2010، لا تفي بالغرض المطلوب وتحتاج إلى تعديل وتطوير لتتماشى وتحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار. كذلك يجب إصدار تشريعات إضافية متعلقة بالشراكة بين القطاع العام والخاص وبأنظمة تنفيذ وتشغيل ونقل ملكية المشروعات وغيرها، وذلك لتحفيز المستثمرين؛
- إصدار ضمانات سيادية للاستثمار: إن القوانين والتشريعات النافذة حالياً في الاستثمار وبيئة الأعمال والمصارف لا تُعطي ضمانات سيادية للمستثمرين والتي يرى جُلّ المستثمرين أنه طلب أصيل للاستثمار. فعلى سبيل المثال، يقتصر صدور السندات في ليبيا لتغطية عجز الميزانية، وتُعطى فقط للمصرف المركزي والمصارف التجارية المملوكة للدولة، وبذلك فإن كبار المستثمرين سينتدّدون في الاستثمار في البنى التحتية من غير ضمانات سيادية واضحة. هنا يمكن للصاديق السيادية أن تلعب دوراً مهماً سواء بالمشاركة أو الدعم أو إعطاء الضمانات اللازمة؛
- إجراءات تأسيس الشركات وتأشيرات الدخول وغيرها: إن الإجراءات المتبعة حالياً في الاقتصاد الليبي تُعتبر منقّرة للأجانب وذلك لاستغراقها وقتاً طويلاً للحصول على الموافقات والتصاريح فمثلاً، إصدار قرار استثماري من الوزير المختص قد يحتاج ثلاثة أشهر، ناهيك عن تأشيرة الدخول والتي تتطلب ما لا يقل عن أسبوعين، وصعوبة تحويل الأموال

من أي هدف آخر، مما يتمظهر في عدد موظفيها ونوعية الخدمة المقدّمة، بعكس المؤسسات العامة التي لديها أهداف اجتماعية وأمنية تسعى لتحقيقها متجاوزةً الهدف المادي. ومن ناحية أخرى، فإن خصخصة الشركات العامة المترهّلة والتي تعتمد على الدعم الحكومي الذي من المفترض أن يُعاد توجيهه للتنمية والإعمار قد يكون حلاً مثاليّاً. كذلك فإن الخصخصة من المتوقع أن تكون سبباً جاذباً لدخول المستثمرين الأجانب واستثمارهم في السوق الليبية، كما أنها ستساهم بشكل كبير في تطوير العاملين وتأهيلهم وخلق سوق منافس.

لذا فعلى الدولة الليبية اتخاذ مجموعة من الإجراءات لضمان نجاح الخصخصة في ليبيا والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- يمكن للدولة أن تبدأ بخصخصة الشركات العامة غير القادرة على التطور والتي تحتاج إلى مبالغ كبيرة لإعادة تطويرها وتمكينها من المنافسة؛
- إنشاء جسم منفصل لدراسة وضع الشركات والمؤسسات المطروحة للخصخصة وتقييم أصولها واقتراح آليات الخصخصة وتقرير ما إذا كانت خصخصة كاملة أو خصخصة محدودة وذلك عن طريق المشاركة أو الإيجار؛
- تعزيز مبدأ الشفافية في الهيئات المطروحة للخصخصة وإعطاء فرصة عادلة للجميع للمشاركة؛
- التحفظ على بعض المجالات ذات الطبيعة السيادية كالطيف الترددي والبنية التحتية الخاصة بالمياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء واقتصار الخصخصة على المشاريع الخدمية والصناعية.

7.20 تشجيع الاستثمار الأجنبي ورفع القيود على الاستثمار

عادة ما يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً مهماً في الاقتصاد المحلي، فقد ركزت عدة دول على إعادة بناء اقتصادها من خلال الاستثمار الأجنبي. ويمكن للاستثمارات الخارجية المساهمة في إعادة الإعمار وبناء البنية

لعلّ من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الليبي والذي كثر الحديث عنها هو التعامل مع إيرادات الموارد الطبيعية، حيث إنّه في عهد القذافي تم وضع تصوّر لتوزيع الثروة توزيعاً نقدياً وذلك بإعطاء كل فرد مبلغ 10000 دولار سنوياً تمثّل حصته في الإنتاج النفطي، إلا أن هذا المقترح تم استبداله بإنشاء صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي (إدارة إيرادات الموارد) لتوزّع أرباحه على فئات من المجتمع تشمل ذوي الدخل المحدود وفئة العاملين ورجال الأعمال. إلا أنّ الصندوق في حد ذاته أصبح عبئاً على الدولة لتكبّده خسائر كبيرة، ومن ثم أصبحت التوزيعات تُدفع مباشرة من الخزينة العامة لهذه الفئات، خاصة ذوي الدخل المحدود، كسلفة على الصندوق قبل أن يتوقف التوزيع في عام 2014.

كذلك يمكن اعتبار الإعانات والدعم الخاص بالوقود والمحروقات والسلع كنوع من توزيع الدخل على الليبيين حيث إنّ هذه الأسعار تشمّل كل المقيمين في الدولة الليبية من الليبيين وغيرهم. ويمثّل هذا دعماً مزدوجاً على سعر الكهرباء حيث تدفع الشركة العامة للكهرباء أسعاراً مدعومة للنفط والغاز الذي يُحرق في التوليد، ويدفع مستهلكو الكهرباء أقل من التكلفة الحقيقية، ناهيك عن أن نسبة عالية من المستهلكين لا يدفعون أيّ رسوم. ويعاب على هذا الدعم استفادة الجميع منه، بما في ذلك الأجانب المقيمين في الدولة الليبية وبعض دول الجوار المستفيدة من تهريب الوقود والسلع.

إن المحاولات المقترحة لإلغاء واستبدال الدعم لم تضع في الحسبان الحلول البديلة الكفيلة بمعالجة الموضوع. حيث إنه لا يمكن إلغاء الدعم على الوقود والمحروقات والخدمات الصحية من دون وضع آليات بديلة لسد العجز واقتراح تحويل المبالغ للمواطن الليبي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

كذلك الأمر بالنسبة إلى العلاج المجاني والتعليم المجاني، فإن هذه الإعانات تشكّل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق العام سنوياً، وهي تقتصر على الليبيين وبعض الأجانب المقيمين إلا أنّه لا يُستفاد منها بالشكل المطلوب، حيث إنّ التدفق النقدي في هذه القطاعات أدى إلى حالة من اللامبالاة لدى المشرفين على القطاع والعاملين فيه، كما أن جزءاً كبيراً من الأدوية والمعدات

وتدجّل الجهات الأمنية وعدم احترام الدولة الليبية في كثير من الأحيان لالتزاماتها التعاقدية. يجب على الدولة أن تكون صارمة لنجاح استقطاب المستثمرين وتحييد جُل التحديات التي تواجه هذه الفئة وتقديم كل المحفزات للبدء في الأعمال الاستثمارية؛

منافسة الأسواق الأخرى: بعض الدول المجاورة انتهجت أساليب تحفيزية لاستقطاب المستثمرين الأجانب حيث تنوّعت هذه الإستقطابات من دولة إلى أخرى. لذا على الدولة الليبية منافسة هذه الاقتصاديات القائمة والتي نجحت في استيعاب المستثمرين وتقديم مزايا تحفيزية أكثر. إن هذه المزايا تحتاج إلى دراسات مقارنة بين هذه الدول والمزايا المقترحة وبين ما تُقرّضه الدولة الليبية لتحديد الفجوة، وكذلك تحديد المزايا المحلية التي يمكن أن تُعرض على المستثمرين لاستقطابهم، كالتركيز على الاستثمار في المجال السياحي والبحري وإعادة الإعمار والبنية التحتية والاتصالات؛

تطوير القطاع المصرفي والتمويلي: لا شك في أنّ الاستثمار الأجنبي يحتاج إلى خدمات مصرفية وآليات تمويل متطورة تتماشى والتطور الدولي خاصة في مجال استثمار المدخرات وتحويل المبالغ وفتح الاعتمادات وإعادة الاستثمار وغيرها. لذا فإن الحاجة ملحة لتطوير القطاع المصرفي.

8.20 إدارة الموارد الطبيعية أو التوزيع العادل للثروة

ثمة خلاف حول ما إذا كان يجب توزيع الثروة توزيعاً عادلاً أو إدارة الموارد الطبيعية التي تنعكس إيراداتها على المواطن. فالتخوف لدى البعض من إدارة الموارد الطبيعية هو استمرار فرص الفساد والاحتكار والاحتيايل على الأموال المنتجة من الموارد الطبيعية وتقوية الشبكات الإجرامية وزيادة نفوذها وقوتها، في حين أنّ بعض المهتمين يرى أن التوزيع العادل والمباشر للثروة على المواطنين سيضخّ فرصة كبيرة على الدولة لبناء البنى التحتية واستثمار هذه الأموال الاستثمار الأمثل الذي سيساهم في تطوير البيئة الاقتصادية والمجتمع.

تُستخدم كضمانات للاقتراض. كذلك، فإنّ هذا المبلغ يمكن أن يتيح للدولة آليات للتوزيع، وذلك إما بالتوزيع المباشر على المواطنين أو استثماره للأجيال القادمة أو خلق فرص استثمارية للمواطنين كمنح قروض للمشاريع الصغيرة وغيرها.

هناك عدة اقتراحات لتوزيع الثروة أو إدارة مواردها، منها على سبيل المثال:

- التصنيفات السبع: توزيع العوائد على سبع فئات تشمل الجيل الحاضر، والمستقبل، والحكومات المركزية، والمحلية، ومناطق إنتاج وعبور وتصدير وتكرير النفط، بحيث يركز عمل الحكومات المركزية على البنى التحتية الاستراتيجية والعدل والخارجية والدفاع وتتولّى الحكومات المحلية البنى التحتية المحلية والتعليم والصحة؛
- الحقوق الأربعة: توزيع العوائد على أربع تصنيفات وهي الحكومة المركزية والإدارات المحلية والعائلات الليبية والمواطنين. حيث يقتصر عمل الحكومة المركزية على الأعمال السيادية كما سبقت الإشارة، وتتميز العائلات بتوزيع الدخل بنظام الدخل الأساسي العالمي؛
- المناطق الاقتصادية الحرة ذات الطبيعة الخاصة: وتقضي باستثمار العوائد في بناء مناطق حرة ذات طبيعة خاصة وذلك بإشراك المؤسسة الليبية للاستثمار والصناديق الاستثمارية في الإنشاء واستخدام أموالها وأصولها كضمان للاستثمار. كذلك يمكن استخدام مخزونات النفط والموارد الطبيعية كضمان. وتتميز المناطق الحرة بمزايا كفلها لها قانون المناطق الحرة رقم 14 لسنة 2010، حيث يمنحها القانون الحق في إنشاء بيئة استثمارية كاملة تشمل استخدام لغات أخرى في المعاملات الرسمية وإنشاء محاكم ومراكز تحكيم وأسواق مال متخصصة. بالإضافة إلى الإعفاء من الضرائب والرسوم الحكومية وحماية رؤوس الأموال المستثمرة وإنشاء الشركات والمؤسسات الخدمية. ومن ثم فإنّ المداخل التي تحققها هذه المناطق يُستفاد منها في بناء وتطوير البنى التحتية للدولة؛

يهرَّب إلى خارج البلاد. لذا فإنّ إلغاء الدعم على هذه القطاعات ووضع آلية لإعادة توزيع الثروة أو إدارتها قد يخلق وفراً كبيراً ويمكن المواطنين من الاستفادة الفضلى من حصته في الدخل القومي.

فعلى سبيل المثال، تنفق الدولة مليارات الدينارات على قطاع الصحة سنوياً وذلك لتوفير معدات ودفع مرتبات وشراء أدوية وأجهزة وغيرها، وفي المقابل يلجأ أغلب المواطنين للعلاج في الخارج وتهرَّب هذه الأدوية والمعدات إلى دول أخرى. لذا هناك مقترحات لإلغاء العلاج المجاني في المصحات والمستشفيات وتوفير الأدوية والعقاقير واقتصار هذه الخدمات على الصحة الأولية وإسعافات الطوارئ. وفي المقابل تُستبدل هذه القيم إمّا بتوزيعها مباشرة أو عن طريق تأمينات طبية، ومن المتوقع أنّ هذا الإجراء قد يحفز القطاع الخاص لتقديم الخدمات العلاجية للمواطنين وغيرهم طبقاً لأسعار السوق وهو ما من شأنه أن يخلق بيئة تنافسية ويطوّر القطاع ليتنافس مع الدول المجاورة.

وفي قطاع التعليم يمكن أن تقتصر مجانية التعليم على التعليم الأساسي والإعدادي والثانوي. أمّا التعليم الجامعي والإيفاد للخارج فيُدفع كاملاً من الراغب في الالتحاق به. وبهذا يمكن للدولة أن توفر مبالغ كبيرة تُصرف على البنى التحتية للتعليم ونفقات تشمل المرتبات والأجور والمصاريف الأخرى. إنّ خصخصة التعليم العالي يمكن أن يخلق سوقاً تنافسية تجبر الجامعات والمعاهد على تطوير المناهج التعليمية لتتماشى والتطور الدولي الخارجي واحتياجات السوق المحلية. أما على صعيد الطلبة الراغبين في استكمال الدراسات الجامعية والإيفاد الخارجي فإنّه يمكن وضع آلية لإعطاء قروض دراسية تُسترجع من الدخل الوظيفي للطلاب وعلى فترة زمنية طويلة. ويمكن أن تُمنح هذه القروض مباشرة من البنوك التجارية العاملة وبضمان من الدولة الليبية لاستردادها.

ومن ثم فإنّه وبمثل هذه الإجراءات من المتوقع أن توفر الدولة الليبية ما لا يقل عن 60 في المائة من إجمالي الإنفاق في قطاعات الدعم والتعليم والصحة والتي يقدر مجموعها بمبلغ 30 مليار دولار سنوياً طبقاً لأسعار وإنتاج النفط لعام 2018. كما أنّ هذه المبالغ يمكن أن

سوق العملات، ناهيك عن زيادة وتيرة أعمال التهريب والخطف ومأسسة الجريمة.

لدى الدولة الليبية مميزات تساعد في إعادة بناء وتنويع الاقتصاد حيث إنّ المساحة الشاسعة والموقع الجغرافي المميز على ساحل البحر المتوسط وقربه من أسواق كبيرة كالسوق الأوروبية يمكن الدولة بأن تكون نقطة جذب ومركزاً صناعياً وتجارياً. ويمكن للدولة توفير الطاقة بأسعار منخفضة وأن تستخدم موقعها من هذه الدول كميزة تنافسية. كما أنه وفي القطاع السياحي تمتاز ليبيا بطبيعة متنوعة وإرث تاريخي كبير يمكن أن يجذب السياح. ناهيك عن ميزة قلّة عدد السكان والذي يمكن أن يعكس أي مجهودات للتطوير والتنويع بشكل سريع، خاصة وأن معظم السكان من فئة الشباب.

من خلال دراسة المعوقات والمزايا في الاقتصاد الليبي تم اقتراح عدد من المواضيع من المتوقع أن تسهم بشكل كبير في إعادة بناء وتطوير الاقتصاد. إن تنويع الاقتصاد وعدالة توزيع الثروة يُعتبران من أهم المواضيع التي يجب على متخذي القرار انتهاج آليات لتطبيقها لضمان الاستقرار واستدامة الأمن. كذلك فإن خصخصة الشركات العامة والتي تُرهق كاهل الدولة في تغطية نفقاتها وتقوّض محاولات بناء القطاع الخاص تعتبر من المواضيع ذات الأهمية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وجذبه للمساهمة في إعادة الإعمار وتنويع الاقتصاد. كل هذه المواضيع تحتاج إلى حوار مجتمعي ودراسات معمقة لتبني عليها رؤية مستقبلية ناضجة وقابلة للتحقق.

• الإدارة المحلية لعوائد الموارد الطبيعية: ويتّسم هذا المقترح بإنشاء نظام لامركزي بصلاحيات واسعة للحكومات المحلية في البناء والتطوير والإنفاق ويقتصر دور الحكومة السيادية على الدفاع والأمن والخارجية والعدل وهي قضايا تُمَوَّل بنسبة كبيرة من الإيراد العام للموارد الطبيعية.

إنّ كل من هذه المقترحات وغيرها من المقترحات للتوزيع العادل للثروة وإدارة الموارد لها سلبيات وإيجابيات، كما إن اختيار آلية تنفيذ أي منها سيؤثر بشكل مباشر في عمل وتطوير باقي القطاعات وتغيير هوية الاقتصاد الليبي، لذا فإن موضوع التوزيع العادل للثروة يحتاج إلى تحليل والاستفادة من التجارب المتبعة.

21. الخلاصة

حاولت الدولة الليبية منذ 2006 وضع رؤى لتطوير الاقتصاد الليبي ومعالجة المشاكل الظاهرة من دون جدوى. هناك عدة تحديات يجب أن تؤخذ في الاعتبار قبل اقتراح أي رؤية جديدة أو خطة علاجية وينبغي أن تُقترح آليات لإصلاح تلك المشاكل أو التخلص منها. تختلف هذه التحديات من حيث أسباب نشوئها حيث إنه ثقة تحديات ملازمة للاقتصاد الليبي، كالا اعتماد على مصادر الطاقة والتوظيف غير العقلاني في القطاع العام والفساد. كما إن الصراع المسلح وحالة الفوضى أدت إلى الانقسام المؤسسي وفساد القطاع المصرفي وانخفاض قيمة العملة المحلية وسيطرة السوق الموازية على

المراجع

- الهيئة العامة للمعلومات (2008)، بيانات ليبيا 2008.
- الابيرش، أسامة (2018)، علاقة معدل التضخم بالمؤشرات الاقتصادية.
- بوسنينه، محمد (2018)، دور الاقتصاد في الهوية الوطنية، منشورات مؤسسة فانفولينهوفن ومركز الدراسات والقانون بجامعة بنغازي.
- تقرير هيئة الرقابة الإدارية (2017)، التقرير السنوي، متوفر على الرابط <http://www.aca.gov.ly/attachments/article/307/report2017.pdf>.
- ديوان المحاسبة الليبي (2017)، التقرير العام.
- رؤية ليبيا 2023، خطة للإحياء الوطني والتجديد بحلول 2023، مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة.
- متابعة تنفيذ الترتيبات المالية لعام 2019، وزارة المالية، تقرير الربع الثالث.
- مصرف ليبيا المركزي (2012)، التقرير السنوي، متوفر على الرابط <https://cbl.gov.ly/en/annual-reports/>.
- مصرف ليبيا المركزي، 2018، الاحصاءات النقدية والمالية خلال 1966-2017، إدارة البحوث والاحصاء.
- النشرة الاقتصادية (2018)، مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والاحصاء، المجلد 58، الربع الثالث 2018، متوفر على الرابط <https://cbl.gov.ly/en/economic-bulletin/>.
- African Economic Outlook, (2018), Libya, published by Africa Development bank Group.
- African Development Bank (2011), 'Libya: Post-war challenges', Economic Brief, AfDB, September 2011.
- Al Hashmi, S, et al., (2017), The future of renewable energy in Libya, University Bulletin, Issue 19 Vol (3) – July 2017.
- Bertelsmann Stiftung (BTI), (2018), Country Report — Libya. Published by Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2018.
- Calice, P., T. Benattia, A. Carriere and E. Davin (2015), Simplified Enterprise Survey and Private Sector Mapping: Libya 2015, World Bank Group, Washington, DC. <http://documents.worldbank.org/curated/en/2015/09/25016718/simplified-enterprise-survey-privatesector-mapping-libya-2015>.

DTM, (2018), LIBYA'S MIGRANT REPORT, available at www.globaldtm.info/libya.

Eaton, T, (2018), *Libya's War Economy: Predation, Profiteering and State Weakness*, published by Chatom House, London.

Economic Intelligent Unit (EIU), (2019), *Country report: Libya*, published by Economic intelligent Unit Limited, London.

Etalwai et al., (2017), *Cruide oil and the Libyan economy*, *International Journal of Economics and Finance*; Vol. 9, No. 4; 2017.

ETF, (2018), *Labor Market and employment policy*, published by European training Foundation.

International Crisis Group (ICG), (2018), *Libya's Economic Reforms Fall Short.*, published by International Crisis Group available at <https://www.crisisgroup.org/file/7375/download?token=bLpTizSS>.

IOM (International Organisation for Migration), (2011), *Libyan crisis: One month into IOM's response*. Last, available at <http://iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/media/docs/reports/MENA-One-Month-Report.pdf>.

Libya Herald (2018), *Details of 2018 LD 42.5 bn budget revealed. First budget to be agreed without international mediation* available at <https://www.libyaherald.com/2018/05/11/details-of-2018-ld-42-5-bn-budget-revealed-first-budget-to-be-agreed-without-international-mediation>.

Majdubi, O., (2016), *The Role of Banking Sector for Monitoring Money Laundering (An Empirical Study about National Commercial Banks and Jumhouria Bank Operating in Libya)*. IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF) e-ISSN: 2321-5933, p-ISSN: 2321-5925. Volume 7, Issue 5 Ver. IV (Sep. - Oct. 2016), PP 16-24.

Mercy Corps (2017), *Libya Shadow Economy*.

Michael E: Porter and Daniel Yergin, 2006, *National Economic Strategy: An Assessment of the Competitiveness of the Libyan Arab Jamahiriya*, Tripoli, Monitor Group, CERA, The General Planning Council of Libya.

OECD (2016), *"SMEs in Libya's Reconstruction"*, OECD Publishing, Paris.

Taldo, M., (2016)., *Libya: security, economic development and political reform*, published by Security in Transition, London.

The Global Economy, (2019), *Libya youth unemployment*, available at https://www.theglobaleconomy.com/Libya/Youth_unemployment/.

UNDP, (2008) *Post Conflict Economy recovery*, published by UNDP.

UNDP, (2018), Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update, UNDP.

UNHCR, (2018), Libya overview 2018, published by UNHCR.

UNDP, Human development report 2013 – The rise of the South: Human progress in a diverse world, UNDP, 2013. Last accessed April 2014 at: http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/14/hdr2013_en_complete.pdf.

UNSMIL (2019), The United Nations and the Government of Libya undertake national consultations on Strategic Framework for 2019-2020., Available at <https://unsmil.unmissions.org/united-nations-and-government-libya-undertake-national-consultations-strategic-framework-2019-2020>.

World Bank, 2017, Libya: Supporting Electricity Sector Reform (PI54606) Task B – Consultancy Service.

World Bank, Rapid assessment of the Libyan labour market, World Bank, 2012.

World Bank, World development indicators,. available at: <http://data.worldbank.org/datacatalog/world-development-indicators>.

World Bank. (2017). Doing Business report 2017: Equal opportunity for all. Economy profile, Libya. Washington, DC: World Bank.

World Bank. (2018). Doing Business report 2018: Reforming to Create Jobs. Washington, DC. Available at <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/28608>.

World Bank. 2019. Doing Business 2019: Training for Reform. Washington, DC: World Bank. available at <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30438>.

World health organization (WHO), (2019), Review of Health Sector in Libya, Published by World Health Organization.

World health organization, (2017), LIBYA HEALTH EMERGENCIES AND HUMANITARIAN UPDATE, published by World Health Organization, Tunis.

World Travel and Tourism (2018)., TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2018, LIBYA, Published by World Travel and Tourism Council.



